محمد خير الحلواني

الواضح في علم الصرف

دار المأمون للتراث

الوَاضِح في عِلْم الصَّرف

الطبعة الرابعة
١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م

الواضح في علم الصرف

الدكتور محمد خير حلواني

دار المأمون للتراث
دمشق - ص.ب : ٤٩٧١
بيروت - ص.ب : ١٣٥٣٧٨

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الرابعة

بين النحو والصرف

لعل أفضل ما نقدمه بين يدي هذا الكتاب هو أن نحدد كلًّا من علميْ النحو والصرف، ونبين اختصاص كل منهما في الدراسات اللغوية المتشعبة.

أما علم الصرف فيختص بدراسة الكلمة، إذ يتناولها وحدها في معزِلٍ عن الجملة، فينظر في مكوناتها الصوتية: أفيها حرف زائد أم فيها حرف ناقص، أسلمت حروفها كلها وحافظت على أصواتها أم تبدَّل بعضهما ببعض، وقلب صوتٌ فيها إلى صوت آخر. كما يدرس علم الصرف تقلبات الكلمة وانتقالها من هيئة إلى هيئة، ومن صيغةٍ دلالية إلى صيغة دلالية أخرى: من المفرد مثلاً إلى المثنى، إلى الجمع، من الماضي إلى المضارع، إلى الأمر، وبهذا يُعرف جامد الأسماء ومشتقها، أو جامد الأفعال ومتصرفها.

أما علم النحو فيختص بدراسة التركيب، وهذا يعني أنه لا يدرس الكلمة نفسها، بل يدرس علاقاتها بغيرها من الكلمات الأخرى في التركيب اللغوي. إنه يحدد وظائف العناصر التي تتألف منها الجملة، فهذه فاعل، وهذه مفعول به، أو مفعول فيه، هذه مبتدأ وهذه خبر، وتلك مضاف إليه. كما يبيّن أيُّ الكلمات يمكن أن تكون صفةً أو حالاً أو فاعلاً أو مبتدأ أو. . . وبهذا يُعنى بتوزُّعِ الكلمات اللغوية في المواقع التركيبية، مثلما يُعنى بتحديد وظائفها.

على أن علم النحو لا يستطيع أن يستغني عن الدراسة الصرفية، لأن

العلاقة بين أجزاء التركيب تتأثر بشكل الصيغة، بل إنها لتفسدُ أحياناً حين نبدل صيغة بأخرى، فمن الممكن أن نقول مثلاً:

هذا عملٌ نبيلٌ شريفٌ.

ولكن لا نستطيع أن نقول مثلاً:

هذا عملٌ نُبْلٌ شَرَفٌ.

ونحن نريد أن نصف العمل بالنبل والشرف. لأن نظام العربية يشترط أن تكون الصفة مشتقة من الناحية الصرفية[1].

والأمثلة كثيرة على الصلة بين العلمين، ومن ههنا لم يكن للنحاة بُدٌّ من أن يستعينوا بعلم الصرف، في تحليل بعض العلاقات النحوية، فيذكروا مثلاً أن كلاً من الحال والصفة يغلب عليهما أن يكونا من الأسماء المشتقة التي يحددها علم الصرف، وأن الخبر قد يكون مشتقاً فيتحمل الضمير أو يستتر فيه، وقد يكون جامداً من دون ضمير مستتر. بل إن كثيراً من كتب النحو القديمة والحديثة لتمزج بين العلمين حين تتحدث عن المشتقات وعملها.

على أن اللغويين القدماء قد حددوا مجال علم الصرف، وحصروه في الكلمة المتصرفة. وهذا يعني أنه لا يدرس ما جمد من الأسماء والأفعال، كالأدوات مثل: مَنْ، ومتى، وأينَ. وكالأفعال مثل: ليس، وعسى، وتعالَ. وتركوا دراسة هذه الكلمات لفروع أخرى، فكان من جراء ذلك أن توزعت في دراسات متنوعة متعددة، كالدراسات المعجمية والدلالية والنحوية، مع أن مجالها الصحيح في علم الصرف، لأنه يدرس الكلمة، ولا أرى ما يحول بيننا وبين أن نوسع ميدان هذا العلم حتى يبلغ المدى الذي يتوفر عليه ما اصطلح على تسميته في اللسانيات الحديثة: المورفولوجيا **Morphology**.

وقد حاولت أن يكون هذا الكتاب وافياً بالغرض، ملبياً لحاجات

---

(١) هناك وصف بالمصدر يراد به غرض بلاغي، ولا نقصده هنا.

الطالب الجامعي، ولذلك أضفت إليه بحوثاً أخرى لم تكن في الطبعات الثلاث السابقة، كالمنقوص والمقصور والممدود، وجمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم، والمثنى، وتوكيد الفعل بالنون، وبحوث المصدر.

كما عُنيت بالمشتقات فزدتُ فيها أضعاف ما كانت عليه في الطبعات السابقة، وأكثرتُ من الأمثلة لتزداد رسوخاً في ذهن الطالب أو القارىء عامة.

والله أسأل أن يوفق إلى الصواب.

د. محمد خير الحلواني
٢٤ / ١١ / ١٩٨٥.

الوحدات الصوتية وأوصافها

١ ـ الصوت اللغوي وجهاز النطق:

مَرَّ بنا أن اللغة أصوات رامزة، وهذا يعني أنَّ لها جانباً فيزيائياً، وآخر ذهنياً، ولا بدَّ لدارس اللغة من أن يعرف الجانبين، وسنلم هنا بالجانب الأول إلمامة موجزة لا تتعدَّى الإشارات.

أما الصوت اللغوي فهو الجانب الفيزيائي الفيزيولوجي من اللغة، وتقوم دراسته في مخابر لغوية مجهزة بأحدث الأجهزة الصوتية والإلكترونية، لتسجيل ذبذَبات الصوت، وعَدِّها، ومعرفة حدته وشدته، أو جهره وهمسه.

وأما أعضاء النطق فهي:

١ ـ الرئتان: يندفع منهما الهواء إلى الجهاز الصوتي.

٢ ـ القصبة الهوائية: التي يمر بها الهواء، الصادر عن الرئتين.

٣ ـ الحَنْجرة: وفيها الوتران الصـوتيان اللذان يهتـزان في الأصوات المجهورة، وينفتحان في الأصوات المهموسة. وبينهما فراغ يسمَى المزمار، تقوم فوقه زائدة لحمية تسمَّى: لسان المزمار.

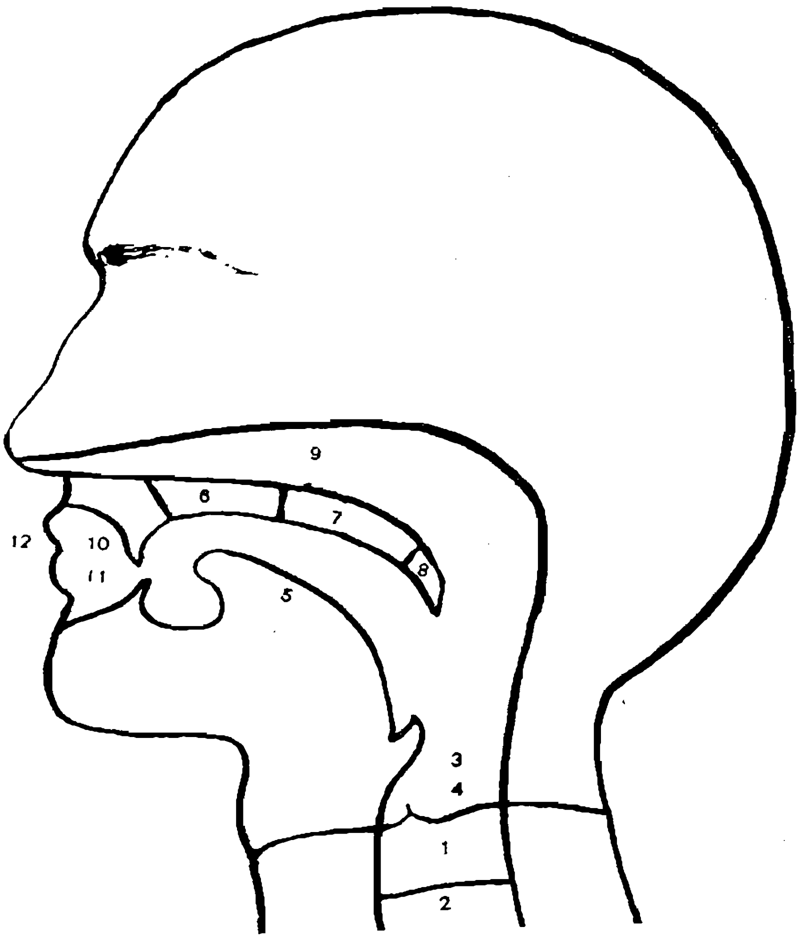
٤ ـ الحلق: وهو بين الحنجرة والفم.

٥ ـ اللسان.

٦ ـ الحنك الأعلى: وهو سقف الفم، وهو قسمان: القسم الأمامي الصلب الذي يسمَّى الغار، والخلفي الرخو ويسمَى الطبق.

٧ ـ اللهاة: وهي زائدة لحمية ينتهي بها الطبق.
٨ ـ الفراغ الأنفي.
٩ ـ الأسنان واللثة.
١٠ ـ الشفتان.

[انظر الشكل التالي]



١ ـ منطقة الحنجرة.
٢ ـ الوتران الصوتيان.
٣ ـ لسان المزمار.
٤ ـ الحلق.
٥ ـ اللسان.
٦ ـ الغار.
٧ ـ الطبق.
٨ ـ اللهاة.
٩ ـ الفراغ الأنفي.
١٠ ـ الأسنان العليا.
١١ ـ الأسنان السفلى.
١٢ ـ الشفتان.

ب ـ أصوات اللغة العربية:

تنقسم أصوات اللغة العربية ـ شأن كل لغة ـ إلى قسمين:

الأول: الصامتة: Consonants.

والثاني: الصائتة: Vowels.

أما الأولى فمنها ثلاثة أصوات شفوية هي الباء، والميم، والـواو، وصوت واحد شفوي أسناني هو الفاء، وأصوات ثلاثة من بين الأسنان هي الثاء والذال والظاء، وأربعة أصوات أسنانية لثوية هي الضاد والدال والطاء والتاء، وتشاركها في المخرج مع اختلاف في اعتماد طرف اللسان على باطن الثنايا العليا أصوات ثلاثة هي الزاي والسين والصاد. وهناك ثلاثة لثوية هي اللام والراء والنون، وثلاثة غارية هي الشين والجيم والياء، وثلاثة أصوات طبقية هي الكاف والغين والخاء، وصوت واحد لهوي هو القاف، واثنان حلقيان هما العين والحاء، وآخران حنجريان هما الهمزة والهاء.

جـ ـ صفات الأصوات:

١ ـ الجهر والهمس:

وهذه الأصوات لا تختلف في مخارجها فحسب، بل تختلف أيضاً في طبائعها وخصائصها. وأول ما تختلف فيه من ذلك، هو الجهر والهمس، وهما صفتان متقابلتان، فالمجهور من الأصوات ضد المهموس. وتتحدد إحدَى هاتين السمتين في الصوت من مراقبة الوترين الصوتيين، فإذا كان الصوت مجهوراً اهتزا اهتزازاً تختلف كميته في الثانية بين صوت وآخر، وإذا كان الصوت مهموساً لم يحدث الاهتزاز، لأن الهواء المندفع من الرئتين يجد الوترين منفرجين فيمر من بينهما دون أن يحدث فيهما اهتزازاً.

والأصوات المجهورةُ في اللغة العربية هي: ب، ج، د، ذ، ر، ز، ض، ظ، ع، غ، ل، م، ن. يضاف إليها الأصوات الصائتة كلها، وهي

الحركات الثلاث، والألف، والواو، والياء. أما الأصوات المهموسة فهي: ت، ث، ح، خ، س، ش، ص، ط، ف، ق، ك، هـ.

وسنجد في بحثي الإعلال والإبدال أن للجهر والهمس أثراً واضحاً في التجانس الصوتي داخل الكلمة.

٢ ـ الشِّدة والرخاوة:

وفي العربية كما في غيرها أصوات شديدة، وتسمَّى أيضاً انفجارية Plosives وأخرَى رِخْوة أو احتكاكية Fricatives. وهذا يرجع إلى درجة انحباس الهواء في لحظة انطلاق الصوت.

أما الأصوات الأولى فهي التي ينحبس فيها الهواء في مخرج الصوت لحظة من الزمن ثم يندفع محدثاً انفجاراً، كما هي الحال في الأصوات التالية: ب، ت، د، ض، ط، ك، ق، والهمزة.

وفي النوع الثاني من الأصوات لا ينحبس الهواء ثم يندفع، بل تتقارب أعضاء النطق في المخرج، فيمر الهواء من منفذ ضيق محدثاً صوتاً ضعيفاً يشبه الحفيف، وذلك من جراء احتكاكه بأعضاء النطق، كما في الأصوات: ث، ح، خ، ذ، ز، س، ش، ص، ظ، ع، غ، ف.

٣ ـ الإطباق والانفتاح:

وفي العربية أربعة أصوات مطبقة، هي: ص، ض، ط، ظ. وسميت كذلك لطريقة نطقها وضخامتها، وذلك أن مؤخر اللسان يرتفع بشكل مقعر نحو أقصَى الحنك الأعلى، ويلتصق طرفه بجزء من أجزاء الفم.

وإذا لم يكن الصوت واحداً من هذه الأربعة سمي: صوتاً منفتحاً، أي غير مطبق.

وسنجد أن ظاهرة الإطباق هذه ذات أثر بالغ في بعض بحوث الصرف، كبحث الإبدال.

د ـ المقطع الصوتي:

١ ـ ما المقطع:

رأينا فيما تقدم أن الصوت اللغوي هو أصغر الوحدات في بنية اللغة، فإذا اجتمع مع صوت آخر أو أكثر تكوّنت وحدة أكبر منه يقال لها المقطع، وعلى هذا يكون المقطع مجموعة قليلة من الأصوات، تتألف من صائت واحد وصامت أو أكثر.

ومفهوم الصوت ههنا يتضمن الحركات الثلاث، كما يتضمن ما يسمَّى الحروف في المصطلح العربي. فالدال الساكنة مثلاً صوت واحد، ولكن الدال المتحركة صوتان.

وبنية المقطع بسيطة في لغة العرب، فهو يتألف من:

١ ـ صوتين: صامت + صائت قصير، مثل: قُ، لَ، دِ، سَ.

٢ ـ صوتين: صامت + صائت طويل، مثل: في، لي، عو، فا.

٣ ـ ثلاثة أصوات: صامت + صائت قصير + صامت: لَمْ، عنْ، مِنْ، قُلْ، زُرْ.

٤ ـ ثلاثة أصوات: صامت + صائت قصير + صامت: جاه، مال، قالْ، باعْ.

٥ ـ أربعة أصوات: صامت + صائت قصير + صامتان: رِبْحْ، قَتْلْ، حِجْرْ، ثُبْتْ.

أما المقاطع الثلاثة الأولى فكثيرة في العربية، وأما الرابع والخامس فيظهران في حال الوقف خاصة، بَيْد أن الرابع قد يظهر في درجِ الكلامِ حين يجتمع في الكلمة صائت طويل مع صوت مدغم في غيره، مثل: الضالِّين، تُشُوْدّ، إلخ...

وترجع ظاهرة المقطع إلى أن الكلمة لا يمكن أن تتشكل من الأصوات الصامتة وحدها، ولا من الأصوات الصائتة وحدها أيضاً، بل لا بد لها من أن

تتعاقب فيها الصوامت والصوائت، كأن تكون مثلاً على الشكل التالي:

صامت + صائت قصير + صامت + صائت قصير + صامت + صائت قصير.

وهذا الهيكل يشمل الأفعال الثلاثية المجردة غير المعتلة: كتب، فرح، كرم، إلخ...

وقد يكون الهيكل: صامت + صائت طويل + صامت + صائت قصير وهذا يشمل جميع الأفعال الماضية المعتلة الوسط، مثل: قال، نام، باع، إلخ...

والكلمة العربية قد تتألف من:

١ ـ مقطع واحدٍ، كفعل الأمر من (رأى) و(وعَى): رَ، ع، وأفعال الأمر من الماضي الأجوف: زُرْ، قُلْ، بعْ، نَمْ. وكبعض االأحرف: مِنْ، عَنْ، لمْ، في، قَدْ.

٢ ـ مقطعين اثنين: قالَ، زار، جادَ، كانَ، سَوْفَ، لَمَّا، حتَّى، سَمَا، عَدا، سَمَّى، شدَّ، إلخ...

٣ ـ ثلاثة مقاطع: كَتَبَ، قرأ، احتمَى، ارتمَى، لَعَلَّ، تَعَدَّى، يكتب، يقرأ.

٤ ـ أربعة مقاطع: تعلَّمَ، ارتحل، استقالَ، يكتتبُ، يتعدَّى.

٥ ـ خمسة مقاطع: يتعلَّمُ، يتهاونُ، يتبختر، متعلمٌ، متبختر، متسابق.

٦ ـ ستة مقاطع: ثمرتكما، شجرتكما، بَلَحَتكما.

٧ ـ سبعة مقاطع: سنلزمكموها، فسيكفيكهمو.

ودونك تركيباً محللاً إلى مقاطعه الصوتية:

«علموه كيف يجفو فجفا».

١ ـ علموه: عَلْ + لَ + مو + هو، أربعة مقاطع.

٢ ـ كيف: كي + فَ، مقطعان.
٣ ـ يجفو: يج + فو، مقطعان.
٤ ـ فجفا: فَ + جَ + فا، ثلاثة مقاطع.

٢ ـ أنواع المقطع:

ينظر اللغويون إلى المقاطع الصوتية من حيث موقعُ الصوائت فيها، ومن حيث طولها وقصرها، فبحسب الاعتبار الأول تنقسم قسمين:

أ ـ المقطع المفتوح: Opened، وهو الذي ينتهي بالصائت، سواء أكان طويلاً أم قصيراً، كالمقاطع الآتية: بَ، عِ، لُ، ذو، في، ذا.

ب ـ المقطع المغلق: Closed وهو المقطع الذي ينتهي بالصامت، (مثل): مِن، زُرْ، عِدْ.

وبحسب الاعتبار الثاني ينقسم ثلاثة أقسام، هي:

أ ـ قصير: وهو ما تألف من صامت وصائت قصير، كمقاطع الفعل الماضي: كَتَبَ، وأمثاله.

ب ـ متوسط: وهو ما كان مؤلفاً من صامت، وصائت طويل، مثل: في، وذو، أو من: صامتين بينهما صائت قصير، مثل: جُدْ، زُرْ، قُمْ، مِنْ، عَنْ.

ج ـ طويل: وهو الذي يتألف من صامتين بينهما صائت طويل، مثل: فِيلْ، بابْ، عودْ. أو من ثلاثة صوامت وصائت قصير، مثل: بَحْر، نَهْر، فَتْحْ. إلخ...

ودونك هذا التطبيق:
«لم يطل ليلي ولكن لم أَنَمْ».

لم : كلمة مؤلفة من مقطع واحد، متوسط، مغلق.

يطل : مؤلفة من مقطعين: قصير مفتوح هو: يَـ، ومتوسط مغلق هو: طُلْ.

ليلي : مؤلفة من مقطعين الأول: لَيْ، وهو متوسط مغلق، والثاني: لِي: وهو متوسط مفتوح.

ولكن : مؤلفة من ثلاثة مقاطع، الأول: وَ، وهو قصير مفتوح، والثاني: لا، وهو متوسط مفتوح، والثالث: كِنْ: متوسط مغلق.

أَنَمْ : مؤلفة من مقطعين، الأول: أَ، قصير مفتوح، والثاني: نَمْ، متوسط مغلق.

٣ ـ اللغة العربية والمقاطع:

لكل لغة سمات خاصة تسم مقاطعها، وتكاد تميزها من غيرها، ولكن هذا لا يعني أن مقاطع اللغات لا تتشابه البتة، بل يعني أن بعضها تنفر من مقاطع لا تنفر منها غيرها، فالعربية مثلاً لا يمكن أن تقبل في أواسط كلماتها أو أوائلها مثل هذا الهيكل المقطعي:

صامت + صائت قصير + صامتان

فإذا وجد فإنه يوجد في نهاية الكلمة عند الوقف عليها، مثل: بَحْرْ، ونَهْرْ، على حين تقبله اللغة الإنكليزية مثلاً، كما في «attempt» «instinct».

ويكثر في اللغة العربية المقاطع المغلقة مثل: لَمْ، وفَتْحُ، وقَتْلُ.. بل إنها أحياناً تحول المقطعين المتحركين إلى مقطع مغلق، كما في الفعل الماضي حين يتصل به ضمير الفاعل المتحرك، الذي يمثل مقطعاً مفتوحاً، كما ترى في: كَتَبَ. فههنا ثلاثة مقاطع مفتوحة، فإذا أضفنا الضمير المتحرك وهو: تُ، أو: تَ، أو: تِ، أو: نا. تحول المقطعان المفتوحان في الفعل الماضي، وهما (تَبَ) إلى مقطع مغلق، كما يوضح لك الرسم الآتي:

كَتَبَ ← تُ = كَتَبْتُ

كَتَبَ ← نَا = كَتَبْنَا

النَّبْرُ STRESS

١ ـ ما النبر:

إذا تأملت إنساناً وهو يتكلم، وأصخت السمع إلى كلماته، فإنك ستلاحظ أن مقاطع خاصة منها تبرز وتتضح أكثر من غيرها، وسبب ذلك أنه يضغط عليها، ويجنح لتوضيحها، فإذا صدر عنه مثل هذه الكلمات: قال، جاد، كتب، قرأ، فإن المقاطع [قا، جا، كَـ، قَـ] سوف تكون أكثر وضوحاً من المقاطع الأخرى، لأن صوته يرتفع بها ارتفاعاً خفيفاً لا يدرك إلا بالانتباه الشديد.

هذا الوضوح وما يرافقه من ارتفاع الصوت، ومن نشاط يعتري جميع أعضاء النطق، هو الذي يسمَّى بالنبر «Stress».

وبين اللغات اختلاف في ظاهرة النبر، فبعضها كالعربية والفرنسية تخضعه لقوانين محددة، وبعضها الآخر كالإنكليزية لا تعرف فيه قانوناً ولا قاعدة، فلكل كلمة نبر يختلف عن الأخرى.

ومعرفة النبر في لغة أجنبية يحتاج إلى مِران وممارسة، ومن هنا تَرى العربي حين يبتدىء تعلم الفرنسية أو الإنكليزية ينبر ما لا ينبر من المقاطع، ويدع نبر ما يجب أن ينبر، وكذلك تَرى الفرنسي حين يتكلم الإنكليزية ينبر أواخر المقاطع كعادته في نبر الكلمات الفرنسية.

ومن هذا يتبين لك أن النبر عادة كلامية ليس غير، يظهر في ارتفاع

الصوت ووضوحه في مقطع ما من مقاطع الكلمة، وهذا يحتاج إلى جهد عضلي يتجلَّى في الجانب الفيزيولوجي من عملية النطق، فما معالم هذا الجهد؟

في النبر يسري نشاط حاد في جميع أعضاء النطق، إذ تنشط عضلات الرئتين، فإذا كان الصوت مجهوراً قويت حركات الوترين الصوتيين، واقترب أحدهما من الآخر، وحينئذٍ لا يسمح بالتسرب إلا لمقدار قليل جداً من الهواء، فيعلو الصوت المنطوق، ويتضح في السمع. وإذا كان الصوت مهموساً ابتعد الوتران الصوتيان أكثر مما يبتعدان حين يكون الصوت المهموس غير منبور، وبهذا تكون كمية الهواء المندفع من الرئتين أكبر. وفي الحالين يكون ضغط الهواء المندفع من الرئتين أكبر مما هو في الصوت غير المنبور.

ولا يقتصر الأمر على عضلات الرئتين، والوترين، بل يتعداهما النشاط إلى أعضاء أخرى من جهاز النطق، كالشفتين، واللسان، وأقصَى الحنك، مما يجعل الصوت المنبور أكثر وضوحاً في السمع من غير المنبور.

ب ـ هل في العربية نبر؟

ولعل جواب هذا السؤال قد بان لك فيما قدمناه في الفقْرة السابقة، وهو أن اللغة العربية ذات نبر يخضع لقوانين صوتية سنتحدث عنها في الفقرة التالية، غير أنه ليس له وظيفة معنوية فيها، أي أنه ليس وسيلة تعبيرية عن غرض معنوي كما هو الشأن في الإنكليزية، ففي هذه اللغة يُتخذ النبر وسيلة أساسية في تمييز الفعل من الاسم، فالكلمة: Torment تستعمل فعلاً بمعَنى: عَذَّبَ، واسماً بمعَنى: عذاب، وكذلك الكلمة Augment. تستعمل فعلاً فتعني: نما ينمو، وتستعمل اسماً بمعنَى: نماء وازدياد. ولا يمكن أن تميز الاستخدام الأول من الثاني إلا بالنبر، على حين لا تلجأ العربية إلى مثل هذه الوسيلة، لأنها تملك وسيلة أوضح هي الصيغة أو البنية، فصيغ الأفعال تختلف غالباً عن صيغ الأسماء، وإذا التقَى بعضها ببعض على قلة كان التنوين في الاسم هو الوسيلة الصوتية للفرق بينهما.

على أن هناك أمراً ذا بال، هو أن اللهجات المحلية تتدخل في النبر، فالسوري ينبر أحياناً ما لا ينبره المغربي من مقاطع الفصحَى، وكـذلك العكس، ولقد كان اختلاف النبر قديماً في اللهجات العربية، ولكن اللغويين القدماء لم يدرسوه، لأنهم لم يجدوه ذا وظيفة في نظام اللغة، وإنما عُني به منهم قَرَأَةُ القرآن مثلما عُنُوا بمخارج الحروف وطبائعها، وإن لم يطلقوا عليه مصطلحاً خاصاً، ولم يضعوا له قوانين شاملة لجميع ظواهره.

جـ ـ قواعد النبر:

لخفـاء النبر وحـاجته إلى أذن مـرهفة متـأملة، أو إلى آلةٍ مسجلةٍ الكترونية، اختلف اللغويون المعاصرون في تحديد المقاطع التي تنبر، والتي لا تنبر، وما بنا حاجة هنا إلى مناقشة هذا الخلاف، وتحديد الصواب والخطأ، وكل ما يهمنا هو أن نحيط بالقواعد العامة الصحيحة، ونسوق لها من الأمثلة ما يوضحها.

على أننا يجب أن ننبه هنا إلى أن هذه القواعد تحتاجٍ إلى إدراكٍ إحصائي لمقاطع الكلمة، فلا بد من معرفة عدد المقاطع فيها حتى تتم معرفة موضع النبر.

وقد اتـفق اللغويون على عَدِّ مقاطع الكلمة ابتداءً من نهايتها، أي من اليسار إلى اليمين، كما تَرى في الشكل التالي الذي يمثل مقاطع الفعل (احتمل):

إِحْـ + تَـ + ـمَـ + لَ

٤ ٣ ٢ ١

فأنت تَرى أن الفعل مؤلف من أربعة مقاطع، الأول فيها هو الآخر في النطق، والثاني هو ما قبل الآخر، وهكذا.

وسبب هذا العد المخالف لاتجاه القراءة هو أن الكلمة العربية لا ينبر منها كما سنَرى إلا أحد مقطعين، هما الثاني والثالث، أي ما قبل الأخير، أو

الذي يسبقه في النطق، ولما كانت الكلمات تختلف في عدد مقاطعها كان عدها من اليسار إلى اليمين يحدد بدقة مواقعها، فقد يكون المقطع الذي قبل الأخير هو الأول في النطق، كما في مثل: باع، بَيْنَ، وأمثالهما، فلو جعلت العد من اليمين إلى اليسار لما استطعت أن تحدد المقطع الأول المنبور من الكلمة، كما في الكلمات المؤلفة من أربعة مقاطع، أو خمسة.

وهكذا ينبغي لك أن تتنبه إلى أننا حين نقول: المقطعْ الثاني، إنما نعني المقطع الذي قبل المقطع الأخير في النطق، وإذا قلنا: المقطع الثالث، إنما نعني المقطع الذي يقع ثالثاً في العد العكسي.

أما قواعد النبر في العربية فسهلة جداً، وذلك على الشكل التالي:

١ ـ يقع النبر دوماً على المقطع الثاني، إلا في حال واحدة يقع فيها على الثالث، وذلك حين يكون المقطع الثاني قصيراً مفتوحاً، وذلك كما تبين لك الأمثلة التالية:

ـ كتابُ : النبر واقع على المقطع الثاني، وهو «تا» لأنه مقطع غير قصير، بل متوسط.

ـ مهمٌ : النبر واقع أيضاً على الثاني، وهو «هِمْ»، لأنه غير قصير.

ـ بائعٌ : النبر فيه واقع على المقطع الثالث، وهو «با»، لأنَّ المقطع الثاني قصير، وهو «ئـ».

ـ احتمل: النبر واقع على الثالث، وهو «تَـ» لأن الثاني قصير، وهو «ـمَـ».

٢ ـ من الطبيعي أن تكون الكلمة المؤلفة من مقطع واحد، كأحرف الجر: مِنْ، عَنْ، في، أو كأفعال الأمر، قُلْ، زُرْ، قِ، ع ِ، فِ. قلت: من الطبيعي أن تكون الكلمة من هذا النوع منبورة.

تدريب على المقاطع والنبر

قال شوقي في مسرحية «مجنون ليلَى»:

لـم تـزل ليـلَى بـعـيـنـي طـفـلةً   لـم تـزد عن أمسِ إلا أصـبعـا

لم : كلمة مؤلفة من مقطع واحد، متوسط مغلق، واقعٍ عليه النبر، لأن الكلمة مؤلفة من مقطع واحد.

تزل : مؤلفة من مقطعين، أولهما قصير مفتوح، هو «تَـ» وثانيهما متوسط مغلق، هو «زَلْ». والنبر واقع على المقطع القصير، لأنه هو الثاني بحسب العد العكسي.

ليلى : كلمة مؤلفة من مقطعين، أولهما متوسط مغلق هو «لَيْ»، والثاني متوسط مفتوح هو «لَى». والنبر واقع على «لَيْ»، أي على الثاني بحسب العد العكسي.

بعيني : مؤلفة من ثلاثة مقاطع، هي «بِـ + عَيْـ + نِي» الأول قصير مفتوح، والثاني متوسط مغلق، وهو الذي وقع عليه النبر، والثالث متوسط مفتوح.

طفلة : مؤلفة من ثلاثة مقاطع، هي «طفـ + لَـ + تَنْ» الأول والثالث متوسطان مغلقان، والثاني قصير مفتوح. والمقطع المنبور هو: (طِفْـ)، أي المقطع الثالث بحسب العد العكسي.

لم : كالسابقة.

تزد : مثل: تَزَلْ.

عَنْ : مثل (لم).

أمْسِ : مؤلفة من مقطعين، هما «أَمْ + سِ» الأول متوسط مغلق منبور، والثاني قصير مفتوح غير منبور.

إلا : مؤلفة من مقطعين، هما «إلْـ + لا» الأول متوسط مغلق منبور، والثاني متوسط مفتوح غير منبور.

إصبعا : مؤلفة من ثلاثة مقاطع، «إصـ + بَـ + عا» الأول متوسط مغلق منبور، والثاني قصير مفتوح غير منبور، والثالث متوسط مفتوح غير منبور.

التبدلات الصوتية

لكل لغة قوانين صوتية دقيقة يمارسها المتكلم بعفوية، من دون أن يحس أنه حيال قواعد قد تكون صعبة التطبيق على غريب لم ينشأ في أحضان اللغة.

وللعربية في هذا قوانين مارسها العرب في كلامهم، وشعرهم، وخطبهم، وقد استطاع اللغويون القدماء أن يحيطوا بمعظمها دراسةً، واستنتاجاً.

وربما كان أهم هذه القوانين الصوتية هو أن الأصوات اللغوية يؤثر بعضها في بعض، فيتْبدل صوت بصوت ليحدث من تركيب الصوتين تجانس أو تماثل، وَلأَضْرِبْ لك بعض الأمثلة لتتضح لك هذه الظاهرة.

١ ـ من المعروف أن صيغة «افتعل» في العربية كثيرة الشيوع، إذ يكاد كل فعل ثلاثي مجرد يقبل أن تصاغ منه هذه الصيغة، مثل: ارتحل، واجتمع، وابتعد، واقترب، واستمع، و. . وأنت تَرى هنا أن التاء قد حافظت على صوتها في هذه الأفعال، ولكن لاحظ الأفعال التالية: اضطرب، اصطبر، اطرد، اظطلم. إن التاء هنا تبدلت، وحل محلها صوت آخر قريب منها، ويختلف عنها، هو الطاء، وسبب ذلك أن التاء وقعت في هذه الأفعال بعد أحرف مطبقة هي: الضاد، والصاد، والطاء، والظاء. والتاء ليست مطبقة، ولذلك استبدل بها المتكلم حرفاً مجانساً للأحرف السابقة، فجاء بالطاء

المطبقة لهذه الغاية، أو قل: إن التاء تأثرت بما قبلها فجهرت وصُيّرت مُطبقة. وهذا يحولها إلى طاء.

٢ ـ وتأمل أيضاً هذه الأفعال: ازدجر، اذدكر، ادعَى، إنها أيضاً على صيغة «افتعل»، ومع ذلك تَرى التاء فيها أبدلت دالاً، وسبب ذلك يرجع إلى أن التاء حرف مهموس، وأن الزاي والذال والدال أحرف مجهورة، فحين تبدل التاء دالاً يحصل التجانس، أو قل: إن التاء المهموسة تأثرت بالحرف المجهور قبلها، فجهرت وتحولت بذلك إلى دال.

٣ ـ وقد اعتاد العربي القديم أن يحوِّل الواو ياءً في: ميزان، وقيمة، إذ أن أصل الأولى: مِوْزان، وأصل الثانية: قِوْمة، وسبب ذلك أنه لم يستخف نطق الواو الساكنة بعد كسرة، لتنافرهما الصوتي، فقلبت الواو حرفاً يجانس الكسرة، وهو الياء.

٤ ـ وكلما اجتمع في كلمة واحدة ـ وأحياناً في كلمتين متجاورتين ـ صوتان متماثلان في المخرج والسمات، عوملا معاملة خاصة، فنحن نقول: عدَّ، ومَدَّ، من دون أن نعيَ القانون الصوتي الذي انتهَى بهما إلى هذا الشكل، إذ أنَّ أصل الأول: عدَدَ، وأصل الثاني: مَدَدَ. فكل منهما ـ كما تَرى ـ يتألف من ثلاثة مقاطع قصيرة مفتوحة، والذي حصل هو أن المقطعين الأول والثاني (في كل فعلٍ) تحول كل منهما إلى مقطع متوسط مغلق، فصار الفعلان: عَدْدَ، ومَدْدَ. ثم أُدغم الصوتان المتماثلان بعضهما في بعض، ومعنَى الإدغام هنا هو أن أعضاء النطق تثبت في المخرج الصوتي، وقبل أن ينفصل بعضها عن بعض، تُخْرِج الصوت الآخر، ففي الفعل «عَدَّ» مثلاً، التقَى طرف اللسان بأصول الثنايا العليا التقاءً محكماً، فخرجت الدال الأولى، وقبل أن ينفصل اللسان عن المخرج نبا بالدال الثانية.

وهذه الظواهر تشير إلى أن التأثر يحدث على ضربين، فحيناً يؤثر الصوت السابق في الصوت اللاحق، ويُسمَّى حينئذٍ «تأثيراً تقدمياً»، وطوراً نجد الصوت المتأخر هو الذي يؤثر فيما سبقه، ويسمَّى حينئذٍ: تأثيراً رجعياً.

فحين قالوا «اذدكر»، كان التأثير تقدمياً، لأن الذال المجهورة حولت التاء المهموسة إلى صوت مجهور وهو الدال. ولكنهم في بعض الأحيان يقولون: ادَّكَرَ، فتبدل الذال دالاً، وتدغم في الدال الثانية، وبهذا يكون التأثير رجعياً.

وترتد هذه الظواهر إلى قانونين صوتيين، هما قانون المماثلة، وقانون المخالفة، فما هما؟

أ ـ قانون المماثلة:

ويعني هذا القانون أن يستبدل المتكلم بالحرف المخالف للحرف المجاور له حرفاً يجانسه ويماثله في الصوت، كما رأينا في: اصطبر، وازدجر، وأضرابهما، فالحرف المجهور يحول المهموس إلى مجهور مثله، والحرف المطبق يحول غير المطبق إلى مطبق، وهكذا، سواء أكان التأثير تقدمياً أم رجعياً.

ب ـ قانون المخالفة:

وهذا القانون عكس السابق، فكثيراً ما يكون الثقل في الكلمة ناجماً عن تماثل حرفين متجاورين، وحينئذٍ يكون تخفيفه باستبدال أحدهما حرفاً مخالفاً في المخرج والطبيعة الصوتية، من ذلك أنهم طوروا نطق الكلمات التالية «دِنّار، وقِرّاط، ودِوّان»، فقالوا: دينار، وقيراط، وديوان. فأنت تراهم حذفوا أحد الحرفين المدغمين في كل كلمة، وأتوا بالياء بدلاً منه، وهذا يعني أنهم استغنوا عن أحد المثلين، ومدوا كسرة الحرف الذي قبله، فاستحالت إلى ياء، أو صائت طويل، وهذا يوفر للكلمة صوتاً خفيفاً إذا هو قيس إلى الصوت الذي كانت عليه.

وكذلك قالوا: قصَّيْت أظافري، بدلاً من: قَصَّصْتُ. وقالوا: تَظَنَّيْت، بدلاً من: تَظَنَّنْتُ، وفي كل من الكلمتين طبق قانون المخالفة.

* * *

والتبدلات الصوتية في اللغة العربية كثيرة جداً، يدخل بعضها في بحوث الصرف، ويدخل بعضها في بحوث علم اللغة، ولذلك سنقتصر هنا على ثلاثة بحوث فقط، هي:

١ ـ الإدغام.
٢ ـ الإعلال.
٣ ـ الإبدال.

الإدغام

إن الفعل «شَدَّ» وزنه فَعَلَ، ومعنى هذا أن أصله: شَدَدَ. فما الذي صيره إلى ما نرى؟.

هنا، قانون صوتي اتبعه العرب في كلامهم، واستقرأه علماء اللغة بعد مراقبتهم النصوص القرآنية والشعرية، وما كانوا يسمعونه من الفصحاء الذين شافهوهم، هذا القانون هو «إذا اجتمع حرفان متماثلان في المخرج الصوتي في كلمة واحدة أو ما يشبه الكلمة الواحدة، أخرجا في النطق مُخرجاً خاصاً، إذ يدخلون أحدهما في الآخر، فيلفظون الأول ساكناً والثاني متحركاً» كما رأينا في الفعل السابق. فلو كنا كتبناه كما نلفظه لكانت صورته هكذا: شَدْدَ.

على أنهم لم يقتصروا على الحرفين المتماثلين، بل تعدوا ذلك إلى الحرفين المتقاربين، فأدغموا إيثاراً للتجانس الصوتي بينهما، فقالوا: ادّعى، وأصله: اِدْتَعَى. وقالوا امّحى، وأصله انْمَحى، وقالوا: ألّا، وأصله: أنْ لا، وقالوا: مِمَّ؟ وأصله: مِن ما؟ ومثله: عَمَّ؟ وهو: عَنْ ما؟.

وهناك إدغام لا يظهر إلّا في الصوت، ويصعب على الرسم الكتابي إظهاره. وذلك أنهم يقولون: مَيّعْمل. أي: من يعمل. وهو مما يترنم به قرأةُ القرآن، وقالوا: هَتّرى، وهَتّدري، أي: هل ترى، وهل تَدْري، وقالوا: هَتّسْتَطيع، أي: هل تستطيع، ومنه قول مزاحم العقيلي:

فَدَعْ ذا ولكنْ هَتُّعِينُ متيماً على ضَوْءِ بَرْقٍ آخِرَ الليلِ ناصبِ

أي: هل تعين؟.

١ ـ نوعا الإدغام

وللإدغام نوعان: صغير وكبير.

أ ـ الإدغام الصغير:

إذا كان أول الحرفين المتماثلين ساكناً في الأصل، فلا يطرأ على النطق شيء يذكر غير إخراج الحرفين بنَبْوة واحدة للسان وإزالة الوقفة التي تكون في الحرف الأول لو لم يدغم في الثاني، فإذا قلنا: المَدّ والجَزْرُ. فإننا لم نغير في لفظ «المد» شيئاً غير ما ذكرناه، لأن الدال الأولى ساكنة في الأصل والثانية متحركة، وهذا هو الإدغام الصغير.

ب ـ الإدغام الكبير:

أما هذا فيكون أول المثلين فيه متحركاً، فنَعْمِد إلى إسكانه في النطق، وإلى جعل المثلين على صورة الحرف الواحد في الرسم، فالفعل: شَدَدَ، سُكنت فيه الدالُ الأولى، فصار في اللفظ: شَدْدَ، ثم جعل في الرسم: شَدَّ. ومثله كثير من الأفعال نحو: مَدَّ، عَدَّ، رَدَّ، بَتَّ، تَبَّ، إلخ. . .

٢ ـ حالات الإدغام

للإدغام حالات ثلاث: الوجوب، والجواز، والامتناع.

أ ـ وجوب الإدغام:

يجب إدغام الحرفين المتماثلين إذا جاءا في كلمة واحدة، أو ما يشبه الكلمة الواحدة، على ألّا يكونا في المواضع التي يمتنع فيها الإدغام، أو لا يجب، كما سنرى، مثل: عدَّ ـ يَعُدّ. والأصل عَدَد يَعْدُدُ. فالفعل الأول، أسقطنا من داله الأولى الفتحة، فصارت ساكنة، ثم أُدرج في النطق ورسمت الدالان على شكل حرف واحد في الكتابة. أما الثاني، وهو «يَعْدُدُ» فقد نقلنا حركة الدال الأولى فيه إلى العين، فصارت ساكنة، فأُدرِجت في الدال

الأخرى، ورُسِمتا كحرف واحد وهكذا نفعل في مثل: دل يدل، مد يمد، سد يسد، وأمثال ذلك.

أما قولنا: لا رادَّ لقضاءِ اللَّهِ. فأصله: لا رادِدَ، على وزن: فاعل. فلما طرحنا كسرة الدال الأولى، سكنت، فأدغمت في الثانية، فالتقى ساكنان، سكون المد في الألف وسكون الدال الأولى المدغمة، وهذا النوع من التقاء الساكنين جائز ومثله: ضالّ، عادّ، مادّ، إلخ...

أما الإدغام فيما يشبه الكلمة الواحدة فكقولنا: سكتّ. فالتاء الأولى من الفعل الثلاثي المجرد: سَكَتَ. والتاء الثانية ضمير المتكلم الفاعل، ومثل ذلك: سكنا، وعليَّ، ولديَّ، ومعلميَّ، ومُخْرِجِيَّ(١).

وهناك شواذ ليست بذات بال، لأنها كلها من الكلمات التي ماتت لبداوتها، مثل قولهم: ضَبِبَتِ الأرضُ. إذا كثرت ضِبابها. وطعام قَضِضٌ إذا كان فيه حصى صغار أو تراب. وأمثال ذلك.

ب ـ جواز الإدغام:

ويجوز الإدغام وفكه فيما يلي:

١ ـ إذا تحرك أول المثلين، وسكن الثاني تسكيناً عارضاً للجزم أو شبهه، جاز الإدغام وفكه كقوله تعالى: (من يَرْتَدَّ منكم عن دينه فسوف يأتي اللَّهُ بقوم يحبهم ويحبونه) (المائدة: ٥) فقد جزم «يرتد»، من دون فك الإدغام، ولكنه فك الإدغام في قوله: (ومن يَرْتَدِدْ منكم عن دينه فَيَمُتْ وهو كافر فأولئك حَبِطَتْ أعمالهم) (البقرة: ٢١٧). وقال في موضع: (ومن يشاقّ اللَّهَ فإن الله شديد العقاب) (الحشر: ٤) وقال في موضع آخر: «ومن يشاقِقِ اللَّهَ ورسوله فإن الله شديد العقاب) (الأنفال: ١٣) أدغم في الأولى، وفك في الثانية، ومثله قول الحارث بن هشام، وهو أخو أبي جهل:

---

(١) أما ما كان في كلمتين مستقلتين مثل: اكتب بالقلم. فهذا لا يحتاج إلى ذكر لأن نطقه طبيعي.

وعلمتُ أني إن أقــاتِــلْ واحِــداً أُقْتَلْ ولا يَضْرُرْ عـدوي، مشْهدي

فقد فك الإدغام في (يـضرر)، ويجوز - لولا وزن الشعر - أن يدغم.

وإذا زال السكون العارض وجب الإدغام، فتقول: مُدّا، ولا يجوز أُمْدُدا، ونقول: لم تَمُدّوا، ولا يجوز: لم تَمْدُدُوا[1].

٢ - أن تكون عين الكلمة ولامها ياءين، وتحريك الثانية لازم مثل: حَيِي وحَيَّ، عَيِيَ وعَيَّ. وإذا تحركت الثانية حركة غير لازمة، كحركة الإعراب، وجب فك الإدغام، مثل: لن يُحْيِيَ. وكذلك إن سكنت تسكيناً عارضاً للبناء مثل: عييت، حييت.

٣ - وإذا كان في أول الفعل تاءان، جاز الإدغام وفكه، وفي حال الإدغام يؤتى بهمزة وصل لئلّا يبتدأ بساكن، مثل: تَابع اِتّابعَ، اتَّبع. ومثل: تتـافَهَ واتّافَهَ وتتفه واتّفَهَ.

٤ - وإذا كان المثلان متحركين في كلمتين مستقلتين، جاز الإدغام بتسكين الأول وجاز عدمه، مثل جعلَ لك. جَعَلْ لَك. فَهِمَ مِنْهُ. فهمْ مِنْهُ.

جـ - امتناع الإدغام:

١ - إذا كان المثلان في صدر الاسم مثل: تَتَرٌ.

٢ - أن يكونا في اسم على وزن «فُعَلَ»: مثل دُرَرٌ، أو «فُعُل» مثل: سُرُرٌ أو «فَعَل» مثل: طَلَلٌ، أو «فِعَل» مثل لِمَمٌ.

٣ - أن يكونا في فعلٍ أدغم فيه بأول المثلين حرف آخر، مثل: هَلّلَ، تَشَدَّدَ، وكقول الحارث بن هشام:

وشَمَمْتُ ريح الموتِ من تِلْقائهم في مـأزِقٍ، والخيــلُ لم تَتَبــدَّدِ

---

(١) وقع في مثل هذا الخطأ قدماء الكتبة، ونبههم على ذلك الحريري في كتابه درة الغواص. انظر ص: ٨٧ (طبعة أروبا).

٤ ـ أن يكونا في فعل التعجب الذي يأتي على صيغة: أفْعِلْ بِهِ. مثلْ: أحْبِبْ بأيامه.

٥ ـ أن يكونا في فعل ماضٍ اتصل به ضمير رفع متحرك مثل: مَدَدْتُ، مدَدْنا، شَدَدْتُ، شَدَدْنا، ومنه قول الحارث بن هشام:

فصــدَدْتُ عنـهم والأحبــةُ فيـهم طمعـاً لهم بعقـاب يـومٍ سـرمـد

الإعــلال

ما الإعلال:

الإعلال مصطلح يستعمل في علم الصرف ويراد منه تغيير يطرأ على حرف علة في الكلمة إيثاراً للتخفيف، ويشمل قلب حرف العلة، وحذفه، وتسكينه.

فالفعل قال، أصله: قَوَلَ، حصل فيه إعلال بالقلب، إذ قلبت واوه ألفاً لعلة ستعرفها بعد، والفعل: يَعِد، أصله: يَوْعِدُ، لأن ماضيه: وعد، حذفت واوه في المضارع فحصل فيه إعلال بالحذف. وقولك: يقضي القاضي بالعدل، سكنت فيه ياء الفعل المضارع وياء فاعله، وأصلهما الرفع، وذلك تخففاً من ثقل الرفع على اللسان، وإيثاراً لخفة النطق، وعلى هذا يكون إعلالهما بالتسكين.

الإعلال بالحذف

مرّ بنا من قبل أن الفعل الماضي المبدوء بالواو أو الياء يسمى في مصطلح علماء الصرف: مثالاً، وفي تصرف هذا نجد الواو خاصة تحذف في الفعل المضارع، وفعل الأمر، تقول: وعد يعد عد، وورد يرد رد.

غير أن هذا ليس مطرداً في كل فعل أوله واو، ذلك أن الإعلال بالحذف يجري على سَنَن دقيق في العربية، وذلك على الشكل التالي:

١ ـ ما كان مكسور العين في المضارع حذفت واوه حتماً، مثل: يرد، ويعد، ويزن، ويرم، ويصف، و. . .

٢ ـ ما كان مفتوح العين في المضارع له استعمالان، فإن كان مفتوح العين في الماضي أيضاً حذفت واوه، مثل: يضَع، ويقع، ويهب، و. . . لم يشذ من هذا إلّا ثلاثة أفعال غريبة نادرة الاستعمال. أما إن كان مكسور العين في الماضي فإن واواه تثبت في مضارعه وأمره، مثل: وجِل يَوْجَل، ووحِل يَوْحَل. وشذت منه كذلك أربعة أفعال غريبة حذفت منها الواو.

٣ ـ وإن كان مضموم العين في المضارع ثبتت الواو حتماً مثل: يَوْضُؤُ، ويَوْبُلُ.

هذا ما يدل عليه استقراء العربية نفسها، وللقدماء في هذه الظاهرة كلام طويل، وعلل غير صحيحة، رأينا من الأفضل أن نستغني عنها في هذا الكتاب.

الإعلال بالتسكين

١ ـ حذف حركة حرف العلة:

تحذف حركة حرف العلة (الواو والياء) إذا كانت ضمة أو كسرة إذا وقع متطرفاً في كلمة، مثل: يدعو الداعي إلى النادي.

وعلة هذا الحذف إنما هي إيثار الخفة، ولهذا لا نحذف الفتحة لخفتها مثل: لن يدعوَ الداعي إلى النادي. ورأيت الناديَ مكتظاً برواده.

ويشترط في حذف حركة حرف العلة أن يكون ما قبله متحركاً كما مرّ معنا، أما إذا كان ساكناً فلا حذف ولا تسكين كقولك: شربت الماء من دَلْوٍ، ومر بنا ظَبْيٌ شارد.

٢ ـ نقل حركة حرف العلة:

ويلحق بهذا الإعلال نقل حركة حرف العلة إلى الساكن قبله، وإبقاؤه ساكناً بعد النقل مثل يقول: أصله: يَقْوُلُ. نقلت حركة الواو إلى القاف قبلها ومثل: يبيع، أصله: يَبْيِعُ، كيعرض، نقلت حركة الياء إلى الباء قبلها.

وأحياناً ينجم عن النقل والتسكين التقاء ساكنين وحذف أحدهما كما في: مَقُول ومَبِيع، إذ أصلهما: مَقْوُول ومَبْيوع، نقلت حركة كل من الواو والياء إلى الحرفين الساكنين قبلهما فالتقى في كل منهما ساكنان، فحذف أحدهما(١)، فصار الأول: مَقُول والثاني مَبِيع.

الإعلال بالقلب

أولاً: قلب الواو والياء ألفاً:

تقلب الواو والياء ألفاً إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما فتحة أصلية، على ألاّ يجتمع في الكلمة الواحدة إعلالان، مثل: رمى، أصله: رَمَيَ، تحركت الياء وانفتح ما قبلها فتحةً أصلية فقلبت ألفاً، ومثل دعا، أصله: دَعَوَ، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، وكذلك: قال وباع، أصلهما: قَوَلَ وبَيَعَ(٢). وشذ من ذلك قولهم الخَوَنَةُ، والحَوَكَةُ، وكان القياس: الخانة، والحاكة(٣)، كما قالوا: القادة، ومثل ذلك في الشذوذ قولهم: الخَوَلُ، والقَوَدُ، ويقال: رجل حَوِل، أي كثير الحيلة.

---

(١) اختلفوا في المحذوف هنا، فذهب بعضهم إلى أنه واو مفعول فيكون وزن (مَقول) مَفُعْل، ووزن مبيع: مَفِعْل، وذهب آخرون إلى أن المحذوف عين الكلمة فيكون وزن مقول مفول، ووزن مبيع: مفيل.

(٢) هناك تفسيرات أخرى ذكرها بعض المستشرقين مثل كانتينو، وفليش، وبلاك، وهي تفسر بعض الظواهر دون بعض، وإلى أن تظهر نظرية ذات شمول تبقى آراء القدماء هي الصحيحة. انظر آراء المستشرقين في: دروس في علم الأصوات العربية. كانتينو: ص ١٣٧ وما بعدها، والعربية الفصحى لهنري فليش: ص ٢٠١ وما بعدها.

(٣) قيل في جمع: حائك «حوكة، وحاكة».

أما: بقِيَ، وخشيَ، ولقِيَ، وهويَ، وأمثالها من الكلمات، فلم تقلب ياؤها ألفاً لأن ما قبلها مكسور لا مفتوح. وكذلك صحت الواو والياء في مثل معاوَنَةٌ، ومعايَنَةٌ، لأن ما قبلهما ألف ساكنة، وصحت الياء والـواو في: الحُطَيْئة، وضَوْءٌ، لأنهما ساكنان.

وأما طَوَى، فأصله: طَوَيَ، تحركت الياء وفتح ما قبلها فتحةً أصلية، فقلبت ألفاً، أما الواو فلم تقلب ألفاً على الرغم من أنها متحركة وما قبلها مفتوح لئلا يجتمع في الكلمة إعلالان(1)، وكذلك: أهوى أعلت فيه الياء فانقلبت ألفاً، ولكن الواو لم تعل، لئلّا يجتمع إعلالان في كلمة واحدة، ومثله: حَوَى، وأوَى، ورَوَى.

وأحياناً لا تكون الواو أو الياء ذات حركة وقت الإعلال، وتقلب ألفاً باعتبار ما كانت عليه إذ كانت متحركة مثل: مكان، أصله: مَكْوَنٌ، نُقِلت حركة الواو إلى الكاف قبلها، فقلبت الواو ألفاً لانفتاح ما قبلها الآن، وتحركها في الأصل. كذلك: مَقال، أصله: مَقْوَلٌ. ومجال، أصله مَجْولٌ، وأقام، أصله: أقْوَمَ، وأجاد، أصله: أجْوَد، وأبان، أصله أبين، وهكذا.

وقد شذت كلمات من هذا مثل: استَحْوَذَ عليه، واستَنْوَقَ الجمل، وأغْيَلَتْ المرأة، واسترْوَحَ المُتْعَبْ، وأغْيَمَ القومْ، وأعوَلَتِ المرأة، وأخْيَلَتِ السماء، فلم تنقل الحركة، ولم تقلب الواو ياء، وكان القياس فيها استحاذ، واستناق، وأغالت، و. . .

هذه هي القاعدة العامة لقلب الواو والياء ألفاً، إلّا أن هناك حالاتٍ لا يتم فيها هذا القلب، وذلك إذا وقعتا عيناً أو لاماً في الكلمة على الشكل التالي:

---

(٢) أعلت لام الكلمة ولم تعل عينها لأن إعلال الطرف ـ كما يقول الصرفيون ـ أهم من إعلال الوسط.

أ ـ إذا وقعتا عيناً:

لا تقلب الياء أو الواو ألفاً إذا كانتا عيناً في الكلمة وذلك بالملاحظات الآتية:

١ ـ إذا جاء بعدهما ساكن مثل: غَيُوْرٌ وطَويلٌ و بَيان وسَواد و. . . فقد تحركت هنا الياء والواو وما قبلهما فتحةٌ أصلية، ولكنهما لم تقلبا ألفاً لأن ما بعدهما ساكن.

٢ ـ إذا كانتا في اسم أو مصدر على وزن (فَعَلان) مثل: حَيَوان، هَيَمان، زَوَغان، جَوَلان، طَيَران، طَوَفان، حَيَدان، دَوَران[1].

٣ ـ أن تكون الواو أو الياء في فعل معتل الآخر على وزن (فَعِل) مثل: هَوِيَ، وحَيِيَ.

٣ ـ أن تكون الواو أو الياء عيناً في فعل أو مصدر الصفة منه على وزن (أفْعَل)، مثل: حَوِرَ، سَوِدَ، هَيِفَ، هَيَفٌ، فالصفات منها: أحور، وأسود، وأهيف. ويلحق بهذا اسم التفضيل، تقول: هذا أبين من ذاك. وكذلك يلحق به فعل التعجب لأنه يشابهه في الوزن تقول: ما أبْيَنَ قوله، وما أقْوَمَ لسانه. ولولا ذلك لكان يجب أن يقال: هذا أبانُ من ذاك. وما أبانَ قوله. وما أقام لسانه. إذ تنقل حركة حرف العلة إلى ما قبله، ويجري الإعلال كما بينا قبل قليل.

٥ ـ أن تكون الواو خاصة في فعل على صيغة «افتعل»، وفيه معنى المشاركة، مثل: ازدَوَجَ، واجتَوَرَ. وإذا خـلا الفعل من معنى المشاركة أعلت الواو، كما في الفعل: ارتاد، والفعل: اختان، كقوله تعالى: (علم الله أنكم كنتم تَخْتانونَ أنفسكم فتاب عليكم) (البقرة: ١٨٧).

٦ ـ ولا تعل الواو والياء فيما كان من الأسماء على وزن: فَعْلَل، لأنهما

---

(١) بعض العرب يعل مثل هذا.

فيه للإلحاق بالاسم جعفر، مثل: جَهْوَر، ومَرْيَم[١].

ب ـ إذا وقعتا لامين:

إذا وقعتا لامين فلا تقلبان ألفاً إذا وقع بعدهما ألف ساكنة، أو ياء مشددة مثل: رَمَيَا، عَصَوان، فَتَيان، عَلَوِيٌّ، عَصَوِيٌّ، وكذلك: النزوان، والغليان.

ثانياً: قلب الواو ياء:

تقلب الواو ياء في حالين: إذا سبقت بكسرة وهي ساكنة أو متحركة، وإذا اجتمعت هي والياء في كلمة واحدة.

أ ـ قلبها ياء بعد الكسرة:

١ ـ تقلب الواو الساكنة لغير الإدغام ياء إذا وقعت في حشو الكلمة، وسبقت بكسرة، مثل: مِيزان، ومِيعاد، وحيلة، وديمة. فأصل الأولى: مِوْزان، لأنها اسم آلة مشتق من مصدر الفعل: وَزَنَ. والثانية مصدر للفعل: وَعَد، فأصلها: مِوْعاد، حيلة وديمة أصلهما: حِوْلة ودِوْمَة. أما إِوَزَّةٌ، وعِوَضٌ، فلم تقلب فيهما الواو لأنها متحركة لا ساكنة.

٢ ـ أما الواو المتحركة فتنقلب ياء إذا وقعت متطرفة بعد كسرة، نحو: رضي، أصله: رَضِوَ، لأنه من الرِّضْوان، ومثله: دُعِيَ، وهو مبني للمجهول من الفعل: دعا يدعو ومثله: الغازي، أصله: الغازِوُ، لأنه اسم فاعل من مصدر الفعل: غزا يغزو، والداعي، مِثْلُهُ. ولا يهم أن يقع بعد الواو زيادة لمعنى، كتاء التأنيث، وألف المثنى أو يائه، تقول: رضِيت، ودُعِيتُ، والداعِيَة والغازِيَة، ورضيا، ودُعِيا، والداعِيان والغازِيان.

٣ ـ وتقلب الواو المتحركة ياء أيضاً في حشو الكلمة إذا جاء بعدها ألف

---

(١) في (مريم) وجه آخر.

زائدة وما قبلها مكسور، في مصدرِ فعلٍ أجوف أعلت فيه الواو إعلالاً ما، نحو: قيام، وصيام، فأصل الأول: قِوام، والثاني: صِوام، أما سِوار فلم تقلب واوه ياء لأنه ليس بمصدر ولم تقلب كذلك واو: حِوار، لأن الواو لم تعل في الفعل: حاوَرَ، ولا واو: حِوَل ـ وهو مصدر الفعل الأجوف: حال يحول ـ لأنه لم يأتِ بعدها ألف زائدة، قال تعالى: (خالدين فيها لا يبغون عنها حِوَلاً) (الكهف: ١٠٨).

٤ ـ وتقلب الواو المتحركة ياء في حشو الكلمة إذا سبقت بكسرة في جمع على وزن فِعال، أو فِعَل، على أن يكون المفرد صحيح اللام، والواو فيه معلة أو ساكنة، نحو: دِيار، ورِياح فأصل الكلمة الأولى: دِوار، والمفرد: دارٌ، فالواو في المفرد معلة لأن الأصل: دَوَرٌ وأصل الكلمة الثانية: رِواح، ومفردها: رِيح، أعلت فيه الواو فانقلبت ياء.

أما: ثِياب فأصله: ثِواب، ومفرده: ثَوْب، واوه ساكنة، ومثله: حِياض، وسياط، ورياض.

وكذلك الشأن في الجمع: حِيَل، فهو جمع حيلة، وقد أعلت في المفرد واوه فصارت ياء، ومثل ذلك قِيَم، ودِيَم، ففي مفرد كل منهما أعلت الواو، فقلبت ياء لأن أصل: قيمة، قِوْمة وأصل: ديمة: دِوْمة.

أما طِوال، فلم تقلب الواو فيه ياء لأن مفرده: طَوِيل، فالواو فيه لم تعل وشذ قول الشاعر:

تَبَيَّنَ لي أن القماءة ذِلّةٌ ... وأن أعِزاءَ الرجالِ طِيالُها

وأما: جواء فلم تقلب الواو فيه ياء، لأن مفرده: جو، وهو غير صحيح اللام. قال عنترة:

يا دار عَبْلَةَ بالجِواءِ تكلّمي ... وعِمي صباحاً دارَ عبلةَ واسلمي(١)

(١) الجواء في البيت ليست جمع «جو» ولكنها موضع سمي بلفظ الجمع.

ب ـ قلبها ياء إذا اجتمعت مع الياء:

وتقلب الواو ياء وإن لم تقع بعد كسرة، إذا اجتمعت مع الياء في كلمة واحدة أو ما يشبه الكلمة الواحدة، وتدغم في الياء الأخرى، على أن تكون أولاهما أصليةً ساكنةً في الأصل، أي أن تكون غير منقلبة عن شيء، وألّا يكون سكونها عارضاً، مثل مَرْمِيّ. أصله: مَرْمُوْيٌ، لأنه اسم مفعول من الفعل الثلاثي رَمَى، فيجب أن يكون على وزن: مَفْعول. ولكن الواو قلبت ياء لاجتماعها ساكنة مع الياء في كلمة واحدة، وكذلك الشأن في: سَيِّد وهَيِّن وقد شذت بعض الأسماء، إذ قالوا: ابن حَيْوَة، وقالوا: ضيْوَنَ، وكان القياس: ابن حَيَّة، وضَيَّنَ، أما عُوينَ فلم تعل الواو، لأنها ليست أصلية، بل منقلبة عن ألف: عاينَ.

وأحياناً يكون اجتماعهما فيما يشبه الكلمة الواحدة، مثل: معلمِيَّ، مدربِيَّ، مخرجِيَّ، فأصل هذه الكلمات: معلمويَ، مدربويَ، مخرجويَ. إذِ اجتمعت فيها الواو والياء فيما يشبه الكلمة، فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء الأخرى.

وهذه الكلمات الثلاث مركبة من مضاف ومضاف إليه، فهي إذاً ليست كلمة واحدة غير أن المضاف جزء من المضاف إليه، وأشبه الضميرُ المضاف إليه حرفاً من حروف العلة.

وقد تكون الياء التي تجاور الواو ياء التصغير، كقولنا: دُلَيّ، وجُرَيّ. فأصل الكلمة الأولى: دُلَيْوٌ، ولكن لما اجتمعت ياء التصغير مع الواو في كلمة واحدة، قلبت الواو ياء وأدغمت في ياء التصغير. وأصل الكلمة الثانية: جُرَيْوٌ، قلبت فيها الواو ياء للعلة نفسها، وشذ من هذا تصغير هم جدول على جُدَيول، وأسود على أسيود، وكان القياس: جُدَيِّل، وأُسَيِّد.

جـ ـ قلبها ياء إذا وقعت رابعة أو أكثر:

وإذا وقعت الواو طرفاً في الفعل الماضي، وكانت رابعة أو أكثر، وما

قبلها مفتوح، قلبت ياء، على أن تكون منقلبة أيضاً في الفعل المضارع، تقول: زَكّيْتُ، وأعطيت. فالأول من: زكا يزكو، والآخر من: عطا يعطو، إلّا أنها لما زيد فيهما حرف، وقعت الواو رابعة، وهي في المضارع منهما: يزكي، ويعطي، فقلبت في الفعل الماضي ياء، ومثلهما: أغفى، وأدنى، وأعلى.

د ـ قلبها ياء في فُعْلى:

وإذا وقعت الواو لاماً في اسم على وزن: فُعْلى، قلبت ياء، مثل: الدنيا، والعليا، فالأولى من: دنا يدنو، والثانية من: علا يعلو.

هـ ـ شواذ القلب:

قد تقلب الواو ياء لغير علة ظاهرة، كقولهم: غَدْيان، وعَشْيان. وكان القياس فيهما: غَدْوان، وعَشْوان، لأنهما من غدوت وعشوت. ومثله قولهم: دامت السماء تَدِيم دَيْماً، إذا أمطرت مطراً خفيفاً لا برق فيه ولا رعد، وهو من الواو، لاجتماع العرب على: الدوام، وعلى قولهم: هو أدْوم من كذا.

وقد يكون بين الواو والكسرة حرف ساكن، فلا يَعْتدون به، فيقلبون الواو ياء، كقولنا: صِبْيَةٌ، فأصله: صِبْوَةٌ، لأنه من: صبوت أصبو. إلّا أن الصاد في «صبية» مكسورة، ولا يفصل بينها وبين الواو إلّا حرف ساكن، هو الباء، والسكون يضعف الحرف ـ كما يقول الصرفيون ـ فلم يَعْتَد العرب به، ولذلك قلبت الواو ياء لهذا، وكأنها وقعت بعد كسرة. وهذا التحليل يتحسس طبيعة الكلام العربي، وعفوية النطق فيه.

* * *

وهذه الأضرب من الإعلال تنبع من حس لغوي عند االعربي، فهو يؤثر الخفة ولهذا يقلب الواو ياء إذا وقعت موقعاً تثقل فيه لو بقيت دون قلب، فمن الصعب عليه مثلاً أن يُبْقِيَ عليها ساكنة بعد كسرة في مثل: مِيزان، ومِيعاد،

ومن الصعب أيضاً بقاؤها واواً إذا سبقت بكسرة وهي آخر حرف في الكلمة في مثل دُعِيَ، والغازي، والراضي.

ولكن لماذا قلبت الواو ياء في آخر الكلمة، في مثل: دُعِيَ، ولم تقلب في حشوها في مثل: عِوَض، وحِوَل، على الرغم من الملابسات اللفظية الواحدة؟.

إن آخر الكلمة يُعَرَّضُ دوماً للتغير على حين يبقى وسطها محافَظاً عليه، فالمتكلم الإنكليزي لا يكاد يلفظ حرف الراء الواقعة آخراً، على حين يخرجها إخراجاً كاملاً حين تكون في حشو الكلمة، وكذلك نرى المتكلم الفرنسي يخفي حروفاً كثيرة في نهايات الألفاظ، وفي العربية يحمل الحرف الأخير التغيرات الإعرابية، والحذف، و. . . ولذلك كان تغيير الواو وإبدالها ياء في مثل: دعي، أقرب إلى المنطق اللغوي، من إحداث هذا التغير في حشو الكلمات.

ويَلْفِتُ الانتباهَ في إعلال الواو، قَلْبُها ياء إذا اجتمعت مع الياء في كلمة واحدة فلماذا لا يَحْصُل العكس؟.

قلنا: إن الغاية من الإعلال إيثار الخفة في الكلام، فالياء أخف من الواو، ومن هنا دفع الحِسّ العفوي المتكلم العربي إلى أن يقلب الواو ياء ويدغمها في الياء الأخرى، فمَرْمِيّ، ومَقْضيّ، ومَعْمِيّ، أخف على لسانه من: مَرْمُوّ، ومقضوي، ومعمو، فإذا كان لا بد من قلب إحداهما وإبدالها بالأخرى، كان قلب الواو ياء أخف من قلب الياء واواً في الكلمات التي من هذا القبيل.

ويلقانا هذا في قلب الواو ياء في البناء «فُعْلى» فالكلمة تبدو ثقيلة لو بقيت الواو على لفظها، لأنها مبدوءة بالضمة، وهي أثقل الحركات، فإذا اجتمعت مع الواو في ثقلها، تعثر لسان المتكلم بها، أو ثقلت عليه، فكان قلبها ياء مما يخففها ويسهل النطق بها، فقولك: دُنْيا، وعُلْيا، أخف في النطق من: دُنْوى، وعلوى.

ثالثاً ـ قلب الياء واواً:

١ ـ تقلب ياء المفرد الساكنة واواً إذا سبقت بضمة في حشو الكلمة ولم تكن مشددة، مثل: أيْقَنَ، يُوقِنُ، مُوقِن، فالياء من «أيقن» قلبت واواً في: يوقن وموقن لسكونها وانضمام ما قبلها، ومثلها: أيقظه يوقظه فهو موقظه.

أما الياء في «هُيام ومُيَسّر» فلم تقلب واواً لأنها ليست ساكنة، فخالفت أحد الشروط. والياء في «بِيض» لم تقلب واواً على الرغم من سكونها وانضمام ما قبلها، لأنها على وزن: فُعْل، ولأنها ليست في المفرد، ومثلها: بِيضان. وكذلك لم تقلب الياء واواً في قولنا: حُيّض، لأن الياء مشددة، فلو قلبت واواً لاجتمعت في كلمة واحدة واو وياء والأولى منهما ساكنة في الأصل، وهذا يؤدي إلى قلب الواو ياء وإدغامها في الياء الأخرى، كما تقضي قواعد الإعلال، فتعود الكلمة من جديد إلى: حُيّض، ولذلك لم تكن بهم حاجة إلى هذه العملية.

٢ ـ وتقلب الياء واواً في كل فعل ثلاثي لامه ياء، إذا أتي به على صيغة (فَعُل) مثل: قَضُوَ، من: قضى يقضي، ونَهُوَ، من: نهى يَنْهَى، ورَعُوَ من: رعىً يرعى(١).

٣ ـ وتقلب الياء واواً إذا كانت لاماً في اسم على وزن «فَعْلى»، مثل: تَقْوى. فهو من الفعل: وَقى يقي(٢). وكذلك: شَرْوى. فهو من الفعل: شَراه يَشْرِيه. فشروى الشيء: مثلُه، لأن الشيء إنما يُشْرى بمثله.

أما: صَدْيا(٣)، فلم تقلب فيها الياء واواً، لأنها صفة لا اسم.

---

(١) صيغة فَعُل يَفْعُل تدل في لغة العرب على اكتساب صفة نفسية دائمة، فإذا قلنا: قضى الحاكم بين الخصمين دلت كلمة «قضى» على أنه أطلق قضاءه في وقت مضى، أما إذا قلنا: قَضُوَ المحامي. فإن معنى الفعل في العبارة يدل على أنه صار قاضياً وهكذا بقية الأفعال.

(٢) التاء فيه أصلها واو.

(٣) مؤنث: صديان. أي: عطشان.

٤ ـ وتقلب ياء «فُعْلى» واواً إذا كانت عيناً في الاسم لا في الصفة، مثل: طوبى لهم. فهو من: طاب الشيء يطيب، وليست هنا مؤنث «أطيب» لأنها لو كانت كذلك لوجب تعريفها بأل، كما تقضي أصول استعمال اسم التفضيل.

أما في الصفة فلا تقلب الياء واواً في هذا الوزن، بل تستبدل ضمة الفاء كسرة لتجانس الياء، مثل: مِشْيَةٌ حِيكى، أي: فيها تبختر وخيلاء.

* * *

قلنا في الفقرة السابقة: إن الياء عند العرب أخف من الواو، ولهذا يقلبون الواو ياء في مواضع كثيرة، إلّا أن هذا لا يعني أن الواو دوماً أثقل من الياء، وحيثما وقعت إذ أن الياء أحياناً تقع بعد الضمة ـ كما رأينا ـ وحينئذ يعسر نطقها فتقلب واواً.

على أننا نلاحظ في العربية مواضع يجب أن تقلب الياء فيها واواً، ومع ذلك يحصل العكس، من ذلك قولهم: التغازي، فهذه الكلمة مصدر للفعل: تغازى، وهو على وزن: تفاعل، وما كان من الأفعال كذلك يكون مصدره على وزنه مع ضم العين منه، وعلى هذا كان يجب أن يكون مصدر: تغازى تغازُواً، كما تقول في الصحيح: تقاتل تقاتلاً، ولكن الذي حصل إنما هو قلب الواو ياء، وإبدال ضمة الزاي كسرة لِتُجانِسَها، فصار المصدر: التغازي.

ومن البديهي أنهم في مثل هذا المصدر لا يقلبون الياء الأصلية واواً. كما في الترامي، فإذا قلبوا الواو ياءً في مثله، فأحْرِ بِهُمْ أن يبقوا الياء على لفظها، ويبدلوا من الضمة قبلها كسرة للتجانس الصوتي.

رابعاً ـ قلب الواو والياء همزة[1]:

الهمزة وإن لم تكن من حروف العلة، معرضة للإعلال، ويكثر انقلابها عن حروف العلة كما يلي:

---

(١) جعل الشيخ مصطفى الغلاييني هذا النوع من الإعلال في بحث الإبدال، مع أنه قبل قليل =

أ ـ تقلب الواو والياء همزة إذا تطرفتا بعد ألف زائدة، مثل: سماء، وقضاء. فالأولى منقلبة عن واو، لأنها مصدر للفعل: سما يسمو، فأصلها: سَماوٌ، إلاّ أنها قلبت همزة لتطرفها بعد الألف الزائدة. والهمزة في الثانية منقلبة عن ياء، لأنها مصدر الفعل: قضى يقضي، فأصلها: قضايٌ، فلما تطرفت الياء بعد ألف زائدة قلبت همزة.

ولكن إذا ألحِق بطرف الكلمة حرفٌ للتأنيث، أو للتثنية، فهل تظل الواو والياء متطرفتين وتجري عليهما قواعد الإعلال؟.

الواقع أن هناك نوعين من الأحرف الملحقة بأطراف الكلمات. نوع دائم يلازم الكلمة: مثل: هِداية، ونِهاية، ورِماية، وغَباوة، وشَقاوَة. ونوع آخر طارىء يزول، مثل: سَقّاءةٌ، مؤنث سقاء، وغَزّاءةٌ مؤنث غزّاء. هذا في علامة التأنيث، وكذلك في التثنية، فهناك مثنىً لا واحد له من لفظه، مثل: ثِنايان، وهو الحبل الذي يشد بأحد طرفيه يد البعير، ويشد بطرفه الآخر اليد الثانية. فهذا ليس له مفرد، فلا يقال: ثِناء.

فإذا كانت العلامة ملازمة للاسم، كما في رماية وغباوة وثِنايان، وأضرابها، فإن الإعلال لا يجري في الواو والياء، كما هو واضح في الأمثلة، لأن العلامة الملحقة أبعدتهما عن طرف الكلمة، فصارتا في حروف الحشو، ولهذا اختل شرط الإعلال فلم يَحْصُل، ولكن شذ من ذلك قولهم: عَباءة.

وأما إذا كانت العلامة طارئة للفصل بين المؤنث والمذكر، أو المثنى والمفرد، كما في سَقّاءة وسقاء، وكساءان وكساء، فإن الإعلال حاصل، لأن العلامة الطارئة لم تَقْوَ على جعل حرف العلة في الحشو، بل بقي طرفاً لأنه لم يُعتد بما لحق الكلمة من علامات التأنيث أو التثنية.

= تحدث عن الهمزة وشبهها بحروف العلة، وجعل قلبها ياء أو واواً إعلالاً، ولا يقبلون العكس فيقولون: حروف الإبدال، ويذكرون فيها الحروف الصحيحة وحروف االعلة، فلعل الشيخ وهم من هذا الصنيع، ولعله جارى بعض المتأخرين، أما ابن الحاجب والرضي فقد ذكرا هذا في مبحث الإعلال في شرح الشافية، انظر: ٣/٧٦، ١٢٧، ١٧٣.

وينبغي أن نفرق بين الألف الزائدة والألف الأصلية مما يسبق الواو والياء، فمثل آية، وراية، تقابل الألف في كل منهما عين الكلمة، ووزنهما: فَعْلة، وبهذا لا تجري فيهما قواعد الإعلال، فلا تقلبان همزة، فضلاً عن أن التاء فيهما لازمة على غرار «شقاوة ونهاية».

ولقد قلنا في بداية الفقرة (أ): إن الواو والياء تقلبان همزة إذا تطرفتا بعد ألف زائدة. أما الصرفيون فيقولون: إن الواو في: سماوٌ، والياء في قضايِ، تقلبان ألفاً، فيصير اللفظان: سَمَاا، وقَضَاا، فلما التقت الألفان تحركت الثانية منهما، فانقلبت همزة، فصار ذلك إلى: سماء وقضاء.

أما لماذا قلبت كل من الواو والياء أَلِفاً في: سماو، وقضاي؟ فلا يخلو تعليلهم له من افتراض وتكلف، فهم يذهبون إلى أنهما متحركتان. وما قبلهما ألف زائدة والزائد كالعدم فكأن الواو والياء المتحركتين وقعتا بعد فتحة، ولذلك قلبتا ألفاً على القاعدة الإعلالية المعروفة.

فلو أن الألف الزائدة كالعدم ـ كما يزعمون ـ لوجب أن تقلب الواو والياء في مثل: رماية وغباوة، ألفين، فيقال: رمااة، وغبااة، فيلتقي حرفا مد، كما حصل في: سماو، وقضاي.

ب ـ وتقلبان همزة بعد الألف الزائدة في اسم الفاعل، على أن تكونا معلتين في الفعل الماضي، نحو: قائل، أصله: قاول، فلما وقعت الياء بعد ألف زائدة في اسم الفاعل قلبت همزة، لأنها معلة في الفعل الماضي: قال. ومثله: بائع. أصله: بايِع، قلبت الياء فيه همـزة لأنها معلة في الفعـل الماضي.

أما «عاوِرٌ» فقد حافظت فيه الواو على أصلها، ولم تقلب همزة، لأنها في الماضي غير معلة، نقول: عَوِر فلان. ومثله اسم الفاعل: عايِنٌ، من الفعل الماضي: عَيِنَ.

جـ ـ وتقلب الواو والياء في الجمع همزة إذا كان على وزن «فعائل» أو

ما شابهه، ووقعتا بعد ألفه الزائدة. ويشترط فيهما هنا أن تكونا في المفرد حرفي مد زائدين. مثل: عجوز وعجائز، حلوبة وحلائب، ركوبة وركائب، كتيبة وكتائب، صفيحة وصفائح، صحيفة وصحائف.

أما «جَداوِل» فلم تقلب فيه الواو همزة لأنها ليست حرف مد في المفرد «جَدْول». وأما «معايِش» فلم تقلب فيه الياء همزة لأنها ليست زائدة في مفرده، بل تقابل عين الكلمة، وكذل: «مصاوِب» جمع «مصيبة» لأن الواو عين الكلمة، لا زائدة، ومناوِر، جمع: منارة، لأن أصلها: مَنْوَرَةٌ[1].

د ـ وإذا وقعت إحداهما ثانيَ حرفَيْ لِينٍ في كلمة، فإنها تقلب همزة بعد ألف الجمع، إذا كان على وزن «فعائل» أو ما شابهه، مثل: نَيِّف نيائف، وأول، أوائل، وسيِّد سَيائد، سواء أكان اجتماع الياء مع الواو كما في الكلمة الأولى، أم الواو مع الواو كما في الثانية، أم الياء مع الواو كما في الثالثة.

ملاحظة:

تشترك الألف مع الواو والياء في قلبها همزة إذا وقعت بعد ألف جمع على وزن: فعائل، وما شابهه مثل: قِلادة قلائد، ورِسالة رسائل.

وتقلب الألف ياء أيضاً إذا وقعت بعد كسرة مثل: مصباح←مصابيح. ومفتاح←مفاتيح. وتقلب واواً إذا سبقت بضيمة مثل: شُوهِدَ، وقوبِلَ، وشُوَيعر.

---

(١) قال العرب: معائش ومصائب، ومنائر، وقد نسب إلى نافع، وهو مقرىء أهل المدينة، أَنه قرأ: «ولقد مكناكم في الأرض وجعلنا لكم فيها معائِش» (الأعراف: ٧) وقد عد قدماء النحاة هذه اللغة غلطاً من العرب ومن المقرىء، وقَبِلها بعض متأخريهم، والصحيح أنها كانت قليلة، ولكنها لم تسمع من عربي واحد بل من كثيرين، وما قاله كثير من الفصحاء يصبح لغة صحيحة.

قلب الواو همزة

١ ـ قلب واجب:

ينطلق هذا القلب من ظاهرة صوتية، إذ كان القلب هنا جنوحاً إلى التخفيف، وهرباً من ثقل اللفظ، وذلك أنه إذا اجتمعت واوان في أول الكلمة، وكانت الأولى منهما أصلية غير منقلبة، ولا زائدة، وكانت الثانية غير منقلبة عن ألف (فاعل) أدى اجتماعهما إلى لفظ ثقيل، كما ترى في محاولتك لفظ الكلمات الآتية:

الوَوَاقي: (جمع واقية) وَوَاصل: (جمع واصلة) الوُوَيْدي: (تصغير الوادي) وُوَيْقِية: (تصغير واقية).

ولئلّا يثقل اللفظ على ألسنتهم، قلبوا الواو الأولى همزة قلباً واجباً، فقالوا: الأواقي، وأواصل، والأوَيْدي، وأُوَيْقية.

وإنما كان اللفظ ثقيلاً في حاله الأولى لأن اجتماع حرفين متماثلين في بدء الكلمة من شأنه أن يؤدي إلى الثقل، ومن أجل ذلك قلت الكلمات المبدوءة هذا البدء، مثل: ببْر[1]، دَدَن[2]. وهي لا تزيد على ست كلمات، منها ثلاث معربة.

---

(١) الببر: نوع من السباع يشبه النمر. وهو معرب.
(٢) الددن: اللهو واللعب.

ثم إن الواو من أثقل الحروف، ولهذا تراها كثيرة التحول، فهي تقلب ياء، وألفاً، وهمزة، وتاء، و. . . فكيف إذا اجتمعت واوان في بدء الكلمة؟

٢ ـ قلب جائز كثير:

ويجوز قلبها همزة في موضعين:

الأول: إذا اجتمعت واوان في بدء الكلمة، وكانت الثانية حرفَ مدٍ زائداً، كما لو بنيت فعلاً مبنياً للمجهول من الفعل (واعد)، والفعل (وارى)، تقول: ووُعِدَ، وأُوعِدَ، ووُرِيَ وأُورِيَ.

والثاني: أن تكون مخففة مضمومة ضمة لازمة، سواء أكانت في بدء الكلمة أم في حشوها، مثل: وجوه وأُجوه، ووقتت وأُقتت، وأَثْؤُب وأثؤب، وأَدْوُر وأَدْؤُر.

أما إذا كانت الضمة عارضة أو للإعراب فلا يجوز قلبها همزة، مثل: «اشتروُا الضلالة» (البقرة: ١٦) ومثل: (لا تَنْسَوُا الفضلَ) (البقرة: ٢٣٦) ومثل: هذا دَلْوٌ، وهذا غزوٌ.

وإنما جاز القلب هنا لأن الضمة بعض الواو، وعلى هذا بدا الصوت على شيء من الثقل، ولكنه أخف من صوت الواوين الكاملين.

٣ ـ قلب جائز قليل:

وسمع قلب الواو المكسورة همزة إذا كانت في أول الكلمة، مثل: إشاح، إعاء، إفادة، إلدة.

والواو المكسورة ثقيلة في أول الكلمة، ولهذا كان قلبها في هـذه الكلمات هرباً من الثقل، وجنوحاً نحو الخفة، حتَّى لقد عده أبو عثمان المازني قلباً قياسياً، ولكن الجمهور يراه سماعاً.

وسمع قلب بعض الكلمات المبدوءة بواو مفتوحة همزة، مثل: أناة، في وناة، وأَجَمَ، وَجَمَ، وأحد، في وحد.

الإبـــدال

١ ـ الفرق بينه وبين الإعلال:

مر بنا أن الإعلال تغيير يطرأ على حرف من حروف العلة، من تسكين، وحذف، وقلب. وهو مشابه للإبدال في الحال الأخيرة منه، لأن الإبدال هو إزاحة حرف صامت غير معلول، ووضع حرف آخر محله، كإبدال تاء (افتعل) طاء، في مثل: اصطبر. ودالاً في مثل: ازْدَجر، وكإبدال الواو تاء في مثل: اتصل، وهكذا.

٢ ـ إبدال تاء افتعل:

يصيب الإبدال تاء افتعل بحسب الحرف الذي قبلها، أي بحسب فاء الكلمة، وذلك على الشكل الآتي:

أ ـ إذا كانت الفاء ثاء، مثل: ثَـأَرَ، أُبْدِلت التـاء ثاء وأدغمت في الأخرى: اِثّار. وأصله اِثْتَأَرَ.

ب ـ وإن كانت فاء افتعل دالاً، أو ذالاً، أو زاياً، أبدلت التاء دالاً، مثل: دعا، ادَّعى، وذكر، اذْدَكَرَ، وزُهِيَ، ازْدَهى، ويجوز أن تدغم الذال في الـدال فيقال: ادَّكَرَ، كما يجوز أن تدغم الدال في الذال، فيقال: اذَّكَرَ. وهذا أضعف الأوجه.

جـ ـ وإن كانت الفاء صاداً أو ضاداً أو طاء أو ظاء، أُبْدِلَتْ تاءُ (افتعل) طاء، مثل: صفا، اصطفى، وضجع، اضطجع، وطرد، اطّـرد، وظلم،

اظطلم. ويجوز فيما كانت فاؤه ظاء ثلاثة أوجه: أن تبقى الطاء المبدلة من التاء، فتقول: اظطلم. ويجوز أن تدغم الظاء بالطاء، فتقول: اطلم، كما في قول العجاج:

* شاكَ الكلاليبِ إذا أهوى اطَّفر *

فقوله: اطفر، أصله: اظتفر، من الظّفر، فأبدل التاء طاءً، فصارت: اظطفر، ثم أبدل الظاء طاء وأدغمها في الطاء الأخرى، فصارت: اطَّفر.

أما الوجه الثالث فهو أن تبدل الطاء ظاء، وتدغم في الظاء، فيقال: اظّلم، كقول زهير:

هو الجواد الذي يعطيك نائله عفواً ويظلم أحياناً فَيَظَّلم

فأصل قوله: يظلم، يظتلم، ثم أبدِلت التاء طاء، والطاء ظاء، وأدغمت في ظاء الكلمة.

٣ ـ إبدال فاء افتعل:

وإذا كانت فاء افتعل واواً أو ياء أبدلت تاء وأدغمت في التاء بعدها، مثل: وصل، اتصل، أصله: اوْتصل أبدلت الواو تاء وأدغمت في تاء (افتعل). ومثل: يسر، اتّسر، وأصله، ايْتَسر. أبدلت الياء تاء وأدغمت في التاء الأخرى. ومثلها: وعد، اتعد، وعظ، اتعظ، وقى اتقى.

وتتبع المشتقات والمصادر هذه الأفعال في عملية الإبدال، مثل: مُتَّئِرٌ، ومصطفى، ومدكر، ومضطجع، ومتسر، ومتصل. وادّكار، واضطجاع، واتّسار، واتّصال.

٤ ـ الإبدال في: تفاعل، وتفعل، وتفعلل:

وههنا ظاهرة لغوية تدل على تطور العربية في المرحلة الجاهلية، فإن الصيغتين: تَفاعل، وتَفعل. سُكّنَتْ فيهما التاء التي في ابتدائها، ولحق بها صُوَيْت خفيف هو همزة الوصل، فصارت على الشكل التالي، اتْفاعل،

واتْفَعّل. دون أن تنقرض الصيغتان السابقتان، بل ظلّ الشكلان اللفظيان يعيشان معاً في النصوص الفصيحة، تقول مثلاً: تتابع، وتقول: اتّابع، وفي القرآن الكريم شيء كثير من هذه الظاهرة، من ذلك قوله: «قالوا: إنا تطيَّرنا بكم لئن لم تنتهوا لنرجُمَنّكم). (يس: ١٨) ومنه: «قالوا: اطّيرنا بك وبمن معك) (النمل: ٤٧) ففي الآية الأولى جاء الفعل على صيغته المألوفة الشائعة، وهي: تَفَعّل. وفي الثانية جاء الشكل اللفظي الجديد الذي يدل على تطور الصيغة القديمة: اطّيرنا. ويقال أيضاً: تدحرج وادّحرج.

وكذلك تجد في القرآن قوله تعالى: (أفلا يتدبرون القرآن أم على قلوب أقفالها). (محمد: ٢٤) ونجد فيه أيضاً: (أَفلم يَدَّبَّروا القول أم جاءهم ما لم يأت آباءهم الأولين) (المؤمنون: ٦٨) وفيه غير هذا قوله: (إنما يتذكر أولو الألباب) الرعد: ١٩) و: (وما يَذَّكر إلاّ أولو الألباب). (البقرة: ٢٦٩).

ولا مجال لاستعراض كل ما جاء فيه من هذه الشواهد الدالة على تلك الظاهرة الصوتية، ولكن يكفينا هذه الآيات: (حتى إذا أخذت الأرض زُخْرُفَها وازَّينت) (يونس: ٢٤). (لا يَسَّمّعون إلى الملأ الأعلى، ويقذفون من كل جانب) (الصافات: ٨). (قال: رب لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصَّدَّق وأكن من الصالحين) (المنافقون: ١٠) (وإذ قتلتم نفساً فادّارأتم فيها والله مخرج ما كنتم تكتمون) (البقرة: ٧٢)، (كأنما يَصَّعّد في السماء). (الأنعام: ١٢٥).

فالعفل، ازّينت، هو في الأصل: تزينت، والفعل: يَسّمعون، أصله: يتسمعون. والفعل: أصَّدَّق، أصله: أتصدق. وادارأتم، في الأصل: تدارأتم. ويصعد أصله: يتصعد. ولكن الذي حصل أن التاء في هذه الصيغ الفعلية سكنت، ثم أبدلت حرفاً مماثلاً للحرف الذي يليها ثم أدغمت فيه، فلحقتها همزة الوصل ليمكن الابتداء بالساكن.

غير أن هذا الإبدال ذو قانون صوتي، فهو لا يحصل في كل صيغة، بل

يحصل حين تكون فاء الفعل تاء أو زاياً أو ذالاً أو دالاً أو صاداً أو ضاداً أو طاء أو ظاء. وإليك الأمثلة والشواهد على كل منها:

تتابع: اتّابع. تزينت: ازَّينت. تذكر: اذَّكر. تدحرج: ادَّحرج. تصعد: اصَّعّد. تضرّع: اِضَّـرَّعَ. تطلع: اطّلّع. تظلم: اظَّلّم.

الإلحـــاق

هذا بحث مهم في علم الصرف، كانت تمليه طبيعة الأوزان والقوافي الشعرية تارة وتطور الأصوات اللغوية تارة أخرى، ومن أجل ذلك نجد معظم الأمثلة كلماتٍ قديمةً لم تستعمل في الماضي إلا استعمالاً ضئيلاً، وليس لها في الزمن الحاضر متسع لتدخل في الأساليب الحديثة، غير أن مثل هذا البحث تبقى له قيمته في الدراسات المعاصرة، لأنه قد يتيح المجال لوضع المصطلحات أو التعريب، على سَمْتِ ما كان يجري قديماً في توليد الكلمات، وإنماء الثروة اللفظية.

١ ـ معنى الإلحاق:

وقد مر بك هذا المصطلح غير مرة في بحث المجرد والمزيد، وآن لك الآن أن تقف على تفصيلاته، أما القدماء فلم يفردوا له باباً خاصاً، فيما كتبوه من كتب الصرف، ولكنهم نثروه في أبواب كثيرة فيها.

والإلحاق هو أن يُزاد في الاسم أو في االفعل حرف أو حرفان، حتى يصير بناؤه اللفظي مطابقاً لبناء آخر، في عدد الأحرف، وحركاتها وسكناتها.

ويشترط هنا شيئان: أولهما أن الزيادة لا تطرد في إفادة المعنى، والثاني أن الملحق يجب أن يجاريَ الملحقَ به في تصاريفه جميعاً، فإن كان فعلاً تبعه في الماضي والمضارع والأمر والمصدر واسم الفاعل واسم المفعول، وإن كان اسماً تبعه في التصغير، وفي جمع التكسير.

ولتوضيح الشرط الأول، نضرب لك الأمثلة الآتية:

لصياغة اسم الفاعل من المصادر الآتية: كَسْرٌ، وكتابـة، وضرب، نقول: كاسر وكاتب، وضارب. ولصياغة اسم المفعول منها نقول: مكسورٌ، ومكتوب، ومضروب.

فأنت ترى هنا أن الألف في: كاسر، وكاتب، وضارب، زيدت بعد فاء الكلمة وأفادت بزيادتها معنىً خاصاً، هو أنها جعلت الكلمة تدل على من قام بالفعل، بعد أن كانت تدل على مطلق الحدث، وبهذا تكون الألف قد زيدت زيادة مطردة في إفادة المعنى.

وكذلك إذا نظرت إلى زيادة الميم قبل فاء الكلمة، والواو بعد عينها، في: مكسور، ومكتوب، ومضروب، وجدت الزيادة تطرد في إفادة معنى خاص، هو أنها جعلت الكلمة تدل على ما وقع عليه الحدث.

من هنا نحكم على أن الزيادة لم تكن للإلحاق، لأنها أفادت بزيادتها معنىً فرعياً أضيف إلى المعنى العام. ولكن انظر إلى قول الشاعر:

وأنت كثيـرٌ يـابْنَ مـروانَ طَيِّبٌ   وكـان أبوك ابن العقـائلِ كَـوْثـرا

تَجِدْهُ يقول: كوثر، بمعنى: كثير، والجذر اللغوي لهذه الكلمة هو: «ك ث ر» فلماذا زيدت الواو؟.

الواقع أن زيادتها هنا لا تؤدي أي معنى فرعي على «الكثرة» التي يؤديها الجذر نفسه، وإنما الغاية من زيادة الواو لا تعدو أن تكون زيادة لفظية. ليس غير، هي أن تكون على مثال كلمة رباعية مجردة نحو: جعفر، وأشباهها.

وكذلك لو قلت: ضرب سمير أخاه. ثم قلت: ضَرْبَبَ سمير أخاه، فهل أفادت زيادة الباء في: ضربب، معنىً ما؟.

إنها كزيادة الواو في «كوثر»، لا تعدو أن تكون زيادة لفظية، حتى يلحق الفعل: ضرب، بالفعل: دحرج، ويُجارِيَهُ في حركاته وسكناته وعدد أحرفه

وتختلف هذه الزيادة التي لا تؤدي معنىً، عن تلك التي يُناطُ بها معنىً خاص، في أنها لا تكون قياسية في جميع أحوالها، كما هي الحال في نظيراتها، وهذا ما سنفرد له فِقْرَةً خاصة، نفصل فيها القول.

هذا هو توضيح الشرط الأول، ولتوضيح الشرط الثاني نضرب المثالين الآتيين:

إذا قلنا إن الفعل: ضربب، ملحق بالفعل: دحرج، أجريناه على تصاريفه جميعاً، فنقول: يضربب، كما نقول: يدحرج، ونقول: ضَرْبَبَةً، كما نقول: دحرجة. ونقول: مضربِبُ، كما نقول: مدحرج، ونقول: مضربَبٌ، كما نقول: مدحرَجٌ.

وإذا قلنا إن الاسم: ضَرْبَبٌ، ملحق بالاسم الرباعي المجرد: جَعْفَرٌ، وجب أن نجمعه على: ضَرابِب، كما نجمع جعفراً على: جَعافِر، ووجب أن نقول في تصغيره ضُرَيْبِبٌ، كما نقول: جُعَيْفِر.

٢ ـ إلحاق الثلاثي بالرباعي:

يزاد في الثلاثي حرف واحد ليلحق ببناء الرباعي، ففي الأفعال يقولون: جَهْوَرَ، وأصلها: جَهَرَ، ويقولون: دَهْوَرَهُ، أي: قذف به في مَهْواة، وهو من الفعل دَهَرَهُ، إذا أصابه بمكروهٍ وأنزل به نازلة، ومثل هذا قولهم: بَقِرَ الرجل، وبَيْقَرَ، إذا تحير، وبَطَرَ الجرحَ وبيْطَره، إذا شقه، فهذه الأفعال ألحقت بالفعل الرباعي المجرد، دحرج، وأمثالِهِ.

وفي الأسماء يقولون: جَدْوَلٌ، وأصله من الجَدْلِ، وهو شدة الفتل. وقد سمي الجدول ِ جَدْولاً لأنه يبدو مَجْدولاً كالأفعى، ويقولون: مَهْدَدٌ، وهو المهد. ويقولون: أرْطىً، وهو شجر ينبت في الرمل، قال أحد الأعراب:

ألا أيها المُكّاءُ ما لك ههنا ألاءٌ ولا أرْطىً فأينَ تبيضُ

فهذه الأسماء ملحقة بالاسم الرباعي المجرد: جعفر، ويقولون: مِعْزىً، إلحاقاً لها بالاسم: دِرْهَم.

٣ ـ إلحاق الثلاثي بالخماسي:

ولإلحاق الثلاثي بالخماسي يزاد فيه حرفان، من ذلك قولهم: رجل عَفَنْجَجٌ، أي: غليظ جاف، قال الشاعر:

وإذْ لم أعَطِّلْ قوسَ وُدّي ولم أضَعْ   سِهامَ الصّبا للمستميتِ العَفَنْجَج

واشتقوا منه فعلاً فقالوا: عَفَنْجَجَ الرجلُ، إذا جفا وغلظ، قال الراجز:

فاحْذَرْ ولا تَكْتَرْ كَرِيّاً أعرجا
عِلْجا إذا ساق بنا عَفَنْجَجا

وهو من العفج، زيدت فيه النون والجيم المكررة ليلحق: سفرجل وفرزدق.

ومن هذا الضرب أيضاً قولهم: عَلَنْدَىَ. ويعني الغليظ الشديد من الخيل والإبل فجذره: «ع ل د» زيدت فيه النون والألف، ليلحق بالخماسي المجرد: سفرجل، وفرزدق، قال عمرو بن معديكرب:

أَعْدَدْتُ لِلحَدَثانِ سابِغَةً   وعَدّاءً عَلَنْدَى

ومن الأسماء الثلاثية الملحقة بـ: سفرجل، قولهم: حَبَنْطىً، أي: كبير البطن وهو من: حبطَ بطنُه إذا انتفخ. وقولهم: دَلَنْظى، من الدلظ، وهو الدفع الشديد، وقولهم، سرندىً، من السرد، وهو المضي قدماً، والسرندى: النمر الجريء.

٤ ـ إلحاق الرباعي بالخماسي:

وقد يلحقون الرباعي المجرد بالخماسي المجرد، كقولهم: السّمَيْدَعُ، وهو السيد الجميل، ووزنه: فَعَيْلَلٌ، ومثله: قَفَعْدَدٌ، أي: القصير، ووزنه: فَعَلَّلٌ، وكذلك قولهم: سَبَهْلَلٌ، وهو الفارغ الذي لا عمل له، أو النشيط الفَرِحُ، قال الشاعر:

إذا الجارُ لم يعلمْ مُجيراً يجيره   فصار حريباً في الديار سَبَهْللاً..

وقال عمر بن الخطاب: إني لأكره أن أرى أحدكم سَبَهْلَلاً...

فهذه الأسماء وأمثالها ملحقة بالخماسي المجرد، مثل: الفرزدق والسفرجل.

٥ ـ الإلحاق بالمزيد:

على أنه لا يقتصر الأمر على إلحاق الفعل أو الاسم المجرد بفعل أو اسم مجرد، فقد يكون الملحق به مزيداً، فالفعل: احرنجم، مزيد بالنون، وهو لمطاوعة الرباعي المجرد: حرجم. يقال: حرجمتُ الناس فاحرنجموا، أي جَمَعْتَهم فاجتمعوا. وقد ألحقوا به الفعل: اقعنسس، وهو من الجذر: قَعَس، الذي يعني التأخر والتراجع. وألحقوا به أيضاً الفعل: اسْلَنْقَى، إذا نام على ظهره، تقول: سلقيته إذا جعلتَهُ يستلقي على قفاه، وأصله من السَلْق، وهو الصدم والدفع.

ومن الواجب هنا أن يزاد في الملحق ما زيد في الملحق به من حروف الزيادة، ولذلك لا يقال إن الفعل: اعشوشب، مثلاً ملحق بالفعل: احرنجم، لأن الحرف الزائد فيه الواو، وهي غير النون الزائدة في الملحق به.

٦ ـ القياس والسماع في الإلحاق:

والزيادة في الإلحاق نوعان: زيادة قياسية مطردة، وزيادة سماعية لا تطرد.

أما الأولى فهي أن تزيدَ في الكلمة الحرف الواقع في موضع اللام، فتقول في: ضرب، مثلاً: ضربب، وفي شمل: شملل، وفي المهد: المهدد، وهكذا.

وأما الثانية فهي أن يزاد حرف آخر ليس من أصول الكلمة، كالألف والواو والياء، مثل: أرطىً، وهرْوَلَ، وبيْطرَ.

ومعنى اطراد الأولى وانعدام اطراد الثانية أن الشاعر أو الساجع إذا

اضطر استطاع أن يزيد في الكلمة لاماً أخرى، فيقول: جلببَ أو ضرببَ أو شمللَ، ولكنه لا يستطيع أن يقول قياساً: جَوْلب، أو ضَيْرب، أو شَوْملَ، أو. . .

٧ ـ أحكام الإلحاق:

أ ـ الإلحاق والإدغام:

تبين لنا مما سبق أن الإلحاق عملية لفظية، الغاية منها إلحاق بناء لفظي ببناء آخر، ولذلك يمتنع فيه الإدغام وإن اجتمعت شروطه وأسبابه، فهم يقولون: قُعْدُد[١]، قال دريد بن الصمة:

دعاني أخي والموتُ بيني وبينَهُ فلما دعاني لم يجدني بقُعْددِ

فقد اجتمع في الكلمة مِثْلان ولم يدغما، ومثل ذلك: مهدد، وشملل، وضربب، و. . . وعلة ذلك أنك لو أدغمت فقلت: قُعُدّ، ومَهَدّ، وضَرَبّ، لفقد البناء اللفظي شكل البناء الملحق به.

ب ـ الإلحاق والتنوين:

والحرف الزائد للإلحاق في الكلمة، يقابل حرفاً أصيلاً في الكلمة الملحق بها، ولذلك تعد الألف الزائدة في مثل: أرطىً، ومِعْزىً، كالحرف الأصيل، فيلحق بها التنوين، وبهذا تختلف عن الألف التي تزاد للتأنيث، مثل: سلمَى، وحُبْلَى، فهذه لا يلحق بها تنوين.

جـ ـ الإلحاق والتصغير:

والحرف الزائد للإلحاق لا يعد زائداً في التصغير، لأنه ـ كما قلنا ـ يقابل حرفاً أصيلاً تقول في تصغير: أرطىً، أرَيْطٍ، ولكن تصغر سلمى على، سُلَيْمى. وتقول كذلك في تصغير عِلْباءٍ ـ وهو عرق في العنق ـ عُلَيْبِيٌّ، على

---

(١) الجبان الذي يقعد عن القتال.

حين تصغر حمراء وخضراء على: حُمَيْراء وخُضَيْراء وتعليل ذلك أن: أرْطىً، ملحقة بجعفر فكما تقول في تصغير جعفر: جُعَيْفِر، تقول في تصغير أرطى أرِيْطِيٌّ، ثم تحذف الياء المنقلبة عن ألف الإلحاق لالتقاء الساكنين، كما تحذفها في: قاضٍ، ومحامٍ. أما عِلْباء، فتصغرها كما تصغر، مفتاح وعصفور وقنديل، أي: تصغرها على فعيعيل لأنك عددت الألف قبل الهمزة كألف مفتاح، ولذلك تقول في تصغيرها: عليبي كما تقول: مفيتيح، ويلاحظ أن الهمزة فيها قلبت ياء، فزعم اللغويون أنها في الأصل ياء.

د ـ الزيادة في أول الكلمة:

لا يزاد الحرف للإلحاق في أول الكلمة إلا إذا كان فيها حرف زائد في حشوها، مثل: ألندد[1] فالهمزة في أولها زائدة للإلحاق بسفرجل، لأن النون فيها زائدة في حشوها، أما: إثْمِد[2]، فليست الهمزة فيها زائدة للإلحاق، لخلوها من حرف زائد في الحشو.

---

(١) ألندد: من اللدد. يقال: عدو لدود، إذا كان عنيداً.

(٢) الإثمد: حجر يتخذ منه الكحل، وقيل: هو الكحل نفسه.

الميزان الصرفي

هذا بحث مهم من بحوث علم الصرف، فهو الأساس الذي تقوم عليه معرفة بنية الكلمة، وما فيها من زائدِ الأحرفِ وأصيلها، ومُقَدَّمِها ومؤخرها. والمحذوف منها والثابت إلى جانب معرفة المتحرك فيها والساكن. وكان القدماء يسمونه أحياناً التمثيل.

١ ـ الميزان الأساسي «فعل»:

بعد أن استقْرَى علماء الصرف الكلمات العربية وجدوها تتألف إما من ثلاثة أصول، وإما من أربعة أو خمسة. ولكنهم وجدوا أن الثلاثي هو الغالب الكثير. فاتخذوا لذلك ميزاناً بنوه على ثلاثة أحرف ليزنوا به كلمات العربية، هو: فعل.

وهذا الميزان يُضْبَطُ على وَفْقِ ضبط الكلمة الموزونة. فالفاءُ فيه تقابل الحرفُ الأول منها، والعين تقابل الحرفَ الثاني، واللام تقابل الثالث، ويضبط كل حرف بالشكل الذي يضبط به الحرف الذي يقابله في الكلمة الموزونة، مثل: كَتَبَ = فَعَلَ، مَرِضَ = فَعِلَ. كَرُمَ، فَعُل. قَمَرٌ = فَعَلٌ. حِمْلٌ = فِعْلٌ.

وهذا الميزان هو الأساس الذي توزن به الكلمات، ويُرجَع إليه أحياناً في معرفة بنائها، فيقال للحرف الأول: فاءُ الكلمة، ويقال للثاني عينُها، وللثالث لامُها.

٢ ـ وزن الكلمة التي فيها زيادة:

وإذا زادت الكلمة على ثلاثة كان الزائد فيها إما أصلياً وإما غير أصلي.

أ ـ الزائد أصلي:

فإذا كان أصلياً مثل: دَحْرَجَ، وجَعْفَرٌ. زيد في الميزان حرف أصلي من حروفه، وهو اللام، فوزن دَحْرَجَ = فَعْلَلَ، ووزن جعفر = فَعْلَلٌ. ووزن: سَفَرْجَلٌ = فَعَلّلٌ.

وقد يكرر أو يضعف حرف من الحروف الأصلية، فحينذاك يضعف أو يكرر الحرف الذي يقابله في الميزان. مثل: كَتّبَ = فَعّلَ، جلبب، فَعْلَلَ.

ب ـ الزائد غير أصلي:

وإذا كان الحرف الزائد من الحروف التي تزاد في الكلمات العربية، أي من حروف (سألتمونيها) زِيدَ في الميزان الحرف الزائد نفسه، مثل كاتَبَ = فاعَلَ. تَكَاتَبَ = تَفَاعَلَ. مكتوب = مفعول. مستكتب = مستفعل.

٣ ـ وزن الكلمة التي حذف منها حرف أو أكثر:

قد يحذف من الكلمة حرف أو أكثر من حروفها الأصلية، وحينئذ يحذف من الميزان ما يقابله، وقد يكون الحذف لِفاء الكلمة أو عينها، أو لامها.

أ ـ ما حذف منه الفاء:

مثل: صفة، عِدَة، زِنَة. وزنها جميعاً: عِلَة، لأن أصولها: وَصْفٌ، وَعْدٌ، وَزْنٌ. فلما حذفت الواو التي تقابل الفاء في الميزان، حذفت الفاء منه، أما تاء التأنيث التي يوقف عليها بالهاء فهي عوض من المحذوف، وهي في الأصل زائدة، فزيدت في الميزان.

ب ـ ما حذف منه العين:

مثل: قُلْ، وبِعْ. حذفت الواو من الفعل الأول، والياء من الثاني، لالتقاء الساكنين، والمحذوف من كلٍ منهما يقابل العين في الميزان، ولذلك يكون وزن الأول: فُلْ، ووزن الثاني: فِلْ.

جـ ـ ما حذف منه اللام:

وقد يكون الحذف لِلام الكلمة، مثل: يَدٌ، دَمٌ، مِئَةٌ، سَنَةٌ، ابْنٌ، فيحذف من الميزان لامه، وعلى هذا يكون وزن «يَدٌ» و «دَمٌ» فَعٌ. ووزن «مئة» فِعَة، ووزن «ابْنٌ»: اِفْعٌ، لأنهم عوضوا هنا عن لام الكلمة المحذوفة ألفَ الوصل قبل الفاء، ومثل ذلك: اسم، فوزنه اِفْع، أيضاً.

٤ ـ وزن ما فيه إدغام أو إعلال أو إبدال:

يطرأ الإدغام والإعلال والإبدال على كلمات عربية كثيرة، ولكن ذلك لا يؤثر في الميزان، فالفعل شدَّ، أصله: شَدَدَ، ووزنه قَبل الإدغام وبعده: فَعَلَ. ومثله الفِعلان: مدّ وعدّ. ووزن الأفعال: اشتدّ وامتدّ، واعتَدّ: افتعل. ووزن الأسماء، مشتدّ، ومعتد، وممتد: مُفْتَعِلْ. ووزن الفعل: قال: فَعَلَ، وقد كانت ألفه واواً ثم قلبت ألفاً، لسبب عرفته في بحث الإعلال، ووزن: باعَ: فَعَلَ، أيضاً، وألفه منقلبة عن ياء، وإعلال الواو والياء لم يؤثر في الميزان، وعلى هذا يكون وزن: مَلْهى: مَفْعَل، ومُنْتَدى: مُفْتَعَل، واستباح، استفْعَلَ، ومثل ذلك وزن الكلمات التي فيها إعلال بالتسكين، مثل: يَبِيعُ، وَيَقُولُ. فوزن الأول يَـفْعِل، وزن الثاني يَفْعُلُ. وذلك لأن الأصل فيهما: يَبْيِعُ ويَقْوُلُ. ولهذا جاء الميزان على الأصل، لأن الإعلال لا يؤثر فيه.

وكذلك الشأن في وزن مثل: مَكان ومَقام، واستقام، لأن الأصل فيها: مَكْوَن، ومَقْوَم، واستَقْوَمَ، ثم جرت عليها قوانين الإعلال فصارت على الشكل الذي تراها عليه. ووزنها: مَفْعَل ومَفْعَل واسْتَفْعَلَ. لأن الإعلال ـ كما قلنا ـ لا يؤثر في الميزان.

وكذلك فيما طرأ عليه الإبدال مثل: ازدان واضطرب، فوزنهما: «افْتَعَلَ» وفي الفعل الأول أبدلت الدالُ من التاءِ لتُجانسَ الزاي في لفظها. وفي الثاني أبدلت الطاءُ من التاءِ لتجانس الضاد، وعلى الرغم من هذا لم يتأثر وزنُ الفعلين.

٥ ـ وزن ما فيه قلب:

هناك كلمات قليلة تبدلت مواقع حروفها، فجاءت الفاء مكان العين مثلاً، أو اللام مكان الفاء، وهكذا. وهذا التبدل يؤثر في الميزان، فكلمة «جاه» أصلها «وَجْه» ووزن «وَجْه» فَعْل. فالواو إذاً فاء الكلمة، والجيم عينها، والهاء لامها. وفي «جاه» جاءت عين الكلمة قبل فائها، ولذلك يكون وزنها «عَفَل» إذ صارت في القلب: جوَهٌ. فلما تحركت الواو وكان ما قبلها مفتوحاً فتحة أصلية قلبت الواو ألفاً، فصارت: جاه.

وكذلك كلمة «حادي» أصلها: واحد، وواحد وزنها «فاعل»، فالواو فاؤها، والحاء عينها، والدال لامها، فكلمة «حادي» ـ على هذا ـ توزن بـ: «عالف» لأن الحاء التي هي عين الكلمة جاءت في أولها، والدال التي هي اللام وقعت في وسطها، والواو التي هي الفاء صارت في آخرها، وقلبت ياءً لانكسارِ ما قبلَها وتطرفها كما رأيت من قبل.

وكلمة «قِسِيّ» وزنها: فُلُوعٌ. لأن أصلها: قُووسٌ، على وزن: فُعول، الذي تُجمع عليه الكلمات التي تكون على وزن: فَعْل. ولكن القلب المكاني أحالها إلى: قِسِيّ. فجعل السين ـ وهي لام الكلمة ـ قبلَ العين التي هي الواو، ولهذا صار وزنها: فُلوع، كما رأينا، ومثل ذلك قول العرب «أيِسَ» في «يَئِسَ» فجعلوا العين في موضع الفاء، وعلى هذا يكون وزنها: عَفِل، ومثله أيضاً: جبذ، في: جَذَبَ، وامضحل في: اضمحل، والبسابس، في: السباسب.

٦ ـ وزن المضعّف:

وبين الصرفيين خلاف في الكلمة المضعفة، مثل: لؤلؤ، وجُؤجُؤ، وفُلْفُل، وسمسم. وكَفْكَفَ، ولملَمَ، وعسعسَ. وخير الآراء التي عُرِضت فيها هو أن حروفها أصلية، وأن وزنها: فعلل.

إلّا أن الصرفيين يَفْرُقُونَ بين نوعين من المضعف: نوعٍ يصلح فيه إسقاط أحد الحرفين المكررين كما ترى في: لملم، وعسعس، وكفكف، إذ من الممكن أن يقال: لَمَّ وعَسَّ وكَفَّ. ونوع آخر لا يصلح ذلك فيه، كما في: لؤلؤ، وسمسم، وجؤجؤ.

وهم متفقون على أن وزن الثاني: فُعْلُل، ولكنهم يختلفون في الأول، فمنهم من يجعله على «فَعْلَل» أيضاً، ومنهم من يقول: إن وزنه: فَعْفَلَ، لأن الفاء كررت في الأصل، فينبغي أن تكرر في الميزان. ومنهم من يعتد الحرف المكرر زائداً، ولهذا يرى أن يزاد في الميزان، فيقال في: «لملم» مثلاً: إنه على وزن «فَعْلَل»، ويقال في «كفكفَ» إنه على وزن: «فعْكل» وعسعس، فعّل، وهكذا.

والحق ـ كما قلنا ـ أن خير الآراء أن يكون النوعان كلاهما على وزن: فَعْلل.

حروف الزيادة

الكلمات في اللغة العربية ذات أُسَر، فكل منها تنتمي إلى أصل يقوم مقام الجَد. فمن النصر مثلاً يتفرع كلمات كثيرة، مثل: نصَرَ، ينصُرُ، وانتصرَ، ينتصرُ، واستنصر يستنصر إلى جانب أسماء الفاعلينَ والمفعولين والصفة المشبهة، وأسماء الزمان والمكان.

وهذا يرجع إلى أن العربية لغة متصرفة يقوم فيها البناءُ أو الصيغة بوظيفة معنوية ـ كما بينا في موضع من هذا الكتاب ـ ولا بد للتصريف من أن يضيف إلى الجذر أحرفاً أخرى حتى ينوع في البناء التنوع المعنوي، وتسمى هذه الأحرف أحرف الزيادة.

وحين استقرى القدماء النصوص الفصيحة، اهتدوا إلى أن هذه الحروف محدودة العدد، وأنها في دخولها على الكلمات المجردة تؤدي ـ غالباً ـ معاني خاصة تضاف إلى المعنى الأصلي الذي يحمله الجذر، أو الجد الأول لأسرة الكلمة التي زيد فيها.

وحاول القدماء كعادتهم أن يجمعوا هذه الأحرف في عبارات حتى يسهل حفظها على الدارسين، فجمعها بعضهم بقوله: سألتمونيها، وجمعها آخر بقوله: اليوم تنساه، وجمعها ثالث في: أمان وتسهيل. وشاء أبو عثمان المازني ـ أستاذ المبرد ـ أن يجمعها بقوله: هَوِيتُ السِّمانَ، واستطاع أن يضمه إلى بيت من الشعر، هو قوله:

هَــويتُ السمــانَ فشيبـْنَنَـي   وما كنت قِدْماً هويتُ السمانا

على أن هذه الأحرف لا تَرِدُ زائدةً في كل موضع، وإنما لها أماكن سنتحدث عنها بتفصيل بعد هذه المقدمة، ومن الممكن معرفة الزائد بإسقاطه من الكلمة لغير علة، وبقاء المعنى العام الجامع للكلمات المتفرعة عن الجذر، وإليك مثالاً يوضح ذلك: «احترب القوم»:

الفعل: احترب، فعل ماض ثلاثي مزيد فيه حرفان، هما همزة الوصل، والتاء، لأنهما يمكن إسقاطهما من الكلمة، دون أن يتغير المعنى الجامع الذي تشترك فيه جميع الكلمات المشتقة من الحَرْب. وعلى هذا الغرار تستدل على زيادة الألف في: كاتب، والميم والواو في: مكتوب، والهمزة والتاء في: احتاج، وهكذا على أنه قد يُحذَف حرف من الكلمة لعلة صرفية، فلا يحكم عليه بالزيادة، كحذف الواو في مثل: يَعِد، ويَزِن، ويَفِي، وحذف الياء في مثل: لم يَبِعْ ولم يَبِنْ، وحذف حرف العلة في مثل: اغزُ، والْهُ، وابقَ، وادنُ، إلخ...

وإذا عدت تتأمل أحْرف الزيادة وجدتها أحرفَ علة، أو ما يشبهها ويدنو منها في طبيعته، وقد تحدث القدماء عن هذا فأطالوا الحديث، وهو إلى علم اللغة والأصوات أقرب منه إلى علم الصرف.

علل زيادة الأحرف:

والعلل التي من أجلها تزاد هذه الحروف كثيرة، هي:

١ ـ الزيادة لمعنى:

وهي أول هذه العلل وأهمها، لأن اللغة تعبير عن الفكرة، وبهذا تكون عملية الزيادة وسيلةً من وسائل النُمُوّ اللغوي، فمن الضرب تشتق: ضارب ومضروب، وضَروب، فتزيد الألف في الكلمة الأولى لتؤدي معنىً خاصاً إلى جانب المعنى العام الذي يؤديه الضرب، وتزيد الميم والواو في الثانية لتبين مَنْ وقع عليه الضرب، وتزيد واواً في الثالثة لتبين مَنْ يكثر منه هذا الحدث.

وعلى هذا يزيد المعنى بزيادة الأحرف، ولا قيمة لكثرة الأمثلة على هذا، ويكفي أن تعلم أن أحرف المضارَعَةِ من هذا القَبيل، إذ تبين بها انتقال الحدث من الزمن الماضي، إلى الزمن الحاضر أو المستقبل، كما تدل بها على الفاعل، أهو مذكر أم مؤنث، مخاطب أم غائب...

٢ ـ الزيادة للإلحاق:

على أن ثمة ضرباً من الزيادة لا يؤدي معنىً فرعياً، بل يقتصر على الأثر اللفظي للكلمة، وقد تحدثنا عن الإلحاق حديثاً مطولاً، ويكفي أن نذكرك هنا بالأفعال: بَيْطَرَ، وجَهْوَرَ، وجلبَبَ، وبالأسماء: قُعددٌ، ومَهْدد، وشَمْلَل، ففيها أحرف زائدة، إلا أنها لم تؤدِ معنىً خاصاً يَزيد على المعنى الذي تؤديه الكلمة المجردة من الزيادة، وإنما اقتصرت على البناء اللفظي الذي يعين الشاعر على اصطياد كلمة القافية، ويعين الناثر على إتمام الفاصلة.

٣ ـ الزيادة لأغراض أخرى:

وهناك أغراض أخرى تناط بعملية الزيادة، منها التمكن من النطق بالساكن، كزيادة همزة الوصل في أوائل أفعال الأمر، مثل: اكتب، العب، انتصر، فعلة الزيادة هنا هي استحداث صوت من شأنه أن يعين المتكلم على النطق بالكلمة، مع الإبقاء على سكون الحرف الأول منها.

وقد تكون الزيادة لبيان حركة لا بد من بيانها في بعض الأحيان مثل: لِمَهْ؟ عَمّهْ؟ قِهْ، عِهْ... فالعبارة الأولى هي: لِمَ، إلا أن الوقف من شأنه أن يذهب بحركة الميم، وقد يحدث من جراء ذلك التباس، ولهذا اجتلبت هاء السكت بعدها ليكون الوقف عليها، وبذلك تُحفظ حركة الميم، وكذلك الأمر في الكلمات الأخرى.

وكذلك تكون الزيادة أحياناً للعوض، كما ترى في هذه الكلمات: عِدَةٌ، واسم، وزَنادِقة، فالكلمة الأولى أصلها: وَعْدٌ، حذفت واوها وعوض

عنها بالتاء، ووزنها عِلَة، أما كلمة: اسم فأصلها: سِمْوٌ، إلا أنها حذفت واوها، وعوض عنها بهمزة الوصل، وعلى هذا يكون وزنها: افْعٌ، وحين جُمع: زِنْديق، حذفت الياء، وعوض عنها بالتاء في آخر الكلمة(١).

كيف يعرف الزائد والأصلي؟

هناك أساليب ثلاثة يعرف بها الحرف الزائد، هي: الاشتقاق أو التصريف ومراعاةُ النظير والكثْرة.

أ ـ الاشتقاق أو التصريف:

هذا أهم الأساليب الثلاثة، ولا يُلجأ إلى غيره إلا إذا جُهل اشتقاق اللفظ، وهو أن تصرِّف الكلمة وتقلبها على وجوه كثيرة، فإن ثبت الحرف فيها في تلك التقاليب كان أصيلاً، وإن سقط كان زائداً.

لنأخذ على سبيل المثال الألف في: ضارب. فهي زائدة، لأنّ تصريف الكلمة يدل على أنها مشتقة من الضرب، تقول: ضرب، يضرب، اضرب، مضروب، ففي هذه الكلمات لم تثبت الألف، كما تثبت الضاد والراء والباء، وهذا يدل على أنها زائدة.

ولْنأخذ كذلك كلمة: عنْبس، ومعناها الأسد، فمن تصريفها نستدل على أنها مشتقة من العبوس، وهذا يعني أن النون فيها زائدة.

ب ـ مراعاة النظير:

وهناك طريقة أخرى يمكن اللجوء إليها أحياناً، إذا جُهل اشتقاق الكلمة، هو التماس النظير للكلمة التي يُشك في زيادة حرف من أحرفها، فأنت إذا تأملت كلمة: عنتر، وخامرك الشك في زيادة نونها، استطعت أن

---

(١) زنديق: كلمة محرفة عن كلمة فارسية الأصل، هي: زندكراي، تعني الرجل الذي لا يُؤمن بالله وباليوم الآخر، وعلى الرغم من ذلك جعلها العرب على سمت كلامهم في الزيادة والحذف.

تثبت أصالتها، فتقول: إنها على مثال: جعفر، وجعفر اسم رباعي مجرد لا زيادة فيه، وإذا كان ذلك كذلك كانت النون أصلية لا زائدة.

قد تقول: ما بالنا حكمنا على نون: عنبس، بالزيادة، وعلى نون: عنتر بالأصالة، والكلمتان كلتاهما على مثال واحد هو وزن: جعفر؟.

ولإزالة هذا اللبس يجدر بك أن تعلم أن كلمة «عنتر» لا يدل على زيادة نونها اشتقاق... كما هي الحال في نون «عنبس».

ولْنأخذ كلماتٍ أخرى، ولنسلك فيها مسلكاً معاكساً للبرهان على زيادة ما فيها من أحرف، ولتكن هذه الكلمات:

نرْجس وتنْضُب[1]، وعُنْصَل[2]، وقرنفُل.

أما الأولى فنونها زائدة، لأنها إن لم تكن زائدة كانت في موضع الفاء من الكلمة، وكان الوزن: فَعْلِل. وليس في أوزان الاسم الرباعي هذا الوزن، فلما عدم النظير في كلمات العربية، كان ذلك دليلاً على زيادة النون.

وأما الثانية فالتاء فيها زائدة فلو لم تكن كذلك لكانت الكلمة على وزن: فَعْلُل، وليس في العربية نظير لهذا الوزن.

وكذلك الأمر في: عُنْصَل، فنونها زائدة لأنه ليس هناك وزن: فُعْلَل، إلا في رأي بعض الصرفيين كما مر بنا من قبل، ومثلها نون: قَرَنْفُلٌ، لأنه ليس في الأسماء الخماسية ما هو على وزن: فَعَلُّل.

جـ ـ مراعاة الكثرة:

أما الأسلوب الثالث فهو مراعاة الكثير الشائع في لغة العرب، كأن تكون زيادة حرف من الأحرف شائعةً في موضع ما، كزيادة الهمزة في أول الكلمة

---

(١) شجر تألفه الحرباء.

(٢) البصل البري.

في مثل أحمر، وأعرج وأحور، وبهذا تحكم على زيادتها في: أفكل[1] وزيادة النون ثالثة في كلمة من خمسة أحرف، كما في: جحنفل[2] وعرندس[3] فإذا ورد عليك شيء من ذلك حكمت عليه بزيادة النون، لكثرة هذه الظاهرة في لغة العرب.

تلك هي الطرائق الثلاث التي يعرف بها الأصلي من الزائد، إلا أن الاشتقاق أهمها جميعاً، فإذا دل على شيء كان الحكم الفصل في المسألة، ولا يُلجأ إلى غيره، ولْنقدم إليك دليلاً على ذلك.

هناك كلمات تأتي على وزن «تِفْعال»، مثل: تِبْيان، وتِلْقاء، وتِضْراب، وعلى الرغم من أن هذه الصيغة تماثل كلمات أخرى مثل: قِـرطاس، وسِرْحان، فإن التاءات فيها زائدة، وليست أصلية مثل القاف والسين في الكلمتين الأخيرتين، وعلة ذلك أن الاشتقاق أو التصريف يدل على هذا، ويحكم به، ومن أجل ذلك لم نُقِمْ وزناً لمراعاة النظير، ولم نحكم على التاءات بالأصالة، كما حكمنا على قاف: قرطاس، وسين: سرحان.

ولكن إذا جهل الأصل. ولم يعرف للكلمة اشتقاق وتصريف، فحينئذ نلجأ إلى مراعاة النظير كما فعلنا في نون «عنتر»، أو نلجأ إلى مراعاة الكثرة كما فعلنا في همزة «أفكل».

مواضع زيادة الحروف:

أ ـ زيادة أحرف العلة:

قلنا من قبل: إن الألف والواو والياء، من أحرف الزيادة، وهي في الواقع أكثر ما يقع من حروف العربية زائداً.

---

(١) الرعدة.

(٢) الغليظ الشفة.

(٣) الأسد الشديد.

وهناك ضابط عام يحدد زيادتها فإذا رأيت واحداً منها مع ثلاثة أحرف أصلية فصاعداً، وليس في الكلمة تكرير، حكمت على أنه زائد، وذلك كما في: قاتل، ومقتول، وقتيل. أما الواو في: قَوْل، والياء في بَيْع، فليستا زائدتين، لأنهما لم تجتمعا مع ثلاثة أحرف فصاعداً، وكذلك الأمر في: الوشوشة، والوسوسة، والصِيصية[1]، لأن في الكلمة تكريراً، ووزن الأولى والثانية: فَعْلَلَةٌ، ووزن الثالثة: فِعْلِلَةٌ.

أما **الألف** فلا تقع زائدة في أول الكلمة، ويرجع هذا إلى علة صوتية، فهي أبداً ساكنة، ولا يبتدأ بساكن، وعلى هذا تقع زائدة في حشو الكلمة وفي نهايتها، مثل: كتاب، وسلوى.

وينوع سبب زيادتها: فقد تزاد للتأنيث، كما في: حُبلى، وسلمى، وليلى وذكرى و. . . وفي هذه الحال لا يلحقها التنوين. وقد تزاد للإلحاق، مثل: أرطىً ومِعْزىً، وهنا تنون، لأن الزائد للإلحاق يقابل الحرف الأصلي. وتزاد أيضاً لإتمام وزن الكلمة وبنائها، فقد علمتَ أن العربية تؤدي بعضاً من معانيها بالأبنية، من ذلك: قاتل، وجابر، وكاتب، وعالم، وهي كلها أسماء فاعلينَ على وزن فاعل، ومثلها: رهان، وضِراب، وعِراك، وجِهاد، وهي جميعاً مصادر على وزن: فِعال.

وأما **الواو** فلم تقع زائدة في أول الكلمة، ولبعض علماء الصرف في ذلك كلام طويل لا يخلو من تكلف[2].

وهي كالألف تزاد للإلحاق، كما في مثل: كَوْثَر، وجوهر، الملحقتين بـ: جعفر. وتزاد لغير ذلك، كما في عَجوز، وصبور، وضَروب وطروب، وهي صفات على زِنة: فَعول: وفي: منجنون، وهو الدولاب، والجُرْموق، وهو الخف الصغير.

---

(١) من معانيها قرن البقر ونحوه والحصن، وتجمع على: الصياصي.

(٢) انظر: شرح ابن يعيش للتصريف الملوكي ١٣١.

أما **الياء** فتخالف أختيها، وتقع زائدة في أول الكلمة، كياء «أنيت» التي تلحق الأفعال المضارعة مثل: يكتب، ويلعب، ويربح، و. . . والياء التي تلحق بعض الأسماء مثل: يَعملة، وهي الناقة، ويلمع، وهو السراب.

وتزاد للإلحاق كما في: بيطر، و. . .

وللبناء كما في: قتيل، وصريع، وسعيد، وعليم.

ب ـ زيادة الهمزة:

تزاد الهمزة في مواضع من الكلمة، فقد تكون في أولها، أو في حشوها أو في آخرها.

على أن أكثر هذه المواضع هو أن تقع في أول الكلمة وبعدها ثلاثة أحرف أصلية، مثل: أحمر، وأعظم، وإكرام، ففي كل من هذه الكلمات الثلاث وقعت الهمزة في بدء الكلمة، وبعدها في الأولى: الحاء والميم والراء، وفي الثانية العين والظاء والميم، أما في الثالثة فقد جاء بعدها الكاف والراء والميم، والألف الزائدة لا اعتبار لها.

وهذا الموضع لكثرته يعد أصلاً تعرف به زيادة الهمزة إذا جهل اشتقاق الكلمة، كما ذكرنا من قبل في: أفكل، وكما استدل الصرفيون على زيادتها في مثل: إصبع، وأيدع، وهو صبغ أحمر، وأُتْرُجَّة.

أما الهمزة في مثل: إصطبل، وإصطخر، فليست زائدة لأنه جاء بعدها أربعة أحرف أصلية لا ثلاثة.

ولم تُزَد الهمزة في حشو الكلمة إلاّ في كلمات مسموعة قليلة، كشف عنها التصريف والاشتقاق، من ذلك كلمة: شمأل، في قول امرىء القيس:

فتوضحَ فالمقراةِ لم يَعْفُ رسمها ... لِما نسجتْها من جَنوب وشمألِ

وقالوا أيضاً: شأمل. والدليل على زيادتها في اللفظتين كليهما قول العرب: شملت الريح، إذا هبت شمالاً.

أما زيادتها في آخر الكلمة فقياسية للتأنيث، كما في: شعراء، وأصدقاء وأنبياء، وأكفياء. وكذلك في: حمراء، وخضراء، وحوراء، إذا لم نذهب إلى أن الهمزة منقلبة هنا عن ألف التأنيث، كما رأينـا في بحث الإعلال.

جـ ـ زيادة الميم:

الميم في الزيادة تشبه الهمزة شبهاً قوياً، فهي مثلها تزاد في أول الكلمة إذا جاء بعدها ثلاثة أحرف أصلية، وهذا كثير جداً، مثل: ملعب، ومجروح، ومقاتل، و. . . فهذه الكلمات ـ كما يدل الاشتقاق ـ ثلاثية الأصول، ووقعت الميم في أوائلها، على سَنَنِ القياس المطرد في أمثالها.

ولكثرة هذه الظاهرة يعمل عليها ما جُهِل اشتقاقه من الألفاظ، مثل مَنْبِج، فالميم فيها زائدة ووزنها: مَفْعِل، وإن كانت مجهولـة الاشتقاق، ولكنهم حملوها على الكثير الشائع المطرد من زيادة الميم.

وواضح من هذه الأمثلة أن الميم تختلف عن الهمزة في هذا اختلافاً يسيراً، فهي لا تزاد إلا في أوائل الأسماء الثلاثية الأصول، أما الهمزة فتزاد في الأسماء والأفعال، الثلاثية الأصول.

وقد دل الاستقراء الدقيق لألفاظ العربية على أن الميم لا تزاد في أوائل الأسماء الرباعية المجردة، إلّا إذا كانت مشتقة جارية على أفعالها، فهي مثلاً زائدة في مثل: مدحرج، ومعسكر، ومطمئن، لأن كلًا من هذه الأسماء مشتق جار على فعله أما: مَرْزجوش، وهو ضرب من النبات، فالميم فيه أصلية، لأنه ليس بمشتق، بل هو أعجمي معرب، ووزنه: فَعْللول.

وكذلك دل الاستقراء على أنها لا تزاد حشواً ولا آخراً، إلّا أن علماء العربية وقعوا على ألفاظ شذت عن هذه القاعدة، فقد قالوا: دِرع دلامص، وأسد هرماس. فالميم زائدة في الكلمتين كلتيهما، إذ يدل الاشتقاق على أن الأولى من الدلص، والثانية من الهرس، لأنهم قالوا أيضاً: درع دِلاص، ولأنهم يصفون الأسد بأنه يهرس فريسته.

على أن الألفاظ التي زيدت الميم في آخرها شذوذاً أكثر مما زيدت في حشوها، من ذلك أنهم قالوا: زُرْقُم للأزرق، وحلكم، للشديد السواد، وفسحم، للواسع الفسيح من الأمكنة، وقالوا: دِلقم، للناقة المسنة التي اندلق لسانها ولعابها وقالوا أيضاً: ابنم، في ابن، كما في بيت حسان بن ثابت:

ولـدنـا بني العنقـاءِ وابنيْ محـرق فـأكرِمْ بنـا خالاً وأكـرم بنا ابنمـا

د ـ زيادة النون:

النون من الأحرف التي تقل عن أحرف العلة في استعمالها زائدة، ومن المستطاع أن نقسم زيادتها إلى قسمين كبيرين:

١ ـ زيادة مطردة:

تطرد زيادة النون في الأسماء الخماسية، إذا وقعت فيها ثالثة ساكنة كما في: عقنقل وسجنجل، من قول امرىء القيس:

فلما أجزنـا ساحـةَ الحيّ وانتحى بنا بطنُ خبْت ذي قِفاف عَقَنْقَلِ (١)
مُهَفْهَفَـةٌ بيضـاءُ غيـرُ مُفـاضَـةٍ تـرائبُها مَصْقُـولَـةٌ كـالسَّجَنْجَـلِ (٢)

وكما في: عَرَنْدَسة من قول الكميت بن زيد:

أطوي بهن سهوبَ الأرضِ مُنْدَلِثاً على عـرَنْدَسَـةٍ للخَـرْقِ مِسْبـارِ (٣)

وتطرد كذلك في صيغة انفعل الدالة على المطاوعة كما في: انخذل، واندحر، وانهزم.

وتطرد زيادتها أيضاً في مواقع من الكلمات تبدو فيها «لاحقة» على طريقة اللصق، وذلك إذا وقعت بعد ألف التثنية أو يائها، مثل: الرجلان، والرجلين، أو واو الجمع أو يائه مثل: الطالبـون والطالبين، وإذا كـانت

---

(١) العقنقل: المنعقد المتداخل بعضه في بعض.
(٢) السجنجل: المرآة، أو ماء الذهب والزعفران.
(٣) العرندسة: الناقة القوية الطويلة. والخرق: الأرض الواسعة.

للتوكيد، مثل: ادخلنَّ، أو ادخلَنْ، أو كانت في نهاية الأفعال الخمسة، مثل: يعلبان، تلعبانِ، يلعبـونَ، تلعبونَ، تلعبينَ، أو وقعت في آخـر الصفات المشبهة كما في مثل: غضبانُ، وسكرانُ، وجَوْعَانُ، أو ما يلحق بها من الأسماء غير الصفات مثل: مروانُ، وعثمانُ، وعدنانُ.

كما تطرد زيادتها «سابقةً» في الطريقة نفسها، أعني اللصق، في الأفعال المضارعة مثل: نكتب، ونلعب، ونمرح.

٢ ـ زيادة غير مطردة:

وفي غير ما تقدم تزاد النون زيادة غير مطردة، فلا تعرف زائدة أو أصلية إلّا بالاشتقاق والتصريف، وإذا جهل اشتقاق الكلمة عمدنا إلى مراعاة النظير وذلك كما يُوَضَّح لك في الأمثلة التالية:

ـ عنبس: النون زائدة لأن الاشتقاق يدل على ذلك إذ هي من العبوس.

ـ قِنْفَخْرٌ(١): النون زائدة، لدلالة الاشتقاق، فقد جاء عن العرب: امرأة قُفاخرية، أي: تفوق النساء.

ـ نَرْجس: النون زائدة، لا لأن الاشتقاق يدل على ذلك، بل لأنها لو كانت أصلية لكانت صيغة الكلمة لا نظير لها في الأسماء الرباعية المجردة، إذ ليس هناك اسم على وزن: فَعْلِلٌ.

هـ ـ زيادة التاء:

وهذا حرف كثير الزيادة، يظهر تارة على طريقة اللصق في آخر الكلمة، مثل: مسلمات، ونائمات، وضاربات، أو مثل: حمزة، وطلحة، ومجاهدة(٢) أو على طريقة اللصق في أولها: مثل تكتبُ، وتَجَبّرَ، وتنادى، وتَجَوْرَبَ و. . . وكذلك في مثل: تسليم، وتَقْدِمَة، وتَقَدُّم، و. . .

---

(١) الفائق في نوعه.
(٢) هذه التاء تسمى أحياناً: هاء التأنيث، لأنها يوقف عليها كذلك.

وتقع حيناً في وسط الكلمة، كما في: احترب الناس، واستغفري لذنبك.

وجميع ما مر بك من الأمثلة، الزيادةُ فيه قياسية، سواء أكان ذلك عن طريق عملية اللصق، أم كان لبناء الصيغة الصرفية، غير أن هناك زيادة سماعية، إذ وقعت التاء زائدة في كلمات لا تخضع فيها للقياس، من ذلك قـولهم: ملكوت، وجبـروت، ورحموت، ورهبـوت، فهذه من: الملك، والتجبر، والرحمة، والرهبة، ويقال للحقبة من الدهر: سَنْبَتَةٌ، ويدل الاشتقاق على أن التاء هنا زائدة لقولهم أيضاً: سَنْبَةٌ، على وزن: فَعْلَةٌ[1].

و ـ زيادة الهاء:

زيادة الهاء على ضربين، زيادة قياسية، وزيادة سماعية ليست بمطردة.

أما الأولى فتظهر فيها الهاء صُوَيْتاً خفيفاً يصدر عن أقصى الحَنْجَرَة عند الوقف، الغاية منه أن يحافظ على حركة الحرف الذي يسبقه، مثل: لِمَهْ، وعَمّهْ، فالأصل فيهما: لِمَ، وعَمَّ. إلاّ أنهم حين يقفون يسكنون آخر الكلمة، وقد يوقعهم التسكين بشيء من اللبس والغموض، ولهذا يجتلبون الهاء حِفاظاً على الحركة للوضوح. من ذلك قولهم: اِرْمِهْ، اغْزُهْ، قِهْ، فِهْ، واعُمَراهْ، إلخ...

وواضح من هذه الأمثلة أنها تلحق الكلمات المبنية دون المعربة، ما عدا الفعل الماضي، من ذلك قوله تعالى: (فأما من أُوتي كتابَهُ بيمينه فيقول: هاؤمُ اقرؤوا كتابِيَهْ، إني ظننتُ أني مُلاقٍ حسابِيَهْ) (الحاقة: ١٩ ـ ٢٠) فقد لحقت هنا هاء السكت لتحافظ على حركة ياء المتكلم، ولينسجم ذلك مع فواصل الآيات الأخرى.

---

(١) الزيادة هنا للالحقاق لأنها لا تؤدي معنى خاصاً، انظر في الكلام عليها «لسان العرب» (سنب).

ويُسمح في ضرورة الشعر أن تتحرك هاء السكت هذه بالضم، كما في قول مجنون ليلى:

فقلت: أيا رَبّاهُ أوَّلُ سُؤلَتي   لنفسيَ ليلى، ثم أنتَ حَسيبُها

أما الزيادة غير القياسية فكقولهم: أمهات، فهو جمع «أم» وهذا يخلو من الهاء، لأنه يصغر على «أُمَيْمَة»، والتصغير - كما تعلم - يرد الأشياء إلى أصولها.

على أنهم يقولون - في الأغلب -: أمات، لما لا يعقل، وأمهات، لما يعقل، تقول: فراخ الدجاج تحتمي بأجنحة أُمّاتِها، وغصون الأشجار تبقى معانقةً أماتها.

ولكن هذا لا يطرد في النصوص الفصيحة، فقد يأتي الأمر على صورة مغايرة فتكون «أمهات» لِما لا يعقل، وتكون «أمات» لما يعقل، قال ذو الرمة:

سوى ما أصاب الذئبُ منه وسُرْبَةٌ   أطافت به من أمهاتِ الجَوازلِ[1]

فقد استعمل «أمهات» لِما لا يعقل وهو القَطا، وقال جرير:

لقد وَلَدَ الأُخَيْطِلَ أُمُّ سَوْءٍ   مُقَلَّدَةٌ من الأمّات عارا

فاستعمل «الأمات» لمن يعقل[2].

- زيادة السين واللام:

١ - أما السين فتزاد زيادة قياسية مطردة في صيغة «استفعل» وما تصرف عنها من أسماء الفاعلين والمصادر، نحو: استغفر، ومستغفر، واستغفار[3].

---

(١) الجوازل: القطا.

(٢) اختلفوا في زيادة الهاء في: هركَوْلة، للجسيمة من النساء، وفي هجرع، للطويل الأحمق من الرجال، فذهب بعضهم إلى أنها زائدة، وذهب آخرون إلى أنها أصل.

(٣) وزيدت زيادة غير قياسية في: اسطاع يسطيع، أي: أطاع يطيع. وهو من موات الاستعمالات فلا حاجة لذكره.

٢ ـ وأما اللام فتزداد زيادة غير قياسية في أسماء الإشارة وغيرها، نحو قولهم: ذلك وأولالك، في ذاك، وأولاك. ونحو: زيدل، وعبدل، في: زيد، وعبد.

واللام في أسماء الإشارة تضيف معنىً فرعياً هو البعد. ومن أجل ذلك لا تجتمع مع «ها» التنبيه في كلمة واحدة، لأن «ها» تفيد القرب، وبينهما تناقض، وإذا وقعا مجتمعين في كلمة شعرية فإن ذلك يرجع إلى الندرة التي لا تُحمل عليها قواعد اللغة.

تصريف الأفعال

١ ـ صيغ الفعل في العربية.
٢ ـ الأفعال الجامدة.
٣ ـ الصحيح والمعتل.
٤ ـ المجرد والمزيد.
٥ ـ المبني للمجهول.
٦ ـ الفعل المؤكد بالنون.

صيغ الفعل في العربية

يحتل الفعل في اللغات العالمية منزلة سامية جداً، إلّا أنها تختلف فيما بينها من حيث السماتُ التي تطبعه بها، ولعل اللغة العربية ـ وما بقي من الساميات ـ أكثر لغات العالم عناية بالفعل، وأقربها إلى الكمال في تمييزه من غيره، فهو فيها ذو أبنية وصيغ خاصة، لا يشاركه فيها الاسم، ومن أجل ذلك لا يلتبس الأمر على القارىء، كما يلتبس عليه في لغاتٍ أخرى.

فالفعل المضارع: يعلم، مثلاً، يتميز بصيغته اللفظية، فحسبما وقع في الكلام عرف وتميز، لأن «يَفْعَلُ» صيغة تختص به، وقل مثلَ ذلك في فِعليْ الأمر والماضي.

أما ما يذكره النحويون في بحث الممنوع من الصرف من صيغٍ يشترك فيها الفعل والاسم، فلا يناقض ما نحن فيه، لأن للفعلِ في العربية نهايةً لفظية صوتية تختلف عما يناظرها في الاسم، فالفعل الماضي «عَلِمَ» يمتاز من الصفة «حَذِرٌ»، بنهايته. وكذل يَنْمازُ الفعل «كتب» من الوصف «حَسَنٌ» بمثل هذه النهاية، فنون التنوين الساكنة في الأسماء فارقٌ صوتي بين صيغتيْ الفعل والاسم.

ويَبينُ لك فضلُ العربية على غيرها حين تعلم أن الفعل في بعض اللغات العالمية الحية لا يَنْماز بشكله اللفظي، ففي حالات كثيرة تُسْتَعْمَل الكلمة الواحدة اسماً في موضع، وفعلاً في موضع آخر، من غير أن تتبدل لها

صيغة أو يتغير بناء، وَلْنضربْ على ذلك أمثلة من الإنكليزية، فالكلمة Limit تستعمل فعلاً في قولهم: I Limit the distance

واسماً في قولهم: He discovered his Limit

وكذلك الكلمة: Mark، تقول: We mark the pages

فهي هنا فعل بمعنى وضعنا العلامة. وتقول:

He put a mark on the pages

فتجعلها اسماً بمعنى: علامة، وهذا كثير في الإنكليزية، وبهذا تضيع الفروق بين الاسم والفعل، على حين تتميز في العربية تميزاً واضحاً.

ولا يقف الأمر عند هذا الحد، ففي الإنكليزية أيضاً لا ينماز فعل الأمر من الفعل الحاضر (المضارع) ببنائه اللفظي، بل يَمِيزُهُ سياقُ الكلام وتركيب الجملة، لِنأخذْ على سبيل المثال الفعل: Try فهو فعل أمر في قولك:

Try to get here early

وفعل مضارع في قولك: I, II try to hede my reeling

أما في العربية فلكلٍ من الأفعال الثلاثة بِنْيَةٌ خاصة، حتى إن بعض القدماء كانوا يكتفون بتسمية الفعل الماضي بـ: فَعَلَ، والمضارع بـ: يَفْعَلُ، والأمر بـ: إفْعَلْ.

قد يرجع هذا إلى طبيعة الجملة العربية التي تخلو من قيود تُراعى في اللغات الأخرى، فهي مثلاً لا تتقيد بتقديم الاسم على الفعل، ومن هنا ليس في نظامها التركيبي ما يَمِيزُ الفعل من الاسم، فلجأتْ إلى الصيغ، والأبنية، والتصريف، لتكون هي العلامةُ الفارقة بين طبيعة الكلمات.

هذا، وستضم البحوث القادمة في تصريف الأفعال، صحة الفعل واعتلاله وجموده وتصرفه، وتجرده من أحرف الزيادة، والتحاق هذه الأحرف به.

الأفعال الجامدة

للفعل دلالتان: أولاهما الحدث، والثانية الزمان، أما الأولى فيدل عليها بلفظه، وأما الثانية فيدل عليها بصيغته، فالأفعال: كتب، يكتب، اكتب. تدل على حدث واحد هو الكتابة، ولكنها تدل على أزمنة مختلفة باختلاف الصيغة.

والفعل الجامد يدل على معنى و حدث، ولكنه لا يدل على زمان معين، ومن أجل ذلك لم يتصرف، لأن التصرف يدل على تبدل الزمان في وظيفة الفعل.

ولكن ماذا نعني بالتصرف؟

هو أن يكون للفعل الواحد صيغ ثلاث، صيغة الماضي، وصيغة المضارع، وصيغة الأمر.

وعد بعض النحويين[1] ما يلحق الفعلَ من ضمائر الرفع ضرباً من التصرف، والواقع أن هذه علامة لفظية تخص الفعل دون الاسم، بل إنها ـ كما سنرى ـ تلحق أحياناً كلمات ليست بأفعال، لأنها ذُهب بها مذهب الفعل. على أن إسناد الفعل إلى الضمائر قد يكون ضرباً من التصرف في

(١) انظر: شرح الكافية. للرضي ٢/٢٩٣ (استنبول).

بعض الأفعال، كالمعتلة، والمضعفة، والمهموزة، لأن ذلك قد يؤدي إلى تغيير في بنية الفعل.

والأفعال الجامدة تلازم حالاً واحدة، تتنوع كغيرها في صيغ مختلفة، فإما أن تكون بصيغة الماضي، مثل: نعم، وبئس، وإما أن تكون بصيغة المضارع، مثل: يَهِيطُ، ويَسْوِي، وإما أن تكون بصيغة الأمر مثل: هاتِ، وتعالَ.

يضاف إلى ذلك أن بعضها لا تلحقه ضمائر الرفع بحسب اللهجات الفصيحة وأن معظمها تلحق به هذه الضمائر، كما سيمر بنا ونحن نتحدث في شيء من التفصيل عن كل فعل.

وهذا القَبيلُ من الأفعال نوعان:

١ ـ نوع نُحِتَ من كلمتين، على غرار ما قيل في «ليس».

٢ ـ ونوع آخر تحول من معنى وُضِع له، إلى معنى آخر، ليعبرَ عن شعور خاص، أو فكرة خاصة، كالأفعال: نِعْم، وبئس، وتَعالَ و. .

ومعظم أفعال النوع الثاني جاءت بصيغة فعل الأمر، وحملت معنى التوسل أو الالتماس، فالفعل «تعال» مثلاً تحول من معنى التعالي إلى معنى آخر هو طلب الإقبال، فإذا جاء بمعناه الأصيل كان فعلاً متصرفاً، تقول: إن الله تعالى على خلقه. وإنك تتعالى علينا. ولا تتعالَ على مثل هذه التفاهة. . إلاّ أن العربي القديم استعمل هذا الفعل استعمالاً خاصاً، فعبر به عن ضرب من التهذيب في دعوة الآخرين للإقبال عليه، فإذا قال: تعالَ يا فلان. فكأنه يقول: لتكن ذا تعالٍ في إقبالك عليّ. مثلما حولت اللغةالدارجة عندنا في هذه الأيام الفعل «تفضل» من معناه الأصيل إلى معنى الدعوة، فنقول: تفضل وسر معنا. أي لتكن ذا فضل علينا في المسير. . . ومثله الفعل «شَرِّف».

والفعل حين يتحول من معناه إلى معنى آخر على هذه الصورة يجمد في تركيب خاص، فلا يأتي منه إلاّ صيغة واحدة، لأن التركيب يلتزم صورة شكلية غير متحولة.

وهذا هو الذي عناه القدماء حين ذهبوا إلى أن «كل ما لزمه شيء على معنى لم يتصرف، لأنه إن تصرف بطل ذلك المعنى، وصار بمنزلة الأفعال التي تجري على أصولها، ولم يدخلها من المعنى أكثر من ذلك»(١).

وقد شبهوا هذا التلازم بين الانتقال إلى المعنى الجديد، وجمود الفعل على صيغة ما، باسم العلم ومدلوله، يقول الإمام الرضي: «وأيضاً كل لفظ منها صار عَلَماً لمعنى من المعاني وإن كان جملة، فالقياس ألاّ يُتَصَرّف فيه احتياطاً لتحصيل الفهم، كأسماء الأعلام، ولهذا لم يتصرف في: نِعْم، وبئس»(٢).

وليس هذا فحسب، بل إن معظم المعاني التي تعبر عنها هذه الأفعال تشبه المعاني التي يُعَبّر عنها بالحروف، كالنفي، والترجي، والمدح، والذم. وبهذا يتحصل لنا وجهان من وجوه الشبه بين الفعل الجامد والحرف، أولهما الجمود وثانيهما الدلالة.

١ ـ ما جمد على صورة الماضي:

هناك طائفة من الأفعال جمدت على صورة الفعل الماضي، منها ما هو فعل ناقص، كليس وعسى، وحرى، واخلولق، وكرب، ودام، الذي تلازمه «ما». ومنها ما ليس بفعل ناقص، كأفعال المدح والذم، نِعْمَ، وبئس، وحب الذي تلازمه «ذا» وكفعلي التعجب: ما أفعله، وأفعلْ به، هذا ما سنفصل فيه الحديث، ولكن القدماء ذكروا أفعالاً أخرى سنكتفي بذكرها دون الحديث المفصل عنها، وهي: تبارك، وسُقِطَ في يده، وهَدَّكَ من رجل، وقَلَّ وأخواتُها حينما تلحق بها «ما» وأفعالُ الاستثناء: خلا، عدا، حاشا، وكَذَبَ حين يكون للإغراء، وهي في جملتها لا تخرج عن أنها استعملت في تركيب خاص،

---

(١) المقتضب ـ للمبرد ٤/١٧٥، وانظر: معاني القرآن للفراء ١/٢٦٧ ـ ٢٦٨. والجمل للزجاجي ١٢١.

(٢) شرح الكافية ٢/٢٨٦.

فرض عليها أن تجمد على صورة واحدة، كما هو واضح في سُقِط، وهدَّك، وكَذَب، وقَلَّ . .

١ ـ الفعل «ليس»:

قلنا من قبل: إن الأفعال الجامـدة تشبه الحـرف في معناهـا وفي استعمالها و«ليس» من أكثر هذه الأفعال جموداً، فهي ليست كغيرها ذات جذر لغوي ذي معنى، ثم حولها الاستعمال إلى معنى النفي، ولكنها منحوتة من كلمتين، هما: لا، وأيْس. أما «لا» فحرف نفي، وأما «أيس» فاسم يعني الوجود، ثم كثر استعمال هذه الكلمة المركبة، فخُففتِ الهمزة، وحذفت الألف لالتقاء الساكنين، فصارت: لَيْس.

ويرى بعض النحويين أنها فعل بسيط غير مركب، ويزعم أيضاً أنها كانت في الأصل: لَيِسَ على وزن: فَعِل، بكسر العين، ثم خففت فسكنت، وحجته في ذلك أن هذا الباب سمع تخفيفه، فقيل في: عَلِمَ، عَلْم، أما: فَعَل، المفتوح العين، فلم يُسمع فيه التخفيف.

وهذا المذهب يضعف بأمرين:

أولهما أنها لو كانت على: فَعِل، لوجب أن تكسر فاؤها حين تتصل بضمائر الفاعل، لأن ما كان معتل العين من هذه الصيغة تكسر فاؤه مع هذه الضمائر، أوَاوِيّاً كان مثل: خاف خِفْت، أم يائياً مثل: هاب هِبْت.

والثاني أنها لو كانت كذلك لوجب أن تعل الياء، لتحركها وانفتاح ما قبلها، كما أعلت في: هاب، وباع، وماس.

ومهما يَقُلْ أصحاب هذا المذهب في رد هذين الدليلين. فإن قولهم لن يعدوَ أن يكون تمحلاً يكشف عن ضعف مذهبهم.

والمهم في أمر هذا الفعل أنه يُستعمل في المواضع التي يستعمل فيها الحرف، فهو يقع موقع «إلاّ» في الاستثناء، كقول الشاعر:

وأصبح ما في الأرضِ مني تَقِيَّةً
لناظره لَيسَ العظامَ البواليا

أي: إلّا العظام البوالي. وكقول الرسول ﷺ: «ليس من أصحابي أحد إلّا ولو شئت لأخذتُ عليه، ليس أبا الدرداء». أي: إلا أبا الدرداء.

ويستعمل أيضاً استعمال «لا» النافية، تقول: ليس يُدْرَى أسمير هذا أم أخوه؟ أي لا يُدرى. واستعمال «لا» النافية العاطفة، كما في قول لبيد ابن ربيعة:

* إنما يَجْزي الفتى ليسَ الجملْ *

ومن أجل ذلك ذهب فريق من النحويين إلى أن «ليس» حرف لا فعل، فهي - إلى جانب ما قيل - لا تدل بلفظها على حدث، ولا تدل بصيغتها على زمان، وتشبه «ما» النافية في الوظيفة التي تؤديها.

ولكن جمهور النحاة تمسك بظاهر اللفظ، فهي تشبه الفعل الماضي بصيغتها، وتلحق بها الضمائر التي تلحقه، تقول: لستُ، ولستم، ولستما، ولسْنَ، وليسا، وليسوا، واضطروا بعد هذا إلى أن يبحثوا عن أصل الصيغة، فزعموا أنها: فَعِل، كما رأينا، اعتماداً على ظاهرة التخفيف، ولم يستطيعوا أن يقولوا: إنها على: فَعْلَ، كما هو ظاهر اللفظ - لأنه ليس في العربية فعل على هذه الصيغة، والواقع أنها مركبة من: لا، وأيس، كما قرر الخليل بن أحمد، والفراء، ثم استعمل المجموع المركب استعمال الفعل الجامد.

٢ - الفعل «عسى»:

وهذا فعل آخر يجري في مدلوله مجرى الحرف، فهو لا يختلف عن «لعل»، إلا أنه جاء في لفظه على صورة الفعل الماضي، وإن كان لا يدل على ما يدل عليه هذا الفعل، فمن حيث الزمان يدل على الحال، كما يدل عليه الحرف «ما» في حال النفي، والحرف «لعل» في حال الترجي، ومن حيث المعنى يدل على الرجاء والطمع في شيء، وليس في جذره اللفظي ما

يحمل هذه الدلالة، إلا أنه تحول مع التطور إلى هذا المعنى، وارتبط به في ذهن المتكلم.

ولما كان هذا الفعل جامداً على صورة واحدة من اللفظ اختلف فيه النحاة، فذهب بعضهم إلى أنه حرف، وذهب آخرون إلى أنه فعل، وعلة هذا الاختلاف أنهم نظروا إليه بعيداً عن التركيب الأسلوبي الذي وقع فيه.

والحق أن صورته اللفظية تشبه صورة الفعل الماضي الثلاثي، وتلحقه ضمائر الرفع وتاء التأنيث في بعض لهجات العرب، فيقال: عَسَيا، وعَسَوْا، وعَسَيتُ، وعسين، وعَسَتْ، كما يقال: مضيا ومضوا، ومضَيْتُ، ومضَيْنَ، ومضَتْ، إلّا أن استعماله مجرداً من هذه الضمائر هو اللغة التي كان عليها عرب الحجاز الفصحاء، وهو اللغة القرآنية، قال الله تعالى: (لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيراً منهم، ولا نساء من نساء عسى أن يكن خيراً منهن) (الحجرات: ١١) فلم يقل في المرة الأول: عَسَوْا، وفي الثانية: عسيْنَ. بل حافظ الفعل في الموضعين على صورته الجامدة ولم تلحقه الضمائر.

ومهما يكن من أمر هذه الظاهرة ودرجتها من الفصاحة، فإن الشبه بين «عسى» والفعل الماضي لا يعدو أن يكون لفظياً، ولا يتعدى ذلك إلى الدلالة.

والحق أنه من جملة الأفعال التي صارت على الأيام تستعمل في تراكيب أسلوبية خاصة فجمدت على قوالبها، ولم تتصرف أصولها في غير هذه التراكيب.

وتركيب عسى يتألف من:

عسى + اسم + مصدر مؤول.

نحو: عسى الإرهاق أن يزول. على أنه قد يؤخر الاسم إلى ما بعد

المصدر المؤول، فيقال: عسى أن يزول الإرهاق[1].

٣ ـ الفعلان «حرى، واخلولق»:

وهذان الفعلان يشبهان «عسى» في الدلالة، وفي الجمود، فهما يدلان على الرجاء والطمع، ويقعان في التركيب الذي تقع فيه، يقال: حرى الإرهاق أن يزول. وحرى أن يزول الإرهاق وكذلك: اخلولق الإرهاق أن يزول، واخلولق أن يزول الإرهاق.

والذي يدل على التشابه المعنوي في هذه الأفعال هو أنها انتقلت معانيها الأصلية ـ وكانت مختلفة ـ إلى معنى واحد يجمع بينها، هو الرجاء، وأنها استعملت ضمن جملة مركبة تركيباً خاصاً لا تحيد عنه، حين يراد منها معنى الرجاء، على حين يختلف تركيب كل منها عن تركيب صاحبه إذا استعمل في المعنى الأصلي له.

ويبدو من استقراء النصوص الفصيحة أن الفعل «عسى» أكثر استعمالاً من الفعلين الآخرين بهذا المعنى، فلم يستعمل في القرآن الكريم غيره، ولا نجد في شواهد النحويين شعراً استُعْمِل فيه «حرى» أو «اخلولق».

٤ ـ الفعل «كَرَبَ»:

وهذا الفعل كغيره من الأفعال التي تحدثنا عن خصائصها في مقدمة هذا البحث، فهو فعل متصرف إذا استعملته في معناه الأصيل، ولا يجمد إلاّ في التركيب الذي يقع فيه موقع «كاد» فإذا قلت: كرب الليل: استعملته متصرفاً، لأنك عنيت به القرب والدنو، ومنه تقول: يكرب الليل، واكربْ يا ليلُ. أما إذا وضعته موضع «كاد» غير مكتفٍ بمرفوعه، فإنه حينئذ يكون جامداً على صورة الماضي، تقول: كربت السماء تمطر، ولا تقول: تكرب السماء تمطر.

---

(١) قد تحذف «أن» في لغة الشعر، كما في قول الشاعر:

عسى الكرب الذي أمسيت فيه ... يكون وراءه فرج قريب

٥ ـ الفعل «دام»[(١)]:

هذا الفعل يختلف عن «ليس» بأنه بسيط غير مركب، وبأنه يستعمل متصرفاً في غير التركيب الذي يجمد فيه، فأنت تقول: دام يدوم دُمْ. إلاّ أنه انتقل من هذا المعنى إلى معنى لا يبعد عنه كثيراً، ودخل ضمن تركيب خاص لا يخرج عنه، يتألف علـى الشكل التالي:

ما + دام + المبتدأ + الخبر.

ويشترط في «ما» أن تكون مصدرية زمانية، مثل: لا تحسد الناس ما دمتَ قادراً على أن تكون مثلهم. ففي هذا التركيب لا يستعمل الفعل «دام» إلاّ جامداً على صورة الماضي، أما في غيره فهو متصرف كالأفعال الأخرى.

٦ ـ أفعال المدح والذم:

وهذه زمرة جديدة من الأفعال الجامدة، كان لها معان يختلف بعضها عن بعض، ثم تحولت إلى معنى إنشائي لا يتقيد بالزمان، ودخلت في تركيب خاص فجمدت فيه على صورة لفظية واحدة، فالفعـلان: نِعْم، وبِئس، أصلهما: نَعِم يَنْعَمُ، وبَئِس يَبْأَسُ أي: أصاب النعيم، أو البؤس. ثم تحول الأول إلى معنى آخر هو إنشاء المدح وتحول الثاني إلى إنشاء الذم، وتبع ذلك تغيرٌ في البناء اللفظي، فسكن الحرف الثاني، وكسر الحرف الأول.

ولهذين الفعلين تركيب خاص يقعان فيه، هو:

الفعل + فاعل محلي بأل الجنسية + المخصوص بالمدح أو الذم.

مثل: نعم الرجل أخوك. وقد يأتي فاعله مضافاً إلى اسم محلي بأل الجنسية، نحو: بئس رفيق السوء سمير.

---

(١) غير متفق على جموده، فقد ذكر له بعضهم مضارعاً، وممن فعل ذلك من المتأخرين الصبان، انظر حاشيته على شرح الأشموني ١/ ٢٣٠.

على أن العربية كثيراً ما تستغني عن المخصوص إما لذكره قبل الجملة، وإما لدلالة السياق عليه، كما في هذه الآيات القرآنية: (وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل). (آل عمران: ١٧٣). (سلام عليكم بما صبرتم فنعم عقبى الدار) (الرعد: ٢٤). (ستغلبون وتحشرون إلى جهنم وبئس المهاد) (آل عمران: ١٢). (فأوْرَدَهم النار، وبئس الورد المورود) (هود: ٩٨).

وقد يأتي الاسم بعدها غير محلى بأل الجنسية، وفي هذه الحال يكون منصوباً مثل: نعم طالبةً أختك. ونعم رجلاً أخوك.

وهناك أفعال أخرى تتحول إلى معنى المدح أو الذم فتجمد جمود: نعم وبئس، وإن كانت في معانيها الأصلية متصرفة منها: ساء وجاد، وكَرُمَ، ولؤم، وفَهُمَ، وكَتُبَ، و.. وهذه الأفعال عندما تتحول عن معانيها المختلفة إلى معنيي المدح والذم تجمد على صيغة: فَعُلَ، المضموم العين، وهذا يظهر في مثل: كَرُمَ، الصحيح العين، ولا يظهر في مثل: ساء، المعتل العين، ولكن النوعين سواء في الصيغة.

وهذه الأفعال تدخل في التركيب الذي لنعم وبئس، تقول: ساء الرجل سمير، وجاد الرجل أخوك، وكَرُمَ العمل عملك، إلخ... غير أنها تزيد على معنى: نعم وبئس، بما يشوبها من معنى التعجب.

وهناك الفعل «حَبَّ» الجامد، الذي يستعمل في المدح، ولكنه مقيد باستعمال اسم الإشارة بعده[1]، فلا يقال إلاّ: حبذا. وإذا أريد به نفي المدح عن إنسان أو شيء، سبقته أداة النفي «لا» خاصة، تقول في المدح: حبذا العمل. وفي الذم: لا حبذا الكسل. والذم في هذا التعبير يختلف عن الذم بالفعل: بئس، فهو هنا سلبي ليس غيرُ، فكأنك تقول: لا أمدح الكسل. وهذا واضح في قول من قال:

---

(١) قد يحذف في ضرورة الشعر.

ألا حبذا أهلُ الملا غير أنه إذا ذكرت مي فلا حبذا هيا

كأنه قال: إذا ذكرت مي فلا أثني عليها ولا أمدحها. وهذا في العربية كثير، أعني أن يكون ظاهر اللفظ سلبياً، ومعناه يدل على إيجاب.

٧ ـ فعلا التعجب:

وهذا معنى إنشائي آخر، يعبر عنه بتركيب خاص محدد، لا يتعدى شكلين لفظيين، هما:

١ ـ ما أفعله.

٢ ـ أفعل به.

أما الأول فيتألف من:

ما + فعل التعجب + المتعجب منه.

نحو: ما أجملَ الربيعَ، وما أحسنَ المصطافَ والمتربعا.

والفعل الواقع في هذا التركيب جامد، لأن التركيب الذي يقع فيه جامد لا يمسه التغيير وهو منقول عن الاستفهام، فكأن المتعجب يسأل: «أي شيء أجملَ الربيع» أي يسأل عن السر الغامض الذي أدى إلى هذا الجمال. ولا غَرْوَ في ذلك فإن جمل الاستفهام كثيراً ما تتحول إلى معان أخرى، كالتقرير، والإنكار، والتعجب. وهذا مبسوط في كتب البلاغة، وهو لا يعني أن جملة التعجب نفسها استفهامية، بل مثلها مثل قول جرير:

ألستم خير من ركب المطايا وأندى العالمين بطون راح

في عدم إرادة الاستفهام.

والدليل على أن هذا الفعل جمد لجمود التركيب فحسب، هو أنه فعل متصرف في غيره، فالفعل: أكْرَمَ، متصرف في قولك: أكرمت أخي، وأنا أكرمه، وأكرمْ أخاك. ولكنه جامد في قولك ما أكرَمَ أخي. وهكذا نستطيع أن نجمد كل فعل متصرف بإدخاله في تركيب التعجب، إذا كان ثلاثياً تاماً مثبتاً

مبنياً للمعلوم قابلاً للتفاوت، ليس الوصف منه على وزن أفعل.

أما الفعل الثاني: أَفْعِلْ به. فيتألف من:

الفعل + الباء الجارة + المتعجب منه.

ويؤدي في تركيبه المعنى الذي يؤديه الفعل الأول في تركيبه أيضاً، فقولك: أكرمْ بأخي. يعني: ما أكرم أخي.

ويزعم بعض النحويين أن هذا الفعل منقول إلى هذا المعنى الإنشائي عن الخبر، فالهمزة فيه تفيد الصيرورة، كما لو قلت: ألْبَنَ الرجلُ، أي صار ذا لَبَن. وأفْلَسَ، صار ذا فلوس. فإذا قلت: أكرم فلان. عنيت: صار ذا كرم. ثم حذفت حركة البناء على الفتح، وصير على صورة فعل الأمر ومن أجل ذلك لزمت الباء في فاعله.

وهناك من يزعم أنه فعل أمر وليس ماضياً على صورة الأمر. ومرد هذا الاختلاف إلى طبيعة التركيب الذي جمد فيه الفعل.

٢ ـ ما جمد على صيغة المضارع:

إن ما جمد على صيغة الفعل المضارع يختلف عن غيره بثلاثة أشياء:

الأول: أنه لا يعبر عن معنى إنشائي، كما تعبر معظم الأفعال الجامدة الأخرى.

والثاني: أنه يعبر عن حدث بلفظه نفسه، على حين كانت الأفعال الأخرى التي مرت تعبر عن معنى مُتَحوَّل إليه، أي كان لفظها نفسه لا يعبر عن المعنى الذي تحولت إليه، وقد اتضح لك هذا في: نعم، وبئس، وعسى، وأضرابها.

والثالث: أنه لا يخضع لتركيب خاص يختلف عما كان له من قبل.

وفوق هذا كله نجد ما جمد على صيغة المضارع لا يزيد على فعلين،

لم يذكرهما إلّا بعض النحاة، مما يدل على أنهما لم يكونا شائعين متداولين، وهما: يَهيط، ويَسْوى.

أما الأول فيعني: يضجّ ويحدث الجلبة، كما يعني أن يسوق الراعي إبله بشدة إلى الوِرد، والمعنيان معنى واحد، إلّا أنه عمم بعد تخصيص، فبعد أن كان يعني الصياح والجلبة في سوق المواشي، صار يدل عليهما من دون تخصيص.

وأما الثاني فمعناه معنى الفعل: يساوي. ولم يأت منه ماض ولا أمر.

وجمود هذين الفعلين على صورة المضارع يختلف ـ كما قلنا ـ عن جمود ما ذكرناه، وما سنذكره، فعلة جمودها أن فعلين آخرين أغنيا عنهما، فقلّ استعمالهما وندر، فالفعل: يهيط أغنى عنه وعن تصرفاته الفعل: يصخب، أو يضج، ولذلك لم يستعمل في قبائل العرب، حتى إن بعض القدماء عده من موات الأفعال[1]، ولكن بقي مصدره مقروناً في الاستعمال إلى مصدر فعل آخر، فيقال: «ما وصلت إليه إلّا بعد هياط ومياط وعرق من شقاء» أي: إلّا بعد ذهاب ومجيء وضجة وجَلَبَة.

وأغنى عن الفعل: يَسْوى، وتصرفاته الفعل: يُساوي، وقد وصفه القدماء بالندرة، ونسبوه إلى لهجة الحجازيين[2].

٣ ـ ما جمد على صورة الأمر:

وما جمد على صورة الأمر يفوق في عدده ما جمد على صورة المضارع، فقد ذكر النحاة الأفعال الآتية: هاتِ، وتعالَ، وهَبْ، وتعلّمْ، بمعنى: اعلم، وهَلُمّ[3]، على لغة تميم، لأنها تلحق بها الضمائر، فيقال:

---

(١) انظر: اللسان (هيط).

(٢) انظر: اللسان (سوى).

(٣) ذكر بعضهم الفعل «عم» وهذا غير صحيح، إذ سمع منه المضارع في قول امرىء القيس:

ألا عم صباحاً أيها الطلل البالي وهل يعمن من كان في العصر الخالي

هلما وهلموا، وهلمي، وهلممن، أما على لغة الحجاز، وهي فيها لا تقبل الضمائر، فَتُعَدّ اسم فعل أمر.

وهذا مبني ـ كما ترى ـ على الشكل اللفظي، أما المعنى فواحد، وكان يجب على النحاة أن يعدوا «هاء» في لغة التحاق الضمائر بها فعلاً لا اسم فعل، إذا كان ذلك وحده كافياً في تصنيف الكلمات وتوزيعها بين الاسمية والفعلية.

وسنتكلم على فعلين فقط من هذه الأفعال التي ذكروها هما: هات، وتعال.

١ ـ الفعل هاتِ:

جمهور النحاة على أن «هات» فعل أمر جامد، لم يسمع منه الماضي ولا المضارع، واستدلوا على فعليته بأن ضمائر الرفع تلحق به، وهي لا تلحق بغير الأفعال، يقال: هاتي يا جارية، وهاتيا يا رجلان، وهاتوا يا رجال، وهاتين يا نساء.

وزعم فريق آخر منهم أنه اسم فعل أمر(١)، وليس بفعل، وفسروا اتصال ضمائر الرفع به بشبهه بالأفعال، ولهم أيضاً أن يحتجوا بدليل آخر، وهو أن هذه الضمائر قد تتصل بما لا خلاف في أنه فعل، مثل «هاء» فقد ذكر ابن السكيت أنه يقال أحياناً: هائي يا جارية، وهاؤوا يا رجال، وهَأْنَ يا نساء(٢)، وعلى هذا يكون لحاق ضمائر الرفع بـ«هات» ليس بدليل كافٍ على فعليته، في نظر هذا الفريق.

والواقع أن مثل هذه الكلمات المحنطة يثير في أذهان الدارسين كثيراً من القضايا اللغوية، ومن شأن هذا أن يطرح عدداً من التفسيرات التي قد

(١) انظر: شرح المفصل ٣٠/٤، وحاشية الصبان ٤١/١.
(٢) انظر: تهذيب اللغة ٤٧٨/٦.

يختلف بعضها عن بعض، فقد زعم بعض المتأخرين أن التاء هي آخر الكلمة من «هات» وهي ملازمة للكسر، ورأى آخرون أن التاء في الأصل ساكنة، ولكنها حركت بالكسر لئلّا يلتقي ساكنان، وذهب فريق ثالث إلى أن الفعل في الأصل معتل الآخر بالياء، وأصله هاتَى يُهاتي، فلما جاء بصيغة الأمر بني على حذف حرف العلة، فقيل هاتِ، كما يقال: ناجِ، وعاطِ، ورامِ وعلى هذا لا تكون الكسرة عارضة، بل أصيلة الموضع.

والحق أن الكلمة فعل أمر جامد بحسب ما انتهى إليه استعمالها في المرحلة اللغوية المتأخرة، أما ما استدل به الفريق الآخر فيمكن رده بسهولة، فدليلهم الأول مردود عليهم، فإذا كان يشبه الفعل لفظاً ومعنى، فلماذا لا نقول إنه فعل؟ أما لحاق ضمائر الرفع باسم الفعل «هاء» فليس هو اللغة الدارجة، بل هو لهجة من لهجات بعض القبائل، أما اتصال الضمائر بـ «هات» فأمر واقع لا يمكن الاستغناء عنه.

قلت: إن الكلمة بحسب ما انتهى إليه استعمالها في المرحلة اللغوية المتأخرة يدل على أنها فعل، ولكن هذا لا يمنع أن تكون كلمة نحتت من «ها» التنبيه، و«تي» التي هي اسم إشارة، غير أن البحث في أصول تكوّن الكلمات يخرج بالدرس اللغوي إلى ميدان الظنون والشكوك، ويقحمه في متاهات لا يستطيع الخروج منها.

على أنه يفهم من كلام بعض النحويين أن «هات» فعل متصرف، كما أن فريقاً منهم صرح بذلك وجزم به، فقد ذكروا له فعلاً ماضياً، وفعلاً مضارعاً، ومصدراً، فقالوا: هاتىَ يهاتي مهاتاة، كما تقول: ناجى يناجي مناجاة، ورامى يرامي مراماة، ونقلوا عن الخليل بن أحمد أن أصله: آتي، ولكن أبدلت الهمزة فيه هاء كما أبدلت في غيره من الأفعال.

والواقع أن هذا الكلام لا دليل فيه على تصرف «هات» وعلة ذلك أن «هات» يعني: أعطِ، أما «هاتى يهاتي» ففيه معنى المشاركة أو المفاعلة في الإعطاء، وهذا يعني أنه فعل آخر لا علاقة له بالفعل الجامد.

ولا أستبعد أن يكون «هاتَى يهاتي مهاتاة» إنما ظهر في مرحلة متأخرة عن «هات» مثلما ظهر «حاشى يحاشي محاشاة» في مرحلة متأخرة عن «حاشا».

٢ ـ الفعل تعالَ:

وذكر النحويون أيضاً هذا الفعل فيما جمد من الأفعال، وهذا صحيح فيما انتهى إليه استعماله في القرون السابقة لظهور الإسلام، فحين يعني: أقبلْ. لا يكون إلّا جامداً على صورة فعل الأمر، إذ لا يستعمل بهذا المعنى مضارعاً ولا ماضياً.

أما أصله فمن العلو، أي: من: تعالى يتعالى. ويرجح عندي أن العرب القدماء استعملوا فعل الأمر من «تعالى يتعالى» تأدباً مع المخاطب ذي المنزلة الرفيعة، فكأن المنادي يريد أن يخفف من لهجة الطلب والأمر، فيقول للمخاطب: تعال، مثلما يقال: تفضل.

وهذا يدل على أنه كان يستعمل بمعناه الحقيقي، وهو التعالي، ويجيء ضمن تركيب خاص، كأن يكون: تعال فأقبلْ، أو تعال فهلم. ثم كثر استعمال هذا التركيب، فاكتُفي بـ «تعال»، كما نكتفي نحن اليوم بقولنا: من فضلك، حين نطلب شيئاً معيناً من المخاطب، فاكتسب الفعل على الأيام معنى الإقبال، وهذا أمر مألوف في تغير الدلالة للكلمات.

والذي يؤيد هذا أن القدماء نصوا على أن الألف المحذوفة منه أصلها ياء، والياء نفسها منقلبة عن واو، قال أبو حيان في الكلام على (تعالوا): «قرأ الجمهور بفتح اللام، وهو الأصل والقياس، إذْ التقدير: تفاعل. وألفه منقلبة عن ياء، وأصلها واو، فإذا أمرت الواحد قلت: تعال، كما تقول: اخشَ واسعَ»(١).

(١) البحر المحيط ٢/٤٧٩.

الفعل الصحيح والفعل المعتل

في العربية أحرف ثلاثة ذات أهمية بالغة في التصريف، هي: الألف، والواو، والياء. فهي أساس هذا البحث الذي نحن فيه، وأساس بحث آخر سيمر بنا بعدُ، هو الإعلال، إلى جانب دخولها في مسائل صرفية أخرى.

والواقع أن لهذه الأحرف أهميةً في لغات العالم كلها، لما تتميز به من وضوح سمعي ـ وهذا هو سر دخولها في أدوات التنبيه ـ ولما يطرأ عليها من تبدلات، وما ينتابها من اختلاف في لهجات المتكلمين، فهي من الحروف التي صعب اتقانها على غير صاحب اللغة، فالعربي حين يتعلم الإنكليزية أو الفرنسية لا يكاد يجد صعوبة في نطق الأحرف الصامتة، على حين تراه يبذل جهداً كبيراً ليتقن محاكاة أصحاب اللغة الأجنبية، في نطق الأحرف الصوتية التي تسمى عندنا بأحرف العلة.

على أنها لا تقع في العربية على صورة واحدة، فقد تكون أصوات مد ولين، مثل: الفتى، والقاضي، ويدعو، وفي هذه الحال يُسبق كل منها بحركة تجانسه، فالألف تسبق بفتحة، والياء تسبق بكسرة، والواو تسبق بضمة. وقد تكون الواو والياء خاصةً صوتي لين يخلوان من المد، مثل: حوض، وبيت، وفي هذه الحال لا تُسْبَق بغير الفتحة لخفتها، فلا يمكن مثلاً أن يقال: مُيْقِن، ولا: مِوْعاد، لثقل ذلك على اللسان. وقد تكونان محركتين مثل: حَوِرَ وحُلْوٌ، وهَيِفَ، وظَبْي[1].

---

(١) تبين لك من هذا أن لحرف العلة ثلاثة أشكال هي:

وحين تكون حرف مد ولين تخرج أصواتها مع الهواء المندفع في المجاري الصوتية فلا يحول دونها حائل، ولا يثنيها عن امتدادها واستطالتها عارض من الفم أو الحَلْقِ، وهي بهذا تشبه الحركات الثلاث في العربية، بل إن بعض القدماء صرح بأن «الحركات أيعاض حروف المد واللين، وهي الألف والياء والواو. . . فالفتحة بعض الألف، والكسرة بعض الياء، والضمة بعض الواو»[1].

ولما كانت على هذه الأهمية في التصريف، رأى القدماء أن يقسموا الفعل على أساسها قسمين: قسماً يخلو من أحد هذه الأحرف، فسموه: صحيحاً، وقسماً فيه حرف أو حرفان منها، فسموه معتلاً. وإليك الحديث المفصل عن كل منهما.

= ١ ـ حرف علة ومد ولين: وذلك إذا سبق بحركة تجانسه.
٢ ـ حرف علة ولين فقط: وذلك إذا سكن بعد فتحه.
٣ ـ حرف علة خال من المد واللين: إذا تحرك بعد حركة أو بعد سكون.

(١) سر صناعة الأعراب. ابن جني ١ ـ ١٩.

أ ـ الفعل الصحيح

الفعل الصحيح هو ما خلت أصوله من أحد أحرف العلة الثلاثة، كالأفعال علم، وفهم، وقرأ، وسأل، وشد، ومد.

وواضح من هذا أن الحرف الزائد لا اعتبار له في تقسيم الفعل إلى صحيح ومعتل، وإليك بعض الأمثلة التي توضح لك هذا:

ـ قاتلَ: فعل صحيح، لأن أصوله خالية من حرف علة، أما الألف فلا اعتبار لها، لأنها زائدة.

ـ بَيْطَرَ: فعل صحيح أيضاً، لأن أصوله خالية من حرف علة، والياء فيه زائدة.

ـ قاضاه: فعل معتل، لأن الألف الثانية فيه غير زائدة، لأنها تقابل لام الفعل.

ـ استقال: فعل معتل، لأن الألف فيه أصلية تقابل عين الفعل.

ومعنى هذا أن أحرف الفعل الصحيح كلها من الأحرف الصامتة إلا أنها ليست سواء في المخرج والصوت، فمنها ما هو قريب من حرف العلة كالهمزة ومنها ما تحيله بنية الكلمة إلى صوت مركب يختلف عن غيره، كالحرف المضعف، وهذا ما سندرسه بتفصيل في الفقرات التالية:

١ ـ الفعل السالم:

يسمى الفعل سالماً إذا صحت أحرفه، وخلت من الهمزة والتضعيف، كالأفعال كتب وعلم، ورسم، وفهم، و. . .

وهذا الضرب من الأفعال لا يمسه أي تغيير في إسناده إلى الضمائر، اللهم إلّا ما يلحق حركة البناء على الفتح مع الضمائر المتحركة، وواو الجماعة حين يكون بصيغة الماضي، وهذا ما يوضحه لك الجدول الآتي:

١ ـ الماضي:

عَلِمْتُ، عَلِمْتَ، عَلِمْتِ، علِمْنا، علمْتُما، علمْتُم، علمتُنّ، عَلِما، عَلِمُوا، علِمتَا علمْن.

٢ ـ المضارع:

أعلمُ، نعلمُ، تعلمين، تعلمان، تعلمون، تعلمن، يعلمان، يعلمون، تعلمان، يعلمن.

٣ ـ الأمر:

اعلمْ، اعلمي، اعلما، اعلموا، اعلمن.

٢ ـ الفعل المهموز:

وتحدث اللغويون عن الفعل المهموز، وهو الذي يكون أحد أصوله همزة، كالأفعال: أخذ، وسأل، وقرأ. فالأول مهموز الفاء، والثاني مهموز العين، والثالث مهموز اللام.

وإنما جرى حديث اللغويين في المهموز من الأفعال لأهمية الهمزة في لغة العرب، فهي حرف ثقيل يخرج من الحَنْجَرة، ومن أجل ذلك كان العرب يضطرون فيه إلى ألوان من التحوير والتحويـل، كالتخفيف، والتسهيـل، والقلب، والإبدال. أضف إلى ذلك أن الخليل كان يعد الهمزة من الحروف الهوائية، ويقرنها إلى أحرف العلة.

ولا يختلف الفعل المهموز عن السالم في إسناده إلى الضمائر، إذ لا تتغير بنيته معها، فإذا صرّفت الفعلين: قرأ، ودأب، رأيتهما كالفعل: علم، من حيث سلامة بنائهما مع الضمائر.

إلا أن هناك خمسة أفعال مهموزة تصرف الفصحاء في بنائها اللفظي، حين أسندوها إلى الضمائر، هي:

أ ـ الفعلان: أخذ، وأكل:

كان القياس أن يقال في صيغة الأمر منهما: أُأْكُلْ، وأُأْخُذْ. كما يقال: أْأبُرِ النّخل. أي: لقحه. وكما يقال: أُأْثُرْهُ، أي: اتبع أثره. ولكنهم حذفوا الهمزة الساكنة التي هي فاء الفعل تخفيفاً، ثم حذفوا همزة الوصل التي جيء بها في الأصل للتخلص من الابتداء بالساكن، فصار الفعلان، خذ، وكل، قال الله تعالى: (يا بني آدم خُذُوا زينَتكُمْ عندَ كلِّ مَسجدٍ، وكُلُوا، واشرَبُوا ولا تُسْرفوا) (الأعراف: ٣١).

ب ـ الفعلان: أمر وسأل:

تحذف الهمزة في فعل الأمر من هذين الفعلين، وذلك إذا وقعا ابتداء، أي لم يسبقهما حرف عاطف، أو حرف استثناء، أو حرف رابط، فيقال: مُرْ أخاك بالعمل، وقال تعالى: (سَلْ بني إسرائيلَ كم آتيناهُمْ من آيةٍ بيّنَة) (البقرة: ٢١٢).

أما إذا لم يقعا ابتداء فالأكثر ألا تحذف الهمزة منهما، كما في قوله تعالى: (وَأمُرْ أهلك بالصلاة) (طه: ١٣٢) وقوله: (فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون) (الأنبياء: ٧)[1].

(١) هناك وجه من التعليل لحذف الهمزة في: سل. فمن لهجات العرب تخفيف الهمزة، كأن يقولوا: بديت، بدلاً من: بدأت، وسألني فلان، موضع: سألني. فإذا خففت همزة: سأل. صار في المضارع يسأل. وفي الأمر: سأل فالتقى ساكنان، فحذفت الألف المنقلبة عن همزة، فصار: سل.

جـ ـ الفعل: رأى:

وهذا الفعل لكثرة الاستعمال مع التطور، حذفت همزته في المضارع والأمر، إذ كان الأصل في تصريفه أن يقال: رأى، يَرْأى، إرْأ.

كما يقال: نأى، ينأى، إنأ.

ولكن العرب الفصحاء لم يفعلوا ذلك، بل قالوا: رأى، يرى، رَ.

وعلى هذا يصرف فعل الأمر مع الضمائر على الشكل التالي:

رَ الكتاب يا غلامُ، ورَيَا الكتاب يا غلامان. ورُوا الكتاب يا غلمان. ورَيْنَ الكتاب يا طالبات، ورَيْ الكتاب يا هند. وفي المضارع: يريان، وتريان، ويرون، وترون، وترين[1].

هذا إذا كان ثلاثياً مجرداً، وإذا زيدت فيه همزة التعدية استعمل محذوف العين في صيغه الثلاث: الماضي، والمضارع، والأمر. فقد كان الأصل في تصريفه أن يقال: أرآه، يرْئيه، أرْئِهِ. كما يقال: أنآه، ينئيه، أنْئِهِ. ولكن العرب قالوا: أراه، يريه، أرِهِ، فحذفوا الهمزة التي هي عين الفعل، جاء في القرآن الكريم قوله تعالى: (لتحكم بين الناس بما أراك الله) (النساء: ١٠٥) وقوله: (سأريكم دار الفاسقين) (الأعراف: ١٤٥) وقوله: (وأرنا مناسكنا وتُبْ علينا) (البقرة: ١٢٨). وقوله: (هذا خلق الله فأروني ماذا خلق الذين من دونه) (لقمان: ١١).

---

(١) قلنا: إن هذا الفعل كثير الاستعمال، ولهذا لم يأت على صورة واحدة في لهجات العرب، فقد يرد في الشعر مهموزاً على الأصل، كما في قول سراقة البارقي:

أري عيني ما لم ترأياه ... كلانا عالم في الترهات

وقول الآخر:

أحن إذا رأيت جبال نجد ... ولا أرأى إلى نجد سبيلا

وقد يخفف في الماضي، كقول ركاض بن أباق الدبيري:

أريتك إن منعت كلام حبي ... أتمنعني على ليلى البكاء

٣ ـ الفعل المضعف:

وهو ما كان حرفان من أحرفه متماثلين وقد يكون ثلاثياً أو رباعياً، مجرداً أو مزيداً فيه.

فالثلاثي، مجرداً أو مزيداً، هو الذي يكون عينه ولامه متماثلين، كالأفعال: مدّ، وامتدّ، واستمد، ورد، وارتد، واسترد، وعدّ، واعتد، واستعد.

أما الرباعي المجرد والمزيد فيه فهو ما كانت فاؤه ولامه الأولى متماثلتين وعينه ولامه الثانية متماثلتين أيضاً، مثل: هدهد، ورقرق، ولألأ، وترقرق، وتلألأ.

وتصريف الرباعي وإسناده إلى الضمائر لا يغيران شيئاً من بنائه، أما الثلاثي فله حالات ثلاث في ذلك:

الأولى: وجوب فك الإدغام:

أنت تعلم أن الإدغام في الفعل الثلاثي المجرد أو المزيد فيه ـ ماضياً أو مضارعاً أو أمراً ـ هو أن يجتمع حرفان متماثلان وأن يسكن أولهما بعد تحركه، ويبقى الثاني على حركته. فالفعل: شدّ، أصله: شَددَ. اجتمع فيه حرفان متماثلان متحركان، فسكن الأول، وبقي الثاني على حركة البناء، وهي الفتح. والفعل: يشد أصله: يشْدُدُ. سكنت الدال الأولى، ونقلت حركتها إلى الشين قبلها وبقيت الدال االأخرى على حركة الإعراب، وهي الضمة.

فإذا عرض للحرف الثاني سكون عارض للبناء كأن يسند الفعل الماضي إلى ضمير رفع متحرك، أي: إلى التاء أو نا، أو نون النسوة. أو يسند الفعل المضاوع، وفعل الأمر إلى نون النسوة. فحينئذ يتعذر النطق بالفعل، لالتقاء الساكنين، ومن أجل ذلك تعود الحركة إلى الحرف الأول، ويفك الإدغام وجوباً، مثل: شدَدْتَ، ومَدَدْنا، ورَدَدْنَ، ويَرْدُدْنَ، وارْدُدْنَ.

الثانية: وجوب الإدغام:

وإذا كان ضمير الرفع مما لزم السكون، كألف الاثنين وواو الجماعة وياء المؤنثة المخاطبة، وجب الإبقاء على الإدغام لأنه لم يعرض عارض يوجب فكّه، مثل: الولدان يستعدان، والأولاد يستعدون وهما استعدا واستعدوا، وإنكِ لتَسْتَعدّينَ، واستعدي يا هند.

الثالثة: جواز الإدغام وفكّه:

وهذه الحال لا تكون في غير الفعلين: المضارع والأمر، حين يكون الضمير المسند إليه مستتراً والفعل المضارع مجزوماً، تقول: إنك لم تمرَّ بديارنا. أو: لم تمرُرْ. وتقول: مُرَّ بنا، أو: امرُرْ.

ب ـ الفعل المعتل

المعتل من الأفعال هو الذي وقع حرف العلة واحداً من أصوله، فقد يكون فاءه، مثل: وعد، وييس، أو عينه، مثل: قال وباع، أو لامه مثل: دعا، ورضي، وربما اجتمع في الفعل الواحد حرفا علّة، كأن تكون فاؤه ولامه معتلتين، مثل: وفى، أو تكون عينه ولامه حرفي علة، مثل: هوى. وإليك تفصيل ذلك.

١ ـ الفعل المثال:

يسمى الفعل المعتل مثالاً إذا كانت فاؤه معتلة، سواء أكانت واواً مثل: وعد، ورد، وزن. أم ياء مثل: يبس، يئس، يسر.

وفي تسميته مثالاً رأيان، الصحيح منهما أنه سمي كذلك لأنه ماثل الفعل الصحيح حين يكون بصيغة الماضي، إذ لم تعلَّ فاؤه، أو لم تقلب الواو ياء، أو الياء واواً، كما لم تقلب كلتاهما ألفاً، وبذلك صحّتْ أحرفه، كما تصح أحرف الصحيح من الأفعال(١).

وتصريف الفعل المثال يحتاج إلى شيء من التفصيل، فحين يكون يائياً

---

(١) أما الرأي الثاني فيذهب إلى أنه سمي مثالاً لأنه ماثل الأجوف في حذف حرف العلة حين يكون بصيغة الأمر فكما يقال: بع، وقل، يقال: رد، وعد. وهذا رأي ضعيف، لأن المماثلة بين الأجوف والمثال لا تكون إلا إذا كانت فاؤه واواً، أما إذا كانت ياء فلا تحذف في فعل الأمر، يقال: ايبس وايأس. وعلى هذا لا يكون الرأي ذا شمول.

لا يتغير في تصريفه شيء من بنائه، وإن كان واوياً فله الحالات الآتية:

١ ـ المثال الواوي المكسور العين في المضارع:

إذا كان المثال الواوي مكسور العين في المضارع حذفت الواو في المضارع والأمر باطراد: نحو: وعد، يعد، عِد، وَوَزَن يزن زِن، وورد، يرد رِدْ، و. . .

٢ ـ المثال الواوي المضموم العين في المضارع:

وإذا كان مضموم العين في المضارع ثبتت واوه في صيغه الثلاث باطراد أيضاً[1]، نحو: وَضُؤَ يَوْضُؤ، ووَضُعَ يَوْضُعُ، و. . .

٣ ـ المثال الواوي المفتوح العين في المضارع:

وإذا كان مفتوح العين في المضارع فله وجهان:

أ ـ فإن كان الماضي منه: فَعِلَ، مكسور العين، ثبتت الواو في المضارع، مثل: وَجِلَ يَوْجَلُ. وهذا مطّرد لم يشذّ منه إلّا أربعة أفعال هي: وَذِرَ يَذَرُ، ووَسِعَ يَسَعُ، ووَطِىءَ يَطَأ، ووَثِىء يَثَأ.

ب ـ وإن كان الماضي على: فَعَلَ، أي مفتوح العين حذفت واوه، مثل: وَضَعَ يَضَعُ، ووَهَبَ يَهَبُ، وقد شذ منه ثلاثة أفعال، هي: وَسَعَ رزقه يَوْسَعُهُ، ووَفَهَ يَوْفَهُ، ووَبَأ يَوْبَأُ.

* * *

هذا الذي قدمناه مبني على استقراء كامل لهذا الضرب من الأفعال المعتلة، ولكن القدماء يقولون غير هذا، فهم يزعمون أن الواو تحذف فيما

(١) نقل سيبويه عن بعض العرب أنهم قالوا: يجد. فحذفوا الواو في هذا الباب. انظر كتابه: ٥٣/٤، وهذه اللغة شاذة لا تعترض على اطراد الباب كله، وقد قال فيها سيبويه: «وهذا لا يكاد يوجد في الكلام».

كان في المضارع على: يَفْعِلُ، لئلا تقع الواو بين ياء وكسرة، في مثل: يَوْعِد ويَوْزِنُ، فإذا سئلوا: لماذا تحذف في مثل: أعِدُ ونَعِدُ، وتَعِدُ، ولم تقع بين ياء وكسرة؟ أجابوا: إنما فُعِلَ ذلك ليطّرِدَ الباب، فألحقوا ما ذكرت بـ: يَفْعِلُ[1]. ومثل هذا الجواب واضح التكلف.

وهم لا يكتفون بذلك بل ينسبون إلى الشذوذ ما حذفت فيه الواو ولم يكن مكسور العين في المضارع، مثل: يَسَعُ، ويَذَرُ، ويَطَأُ. ويزعمون أنه كان مكسور العين، ولكن فتحت لمكان حرف الحَلْق فيه[2]. وهذه العلة تخمينية أولاً، ومنقوضة ثانياً بالفعل: يَذَرُ، فليس فيه حرف من حروف الحَلْق، ومع ذلك حذفت واوه.

٢ ـ الفعل الأجوف:

ويسمى الفعل المعتل أجوف إذا كانت عينه حرف علة، كالأفعال: نام، وسام، وهام، ورام.

وإنما سمي كذلك لخلو جوفه من الحرف الصحيح كأنّ اللغويين لم يعتدوا بحرف االعلة، فتخيلوا جوف الفعل خالياً[3]، وربما سمي كذلك لذهاب جوفه عند الإسناد إلى الضمائر، مثل: قلت، وهمت.

وسواء أكانت عينه واواً أم ياء، وسواء أكانت باقية على أصلها أم منقلبة إلى ألف أو غيره، يظل مصطلح «أجوف» مطلقاً عليه. كما توضحه لك الأمثلة الآتية:

ـ حَوِلَتْ عينه: فعل معتل العين بالواو، وهي باقية على أصلها، لم يصبها الإعلال، فالفعل أجوف.

---

(١) انظر سيبويه ٢ ـ ٢٣٢، ومجالس ثعلب ٣٦٠ ـ ط ٢، وشرح السبع الطوال ٢٨٧.

(٢) انظر كتاب سيبويه: ٢ ـ ٢٣٢.

(٣) وله مصطلح آخر، هو: ذو الثلاثة، لأنه يصير على ثلاثة أحرف حين يلحق به ضمير الرفع المتحرك، مثل: قلت، وبعت، وقلن، وبعن.

ـ غَيِدَ: فعل معتل العين بالياء، وهي باقية لم تعل، والفعل أجوف.

ـ هام: فعل معتل العين، وهو أجوف، لأن عينه ياء، وقد أعلت فقلبت ألفاً.

ـ قال: فعل معتل أجوف لأن عينه واو، وقد أعلت وقلبت ألفاً.

وحرف العلة في الفعل الأجوف لا يحذف في تصريفه واتصال الضمائر به إلّا إذا التقى ساكنان: سكونه وسكون ما يليه، وذلك كما ترى في هذه الأمثلة:

ـ قلت: أصله: قُوْلْتُ. التقى ساكنان، سكون الواو، وسكون اللام فحذف حرف العلة، ومثله: فُزْت، ورُمْت ودُمْت، وبِعت ومِلت، وهِمْت. وكذلك الشأن عند اتصاله بأي ضمير متحرك كالتاء، نحو: فُزْنَ، وفُزْنا، ويَفُزْنَ، وفُزْنَ.

وفي هذه الحال تضم فاء الفعل إذا كان حرف العلة واواً، وتكسر إذا كان ياء، كما يتضح لك في ضبط الأمثلة السابقة. ولكن تنعكس الصورة إذا بني الفعل للمجهول، مثل: رِمت. وبُعْت. فالفعل الأول واوي الجوف فهو: رام يروم، فلما بني للمجهول مع حذف جوفه لاتصاله بالضمير كسرت فاؤه. أما الثاني فهو يائي الجوف، وقد ضمت فاؤه لأنه بني للمجهول.

ـ لم يفز: حذفت عين الفعل. وهي الواو، لالتقاء ساكنين، سكون الواو، وسكون حرف الإعراب.

ـ **فُزْ**: حذفت عين الفعل، وهي الواو، لالتقاء ساكنين.

ـ اجتورنا: لم تحذف الواو، لأنه لم يلتق ساكنان، ومثله: **بايعت، وساوموا، وبايعا، وأولت، ويجْتَوِر، وجاورنا، وخافي وخافوا، ولا تخافي ولا تخافا، و...**

٣ ـ الفعل الناقص:

ويقال للفعل المعتل: ناقص، إذا كانت لامه حرف علة، كالأفعال: دعا، وقضى ورضي، وقَضُوَ[١] وهذه التسمية تدل على أن اللغويين لم يعتدوا بحرف العلة، فتخيلوا الفعل ناقص الآخر، ولعلهم سموه كذلك لحذف آخره في بعض التصاريف.

وحرف العلة فيه إما أن يكون أصلياً وإما أن يكون منقلباً عن شيء، كما ترى في الأمثلة الآتية:

ـ رَقِيَ: هذا الفعل ناقص، آخره ياء أصلية.

ـ حَظِيَ: وهذا ناقص أيضاً آخره ياء منقلبة عن واو إذْ يقال: حظوة.

ـ نَهُوَ: وهذا ناقص، آخره واو منقلبة عن ياء لأن الاسم منه: نُهْيَة، وجَمْعُهُ: نُهى.

ـ دعا: ناقص آخره ألف منقلبة عن واو.

ـ قضى: ناقص، آخره ألف منقلبة عن ياء.

وتصريف هذا الفعل لا يختلف عن الفعل الأجوف، فحيثما يلتق ساكنان: سكون حرف العلة، وسكون ما يسند إليه من الضمائر أو ما يليه من ملحقات الفعل، يحذف حرف العلة، كما ترى في الأمثلة الآتية:

ـ دَعَوْا، دَعَت، يَخْشَوْنَ، تخشينَ، اخشَوْا، فهذان الفعلان ناقصان، ينتهيان بألف منقلبة عن واو في الأول وعن ياء في الثاني، وقد التقى في تصريفهما ساكنان فحذف حرف العلة. وإليك تحليل ثلاثة من متصرفاتها:

ـ دعتْ أصل التركيب: دَعَاتْ. التقى ساكنان، هما سكون حرف العلة، وهو الألف المنقلبة عن واو، وسكون تاء التأنيث، وهي مما يلحق

---

(١) أي: صار قاضياً، أو اتصف بصفة القاضي.

الفعل، فحذف حرف العلة تخلصاً من التقاء الساكنين.

ـ تخشينْ: أصل التركيب: تَـخْشَايْنَ، التقى ساكنان، سكون الألف، وسكون الياء التي هي ضمير رفع، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين.

ـ اخشَوْا: أصل التركيب: اِخْشَاوْا. التقى ساكنان فحذفت الألف.

ومثل هذا: يدعون: ويرمون، وادعي، وارمي، وادعوا، وارموا.

وههنا مسألة يجب أن نتنبّه إليها، فأحياناً يلتبس الأمر على من لم يمعن النظر في الظاهرة، فإذا قلت: الرجال يدعون، كانت هذه الواو ضمير رفع، والنون نون الأفعال الخمسة، ووزن الفعل يفعون. وإذا قلت: النساء يدعُوْن. كانت الواو حرف العلة في الفعل: يدعو. وكانت النون نون النسوة، ووزن الفعل: يَفْعُلْنَ.

وثمة ظاهرة أخرى هي أن حرف العلة إذا كان ألفاً منقلبة عن واو أو ياء وأسند إلى ضمير الرفع بقي ما قبل الألف مفتوحاً للدلالة على الحرف المحذوف، مثل: اخشَوْا، دعَوْا، يتداعَوْنَ، أما إذا كان حرف العلة واواً ساكنة مثل: يدعو، أو ياء ساكنة مثل: يقضي. فإن ما قبلهما يضم إذا أسند الفعل إلى واو الجماعة، تقول: يدعُون يقضُون، ويعطُون، وينادُون، ويكسر إذا أسند إلى ياء المخاطبة، نحو: تدعين وترمِين.

وثمة ظاهرة ثالثة هي أن الفعل الماضي المعتل إذا كان منتهياً بألف وأسند إلى ضمير رفع غير واو الجماعة كان له حالان:

أولاهما: أن يكون ثلاثياً، وفي هذه الحال تعود الألف إلى أصلها، مثل دَعْوتُ، قَضَيْتُ، بَدَوْنا، سَعَيْنَ، دَعوَا، سَعَيا.

والثانية: أن يكون فوق الثلاثي، وفي هذه الحال تقلب الألف ياء أيّاً كان أصلها، مثل: استدعيت واستدعيا، وتقاضيت وتناجيا.

هذا وهناك ظواهر إعلالية لا نريد أن نعرضها هنا، ونميل إلى عرضها

في بحث الإعلال، وهي مما تعين السليقة على معرفتها.

٤ ـ اللفيف:

وحين يكون في الفعل حرفا علة يسمى لفيفاً، وهذا المصطلح جاء من المعنى اللغوي للكلمة، فاللفيف: المجتمع من الأشياء، فلما اجتمع في هذا النوع من الأفعال حرفا علة سمي لفيفاً.

وهو ضربان: لفيف مفروق، ولفيف مقرون.

أما الأول فما كانت فيه فاء الفعل ولامه معتلتين، مثل «وقى، ونى، وعى، وفى، ولي» وسمّي مفروقاً لأن الحرف الصحيح فرق بين حرفي العلة.

أما الثاني فهو الفعل الذي اعتلت عينه ولامه، مثل: «طوى، هوى، عوى، قوِيَ» وسمي مقروناً لاقتران حرفي العلة فيه بعضهما ببعض.

وفي تصريفهما وإسنادهما إلى الضمير نجد اللفيف المفروق يجمع بين خصائص المثال والناقص إذ تحذف فاؤه في المضارع والأمر، وتحذف لامه إذ التقى ساكنان: سكونها وسكون ما يليها، تقول في تصريف الفعل «وعى»:

وعى، يعي، عِ يا فتى، وعيت، وعَوْا، وَعَيْنَ.
يعيان، يَعُون، عِيا، عُوا، عِي...

أما اللفيف المقرون فلا يختلف في تصريفه عن الفعل الناقص، أما عينه فلا يمسها تغيير، تقول في تصريف الفعل هَوَى:

هَوَيْتُ، هَوَيْنَا، هَوَوْا، هَوَيْنَ، هَوَتْ، هَوَيَا.
يَهْوُون، يهوِيان، تَهوِين، اهوِ، اهوِيا، اهوُوا،.. إلخ.

المجرد والمزيد

قلنا في مقدمة هذه البحوث إن علم الصرف ينظر إلى بنية الكلمات، ويدرس تغييرها، وما يطرأ عليها من زيادة، أو إبدال، وفي دراسة الفعل العربي، تحدثنا عن الأفعال التي لا تتصرف، وعن الأفعال الصحيحة، والأفعال المعتلة، وسندرس هنا مجرد الأفعال ومزيدها.

فلقد تبين للباحثين العرب أن الفعل قسمان: فعل مجرد، وفعل مزيد فيه، ورأوا في الفعل المزيد معاني فرعية تضاف إلى المعنى الأصلي، فتحدثوا عن كل صيغة، وما تؤديه من معان فرعية فربطوا بين شكل الفعل ومعناه ربطاً دقيقاً، تفتقر إليه الدراسات اللغوية في غير العربية.

١ ـ الفعل المجرد

هو ما كانت أحرفه كلها أصولاً، لا يمكن إسقاط أي منها لغير علة، مثل: كتب، وقال، وباع، و. . . أما الحرف الذي يسقط لعلة فلا يعد زائداً، كسقوط الواو في: قلت، والياء في بعت.

والفعل المجرد قد يكون ثلاثياً ـ وهو الأكثر ـ وقد يكون رباعياً، وليس في العربية فعل مجرد يقل عن ثلاثة، أو يزيد على أربعة.

أ ـ الثلاثي المجرد:

معظم الأفعال المجردة في لغة العرب ثلاثية الأصول، تنتظمها ستة

أبواب تعتمد السماع، ولها أقيسة غير مطردة، وهي:

- **الباب الأول: فَعَلَ يَفْعُلُ:**

مثل نَصَرَ يَنْصُرُ، ودَخَلَ يَدْخُلُ وينقاس هذا الباب في المضعف المتعدي، مثل: مدّ الحبل يمده، وفك العقدة يفكها، وفي الأجوف الواوي، مثل: قال يقول، وطال يطول، وصاغ يصوغ، وفي الناقص الواوي، مثل: غزا يغزو، ودعا يدعو.

وهذا القياس غير مطرد كما قلنا، إذ يخرج عليه بعض الأفعال المضعفة مثل: بَرَّ الولد أبويه يَبَرُّهما. بفتح عين المضارع. فهو مضعف متعدّ، ومع هذا لم يأت على هذا الباب. ومثله: حبّه يَحِبُّه، بكسر العين، يضاف إلى هذا أن بعض الأفعال اللازمة من المضعف جاءت عليه، نحو: تلّ الماءُ يتُلّ، إذا رشح، وحج إليه يَحُجُّ، إذا قصده، وحذَّ الشيءُ يَحُذُّ، إذا انقطع آخره. وذرت الشمس تَذُّر، إذا ظهرت أول شروقها وهذا كثير.

على أن هناك معنى يطّرد عليه قياس هذا الباب، وهو الدلالة على الغلبة في المفاخرة، ولكن يشترط ألاّ يكون الفعل واوي الفاء مثل: وعد ووصف، ولا يائي العين أو اللام، مثل: باع ورمى. تقول: كاتبني فلان، فكتبتُهُ أكتُبُهُ، وصارعني فلان فصرّعته أصرعه، وهكذا.

- **الباب الثاني: فَعَلَ يَفعِلُ:**

مثل: ضَرَبَ يَضْرِبُ، وجَلَسَ يَجْلِسُ، وهو مقيس فيما كان مثالاً واوياً ليست لامه حرفاً حلقياً، مثل: وعد يعد، وصف يصف، وفيما كان ناقصاً يائياً ليست عينه من أحرف الحَلْق، مثل: رمى يرمي، وفيما كان مضعفاً غير متعد مثل: رن يرن، ورف يرف، وجد يجد، وهو كالباب السابق في عدم اطراد قياسه.

- **الباب الثالث: فَعَلَ يَفْعَلَ:**

ويأتي غالباً مما كانت عينه أو لامه حرفاً حلقياً مثل فَتَحَ يَفْتَحُ، وذَهَبَ

يَذْهَبُ، ووَضَعَ يَضَعُ، وسأل يسأل وقرأ يقرأ.

ـ الباب الرابع: فَعِلَ يَفْعَلُ:

وغالباً ما يكون من الأحداث التي تدل على الألوان، مثل: حَمِرَ يَحْمَرُ، أو العيوب الظاهرة، مثل: عرج يعرج، وعوِرَ يعوَر، أو الجمال الظاهر مثل حَوِرَ يَحْوَرُ، وكحل يكحل، أو الفرح مثل: فرح يفرح، وجذل يجذل، أو الامتلاء، مثل: شبع يشبع، وشرب يشرب، أو الخلو، مثل: فرغ يفرغ، وعطش يعطش. وقد أتى عليه بعض الأفعال المضعّفة مثل: وَدِدْتُ، جَدِدْتُ، بمعنى: تلت.

ـ الباب الخامس: فَعُلَ يَفْعُلُ:

ويأتي مما يدل على اكتساب خليقة ذات دوام مثل: كَرُمَ يَكْرُمُ، ولؤم يلؤم، وحسن يحسن. ويجوز تحويل أي باب من الأبواب السابقة إليه إذا أريد منه اكتساب خليقة، مثل: قَضُوَ الرجل، أي: صار قاضياً. وأفعال هذا الباب ـ كما ترى ـ لازمة.

ـ الباب السادس: فَعِلَ يَفْعِلُ:

مثل حَسِبَ يَحْسِبُ، ونَعِمَ يَنْعِمُ، وهو قليل جداً في الفعل الصحيح، كثير في المعتل، مثل: وَثِقَ يَثِقُ.

* * *

هذا الذي قلناه هو الغالب الشائع إلّا أننا نجد في العربية أحياناً ما يخرج على هذه الأبواب الستة، من ذلك قولهم: نَعِمَ، يَنْعُم، وفَضِلَ يَفْضُلُ، وَحِضرَ يَحْضُرُ إذ ليس هناك باب تكسر فيه عين الماضي، وتضم عين المضارع.

ويرجع هذا عند اللغويين الثقات إلى تداخل لغات القبائل العربية فالفعل نَعِم، مضارعه: يَنْعَمُ، بفتح العين في المضارع، ويَنْعُمُ، ماضيه نَعُمَ،

بضم العين في الماضي، إلّا أنّ اختلاط القبائل العربية أدى إلى انتقال لهجاتها وتداخلها، فنُتجَ عن ذلك لهجة ثالثة أخذت كسر عين الماضي من قبيلة، وضم العين في المضارع من قبيلة أخرى.

على أن هذا الذي ذكرنا لا يعدو ما أثبتناه من الأفعال الصحيحة غير المعتلة كما لا يزيد في المعتلة على قولهم: مِتُّ أمات، ودِمْتُ أدوم. فالقبيلة التي تقول: متُّ أماتُ تأثرت لهجتها بالقبيلة التي تقول: مت أموت فتداخلت اللغتان، ونشأت عنهما لهجة ثالثة في هذين الفعلين(١).

ب ـ الرباعي المجرد:

لهذا النوع من الأفعال صيغة واحـدة، هي: فَعْلَل، مثل: دحـرج وعسكر، وقشعر. وقد نحتت العرب على هذه الصيغة أفعالاً خاصة من جمل يكثر استعمالها، فقالت بَسْمَلَ الرجل، أي قال: بسم الله الرحمن الرحيم. وقالت: حَوْقَلَ، أي قال: لا حول ولا قوة إلّا بالله.

ولم يكتفوا بذلك بل ألحقوا به أفعالاً مزيدة(٢)، هي:

١ ـ فَعْلَلَ: نحو جَلْبَبَ، وضَرْبَبَ، وما شاكلهما، فقد زيدت الباء الثانية ليلحق الفعل بوزن: دحرج، وإن لم يؤد معنى فرعياً للفعل: جلب أو الفعل ضرب، كما هي الحال في الزيادة لغير الإلحاق.

٢ ـ فَعْوَلَ: مثل: جَهْوَرَ صوته، إذا رفعه، وهو بمعنى: جهر، واشتقاقه من الجهرة زيدت الواو زيادة لفظية.

٣ ـ فَوْعَلَ: مثل حَوْقَلَ، وهو غير الفعل المنحوت الذي مر بنا قبل قليل، ولكنه مشتق على الأرجح من الحَقْلَة، وهي ما بقي من نفايات التمر، لأن قولهم: حوقل الرجل، يعني: كبر وضعف، فصار كأنه خلا من مقومات

---

(١) زعم ابن دريد أنها لغة الحجاز. انظر كتابه: الاشتقاق: ص: ٦٤.

(٢) مرَّ بنا بحث خاص في الإلحاق.

الرجولة، ولم يبق فيه إلّا النفاية، قال الراجز:

يا قوم قَدْ حوقَلْتُ أو دنوت
وبعضُ حِيْقال الرجالِ الموتُ

٤ ـ فَعْيَلَ: مثل: شَرْيَفَ، وهو من قولهم: شريف الزرع، إذا قطع شريافه وهو ورقه[١].

٥ ـ فَيْعَلَ: مثل بَيْطَرَ، وهو من البطر، أي: الشق في جلد أو غيره يقال: بطر الجرح، إذا شقه.

٦ ـ فَعْنَلَ: مثل قَلْنَسَه، إذا ألبسه القلنسوة.

٧ ـ فَعْلَى: مثل سلقى، إذا استلقى على ظهره.

٢ ـ الفعل المزيد

يزاد في الفعل المجرد أحرف ليؤدي بها معاني فرعية إلى جانب معناه العام، وذلك كما يلي:

أ ـ الثلاثي المزيد فيه:

تحافظ اللغة العربية على خصائصها في الأفعال المزيدة، إذ تجعل الزيادة هنا مطردة في تأدية المعاني الفرعية.

فللثلاثي المزيد بحرف أوزان ثلاثة هي:

١ ـ أفْعَلَ: مثل أكرم وأخرج.
٢ ـ فَعّلَ: مثل علّم، وهذّب.
٣ ـ فاعل: مثل كاتب، وناضل.

(١) في اللسان: شرنف الزرع. قطع شرنافه. وليس فيه: شريف وشرياف. وفي التاج: شريفه: قطع شريافه.

وللثلاثي المزيد بحرفين خمسة أوزان، هي:

١ ـ إنْفَعَلَ، مثل انخدع، وانكسر.
٢ ـ افْتَعَلَ، مثل احتدم، والتطم.
٣ ـ افعلَّ، مثل احمرّ، واصفرّ.
٤ ـ تفعّل، مثل تعلّم، وتكبّر.
٥ ـ تفاعل، مثل تباعد، وتشاجر.

وللثلاثي المزيد فيه ثلاثة أحرف أربعة أوزان، هي:

١ ـ اسْتَفْعَلَ: مثل استغفر، واستنجد.
٢ ـ افْعَوْعَلَ: مثل اغدودن، واعشوشب.
٣ ـ أفعالّ: مثل احمارّ، واخضارّ.
٤ ـ افعَوّل: مثل اجلوَّذ، إذا أسرع.

وهذه الصيغ ذات دلالات معنوية، استقراها علماء الصرف من النصوص الفصيحة، ومن أفواه الأعراب الذين تُرضى عربيتهم. وهي على الشكل التالي.

١ ـ معاني أفْعَلَ:

لهذه الصيغة معان تزيد على الستة إلى جانب استعمالها للتعدية فقد تعني **الدخول في المكان أو الزمان**، كقولنا: أشْأَمَ: إذا دخل الشآم، وأعرق: إذا دخل العراق، وأصبح: إذا دخل الصباح، وأمسى: إذا دخل المساء. ومن شواهد ذلك قول الأعشى في مديح المحلّق:

أبا مِسْمَعٍ سار الذي قد فعلتُمُ ... فأنجد أقوام به ثم أعرقوا

فقوله: أنجد أقوام، يعني أنهم دخلوا نجداً. وأعرقوا: دخلوا العراق. وهذا كثير.

وتعني هذه الصيغة أيضاً **الصيرورة**، كقول العرب: ألْبَنَ الرجل، إذا

صارَ ذا لبن، أفلس: إذا صار ذا فلوس، وتقول: أزهر الروض، إذا صار ذا زهر، وأثمر الشجر: إذا صار ذا ثمر. ومنه قول لبيد بن ربيعة:

فَعَلا فروعُ الأيهُقَانِ وأطْفَلَتْ بالجلهتين ظِبَاؤها ونَعامُهَا[1]

أي: صارت الظباء والنعام ذات أطفال، ومن ذلك: أقحطت الأرض، إذا صارت ذات قحط، وأجرب الرجل، إذا صار ذا إبل جربى.

ومن معانيها أيضاً الدلالة على **مصادفة المفعول به على صفة من الصفات** فإذا قلت: رأيت الرجل فأبخلته، عنيت أنك صادفته بخيلاً. ومن ذلك قول عمرو بن معديكرب لمجاشع بن مسعود السلمي: «لله دركم يا بني سليم، سألناكم فما أبخلناكم، وقاتلناكم فما أجبناكم، وهاجيناكم فما أفحمناكم» أي: لم نجدكم بخلاء حين سألناكم، ولا جبناء حين قاتلناكم، ولا مفحمين حين هاجيناكم، ومن هذا المعنى قول الشاعر:

فأصْمَمْتُ عَمْراً وَأعْمَيْتُهُ عن الجودِ والمجد يوم الفخارِ

أي: صادفته أصم وأعمى عن الجود والمجد، ومثله قول الأعشى:

أثْوى وقَصَّرَ ليله ليزوّدا فمضى وأخْلَفَ من قتيلة مَوْعدا

أي: وجد موعِدَ قتيلة مُخْلَفاً.

ومن معانيها أيضاً **التعريضُ**، فإذا قلت: أبَعْتُ الشيء، عنيت أنك عرَّضته للبيع، قال الأجدع بن مالك الهمداني:

فرضيتُ آلاءَ الكميتِ، فمن يُبِعْ فرساً، فليس جوادُنا بمُباعِ[2]

أي: ليس جوادنا بمعرّض للبيع.

وعلى هذا يكون الفرقُ واضحاً بين الفعلين: بعتُ، وأبعتُ. فإذا قلت:

---

(١) الأيهقان: نبات، والجلهتان: جهتا الوادي وضفتاه.

(٢) رضيت آلاء الكميت: رضيت خصاله وصفاته. والكميت: فرسه.

بعتُ الدارَ، عنيت أنها خرجت من يدك وصارت لغيرك. أما إذا قلت: أبعتُها، فإنك تريد أنها عُرِّضَتْ للبيع.

وتدل هذه الصيغة أيضاً على **الاستحقاق**، وذلك كقولك: أَحْصَدَ الزرع، إذا استحق الحصاد.

وتدل كذلك على **السلب والإزالة**، كقولهم: أشكيت فلاناً، أي: أزلت شكواه، وتقول: أعجمت الكتاب، إذا أزلت عجمته.

على أننا نجد هذه الصيغة في كثير من المواضع لا تؤدي غير المعنى الذي يؤديه الفعل المجرد، فالفعل المزيد، أسرى، لا يختلف عن المجرد: سرى، يقول امرؤ القيس:

سَـريتُ بهمْ حتى تكـلَّ مَـطيُّهُمْ   وحتى الجيـادُ مـا يُقَـدْنَ بـأَرْسَـانِ

وقال تعالى: (سبحان الذي أسرى بعبدِه ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى) (الإسراء: ١) ومثله في هذا الفعل: أسقى، فهو كالمجرد: سقى من حيث المعنى، كما ترى في قول لبيد بن ربيعة:

سقى قـومي بني بكـرٍ وأسـقى   نُمَيْـراً، والقبـائـلَ من هـلالِ(١)

ومثله أيضاً الفعل: أسرع، والفعل: أبطأ، فهما لا يختلفان عن الفعلين المجردين: سَرُعَ وبَطُؤ.

٢ ـ معاني فعّلَ:

وهذه الصيغة لا تقل استعمالاً عن السابقة، وهي مثلها تستعمل لجعل الفعل المجرد اللازم فعلاً مزيداً متعدياً، أو لتزيد متعدياً، في تعديه إن كان متعدياً في الأصل.

أما معانيها فأهمها **المبالغة والتكثير**، فإذا قلت: طاف فلان في البلاد،

(١) تأتي «اسقى» أحياناً بمعنى: دعا له بالسقيا، أو جعل له سقياً، وليس بعيداً أن تكونَ في بيت لبيد على هذا المعنى.

أديت معنى طبيعياً، أما إذا قلت: طوّف فلان في البلاد، فإنك تشير إلى كثرة وقوع الطواف. ومن ذلك قوله تعالى: (وغلّقت الأبواب، وقالت: هَيْتَ لك) (يوسف: ٢٣).

وتقول: كَسَرْتُ الحطب، وقَطَعْتُ الشجر، فإذا أردت التكثير والمبالغة حوّلت الفعل إلى هذه الصيغة فقلت: كسّرت الحطب، وقطّعت الشجر، ومثل ذلك قولك: جرّحتُ فلاناً، إذا أكثرت فيه الجراح، ولكنها تستعمل أحياناً من غير الدلالة على الكثرة، مثل: كلّمته، وسوّيته، وصبّحتُ المنزلَ[١].

ومن معانيها الشائعة **نسبة المفعول به إلى صفة من الصفات**، كما يتضح لك في الحديث النبوي الشريف: «من كفّر مسلماً فقد كفر» أي: من نسب مسلماً إلى الكفر فقد كفر، ومثل ذلك قولك: جهّلت فلاناً، أي: نسبته إلى الجهل وفسّقته، أي: نسبته إلى الفسق، وكذّبته، أي: نسبته إلى الكذب.

وتستعمل أيضاً لتعبر عن **الإزالة**، كأن تقول: قشّرت التفاحة، أي: أزلت عنها قشرها، وتقول: قذّيت عين فلان، إذا أزلت عنها القذى، وقلّمت ظفري، إذا أزلت عنه القلامة، ومرّضت فلاناً، إذا أزلت عنه مرضه.

ومن معانيها القليلة أن تستعمل لتعبر عن **التوجّه إلى إحدى الجهتين، الشرق والغرب كقولهم: شرّقت وغرّبْت، من ذلك قول النبي، ﷺ: «لا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها، ولكن شرّقوا وغرّبوا»**.

٣ ـ معاني فاعل:

وهذه صيغة أخرى للأفعال المزيدة بحرفٍ واحد، تؤدي واحداً من المعاني التالية:

الأول: **المشاركة أو المفاعلة** ويعني هذا أن الفاعل والمفعول اشتركا

---

(١) انظر إصلاح المنطق ١٤٥.

في الحدث، كأن تقول: ماشيت صديقي. فالصديق مفعول به من حيث الموقع الإعرابي، ولكنه ـ إلى هذا ـ اشترك هو والفاعل في الحدث، فهو لا يختلف في المعنى والواقع عن الفاعل من حيث القيام بالمشي. وهذا المعنى كثير في هذه الصيغة، من ذلك الأفعال: جاذبته الحبلَ أو الحديثَ، حاسيته الشرابَ أو الموت ـ كما يقول الشاعر ـ وساقيته، وضاربته، وسايرته، وشاركته، و. . .

والمعنى الثاني هو **المبالغة والتكثير**، على غِرار ما رأينا في االصيغة السابقة، كقولهم: ضاعفت الأجر، أي: كثرت أضعافه، ويقال: ناعمه اللّهُ، أي: أكثر النعمة له.

وربما جاءت **بمعنى** «**فَعَلَ**»، أي بمعنى الفعل الثلاثي المجرد، كقولنا: سافر فلان، وناولته الكتاب.

تلك هي معاني الأفعال الثلاثية المزيدة بحرف.

فما المعاني المنوطة بالأفعال الثلاثية المزيد فيها حرفان؟.

١ ـ معاني انفعل:

ليس لهذه الصيغة في العربية إلاّ معنى واحد، هو **المطاوعة** وتؤدي في اللغة العربية معنى الفعل المبني للمجهول.

والتعبير عن المطاوعة في هذه الصيغة ينشطر إلى شطرين:

أولهما: مطاوعة الفعل الثلاثي المجرد، والثاني: مطاوعة المزيد فيه حرف إذا كان على وزن أفعل.

على أنه يشترط في القسم الأول أن يكون الفعل علاجياً، أي يدل على حركة حسية، تقول: قطعت الخيط فانقطع، وكسرت الزجاج فانكسر، وفتحت الباب فانفتح، وهزمنا العدو فانهزم، و. . . أما إذا كان الفعل غير علاجي فلا تأتي منه هذه الصيغة، فأنت لا تقول: علمت الأمر فانعلم،

وفهمت الدرس فانفهم، لأن «علم و«فهم» ليسا علاجيين.

ولا يقف الأمر عند هذا الحد، بل يتعداه إلى امتناع مجيء هذه الصيغة من بعض الأفعال العلاجية، فأنت مثلاً لا تستعمل الفعل: انطرد، فلا تقول: طردته فانطرد، على حين تقول: دحرته فاندحر. وكذلك لا تقول: أكلته فانأكل، وشربته فانشرب، وسقيته فانسقى، وبهذا يكون التعبير قاصراً على السماع، وليس قياسياً.

وأما مجيء الصيغة مطاوعةً لـ «أفْعَلَ» فقليل، وسماعي أيضاً، من ذلك قولنا، أطلقت العصفور فانطلق، وأزعجت الرجل فانزعج.

٢ ـ معاني افتعل:

وهذه صيغة أخرى للثلاثي المزيد فيه حرفان، ذات معان متعددة، منها **المطاوعة** ولكنها تختلف في ذلك عن الصيغة السابقة فهي مثلاً تطاوع الفعل الثلاثي المجرد «فَعَلَ» سواء أكان علاجياً مثل: جمعت الإبلَ فاجتمعت، أم غير علاجي مثل: غممته فاغتمَّ. وكثيراً ما تغني عن «انفعل» فيما كانت فاؤه لاماً، مثل لأمْتُ الجرح فالتأم، أو راءً مثل: رميت الكرة فارتمت، أو واواً نحو: وصلت الحبل فاتصل، أو نوناً: مثل نفيت الأمر فانتفى، أو ميماً مثل: ملأت الدلو فامتلأ.

وتختلف عنها كذلك في أنها تأتي ـ على قلة ـ مطاوعةً لما كان من الأفعال على صيغة «فعّل»، مثل: قرّبت البْعَداء، فاقتربوا، ومثل: سويته فاستوى.

وهذه الصيغة لا تقتصر على معنى المطاوعة، بل تتعداها إلى معان أخرى لعلها أكثر استعمالاً، من ذلك معنى **الاتخاذ**، تقول: امتطيت البحر، أي: اتخذته لنفسك مطيّةً. وتقول: اختتم الرجل، أي: اتخذ خاتماً.

وهناك معنى آخر تفيده هذه الصيغة، هو **الجد والطلب**، فإذا قلت:

كسب الرجل المال. عنيت أنه أصاب الكسب وناله. أما إذا قلت: اكتسب الرجل المال. فإنك تعني أنه جد ودأب حتى وصل إلى الكسب بعد تهيئة أسبابه، وبهذا يفهم قوله تعالى: (لا يكلف الله نفساً إلّا وُسْعَها، لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت) (البقرة: ٢٨٦) أي: عليها ما جدت في تحصيله من الآثام.

ومن معانيها أيضاً إفادة **المشاركة والمفاعلة**، تقول: اختصم الرجلان، واختلفا، واجتورا، وازدوجا، أي: خاصم كل منهما الآخر، وخالفه، وجاوره، وزاوجه.

وتفيد **الإظهار** في بعض المواضع، كقولك: اعتذرت لفلان. أي: أظهرت له العذر، وتقول: احتج لخصمه بكذا، إذا أظهر له الحجة. وتقول: اشتكى، إذا أظهر الشكوى، قال عنترة:

في حَوْمَةِ الموتِ التي لا تشتكي   غمـراتِهـا الأبـطالُ غيـرَ تغَمْغُمِ

ويذكر الصرفيون لهذه الصيغة معنى آخر، هو **المبالغة**، ويضربون له مثلاً الفعل «اقتدر» ويرونه بأنه المبالغة في القدرة.

٥ ـ معاني تفعّل:

تأتي هذه الصيغة للمطاوعة، غير أنها تقتصر على مطاوعة «فعّل»، مثل: كسّرت الأقلام فتكسرت، ونبهت الغافل فتنبّه، وهذبته فتهذب، وأدبته فتأدب، وعلمته فتعلم.

وتأتي كذلك لتفيد معنى **الاتخاذ**، تقول: توسدت التراب، إذا اتخذته لنفسك وسادة، وتقول: تبنّيت فلاناً أو توخيّته، إذا اتخذته ابناً أو أخاً.

وتفيد معنى **التكلف والإظهار**، تقول: تصبرت وتجلدت، أي أظهرتَ الصبر والجلد، وتكلفتَ في ذلك. ومن هذا قول عمر بن الخطاب من رسالة لأبي موسى الأشعري: «ومن تخلّقَ للناس بما يعلم الله أنه ليس من نفسه، شانه الله». فقوله: تخلّقَ، يعني أنه تكلف فأظهر، يعني أنه تكلف فأظهر

خلقاً ليس من طبعه وفطرته، ومثله قول سالم بن وابصة:

إدعِ التخلّقَ يَبْعُـدْ عنـكَ أولـه   إنّ التخـلقَ يـأتي دونـه الـخُلُقُ

فقوله: التخلق، مصدر للفعل: تخلق، ومن ذلك قول حاتم الطائي:

تحلَّمْ عن الأدنَينَ واستبْقِ وُدَّهُـمْ   ولن تستـطيعَ الحِلْمَ حتى تحلّما

أي: لن تكون حليماً بطبعك إلّا إذا تكلفت الحلم وأظهرته. ومنه أيضاً قول الراجز، وهو العجاج:

وقَـيْسَ عَـيْـلانَ ومَـن تَـقَـيّسـا   ....

أي من أظهر أنه من قيس عيلان.

وتفيد هذه الصيغة ثلاثة معان أخرى غير ما ذكرناه، هي:

التجنب، والتدريج، والصيرورة، فمن الأول قولك: تحرّج الرجل، إذا تجنب الحرج، وتهجد إذا تجنّب الهجود، وتأثّم، إذا تجنب الإثم. ومن الثاني قولك: تجرعت الماء إذا شربته جرعة جرعة، ومثله تحسيت الشراب. ومن الثالث قولك: تزوج فلان، إذا صار زوجاً، وتأيمت المرأة، إذا صارت أيّماً.

٦ ـ معاني تفاعل:

وهذه تفيد **المطاوعة** كغيرها من الصيغ التي مرت بنا، ولكنها تقتصر على مطاوعة «فاعل»، كقولك: باعدته فتباعد.

وتفيد كذلك **المشاركة**، كقولهم: تجاذبا الحديث، وتخاصم الرجلان، إذا تشاركا في مجاذبة الحديث والخصومة. وهذا المعنى كثير في دلالة هذه الصيغة، مثلاً: تعانقا، وتناوحا وتفاهما، وتبادلا، وتآزرا، و...

ومن معانيها أيضاً **التظاهر** بالشيء، تقول: تجاهلني الصديق، إذا أظهر جهله إياك وتقول: تغافل الناس عني. إذا تظاهروا لك بالغفلة. ومنه قول جزء بن ضرار:

تصــامَمْتُــهُ حتى أتــاني يـقينُــهُ وأفــزع منــه مخــطىءٌ ومـصيـب

أي: تظاهرت بالصمم.

وتعني أحياناً **التدريج**، يقال: تزايد النهر، إذا زاد شيئاً فشيئاً، ويقال: تواردت الشياه، إذا ورد بعضها بعد بعض.

* * *

وننتقل بعد هذا إلى صيغة واحدة من صيغ الثلاثي المزيد فيه ثلاثة أحرف، هي صيغة «استفعل» فما المعاني المنوطة بها؟.

٧ ـ معاني استفعل:

الواقع أن لهذه الصيغة معاني كثيرة، منها **الطلب**، ويكون طلباً حقيقة أو تقديراً نحو: استغفرت الله، أي: طلبت مغفرته طلباً حقاً، ومثله: استكتبت أخي، أي: طلبت كتابته. وتقول: استخرجت الوتدَ. أي طلبت خروجه طلباً مجازياً، ويعني هذا أنك لم تطلب حقيقة خروج الوتد، لكن جهدك الذي بذلته في إخراجه يقدر تقديراً بالطلب، ومنه الفعل: يسترفد في قول طَرَفَةَ بن العبد:

ولَسْتُ بحَـلّالِ التّلاعِ مخَـافَـةً ولكن متى يسترفـدِ القـومُ أرْفِـدِ

فهو يعني: يطلبون الرفد، وهو العطاء.

ومن معانيها **التحول والصيرورة**، كقول العرب: «إن البغاث بأرضنا يَسْتَنْسِر» أي: أن ضعاف الطير، وهي البغاث، تحول في أرضنا إلى نسور. ومثله قولهم: «اسْتَنْوَقَ الجمل» أي: صار الجمل ناقةً. وكقولك: استحجر الطين، أي تحول إلى حجر.

وتؤدي أحياناً معنى المصادفة، كأن نقول: رأيت فلاناً فاستقبحته. أي صادفته قبيحاً. ومثله: رأيته فاستجملته، أو استبخلته، أو استكرمته. وقد يتداخل هذا المعنى مع معنى قريب منه، هو **الاعتقاد**، كقولك: إني

لأستحسن رأي فلان وأستصوبه. أي: أعقد حسنه وصوابه. وكذلك لو قلت: إني أستكرم فلاناً أو أستبخله.

وهناك معنى آخر تفيده هذه الصيغة، وهو **الاتخاذ**، ولكنه قليل، من ذلك قولهم: استلأم فلان، أي: اتخذ اللأمة، وهي عدة الحرب، كالدروع وغيرها. وكقولهم: استأميت فلانة، أي اتخذتها أمة.

وربما جاءت هذه الصيغة بالمعنى الذي يجيء به الفعل الثلاثي المجرد كالفعل: استقر، في قول الشاعر:

وألقتْ عصاها واستقرَّ بها النّوى كما قرَّ عيناً بالإيابِ المسافرُ

ب ـ الرباعي المزيد فيه:

من طبيعة العربية وخصائصها ألا تزيد الكلمة فيها على ستة أحرف، ومن هنا رأينا الفعل الثلاثي المجرد يقبل الزيادة التي تبلغ ثلاثة أحرف، وسنجد أن الفعل الرباعي المجرد لا يقبل في الزيادة ما زاد على حرفين، لئلّا يتعدى في أصوله الأحرف الستة.

١ ـ الرباعي المزيد فيه حرف واحد.

يزاد في الرباعي المجرد حرف واحد، فيصير على وزن تَفَعْلَلَ. وهو **مطاوع للصيغة «فعلل»** التي للرباعي المجرد، تقول: دحرجت العربة فتدحرجت، وسربلته فتسربل.

على أن لهذه الصيغة ملحقات تبلغ الأربعة في عدها، هي:

أ ـ تَفَعْوَلَ: مثل تَرَهْوَكَ، والتّرَهْوُكُ الضعف في المشي والتموج فيه. وأصل المادة من الرّهْكَة، وهي الضعف، يقال: أرى فيه رهكة، أي ضعفاً.

ب ـ تَفَوْعَلَ: مثل تَجَوْرَبَ، إذا لبس الجراب، وتكوثر، إذا كثر، قال حسان بن ناشبة:

أبَـوْا أن يُبيحُـوا جـارَهُمْ لِعـدوِّهمْ وقد ثارَ نفعُ الموتِ حتى تكَـوْثَرا

جـ ـ تَفَيْعَلَ: مثل تشيطن، إذا فعل فعل الشيطان وتشبه به.

د ـ تَمَفْعَلَ: مثل تمسكن وتمدرع وتمندل، إذا تشبه بالمساكين، ولبس الدرع واتخذ المنديل.

وهذه الأفعال الثلاثة مما تَوَهّمَ فيها العرب أصالة الميم، وكان الوجه فيها أن يقال: تسكّن، وتدرّع، وتندّل.

٢ ـ الرباع المزيد فيه حرفان:

ويزاد في الرباعي المجرد حرفان، فيكون على أحد وزنين، هما:

أ ـ افْعَنْلَلَ: وهو مطاوع: فَعْلَلَ، يقال حرجمت الإبل فاحرنجمت أي: جمعتها فاجتمعت. ومثله في المعنى والوزن قولهم: عرزمتها فاعرنزمت. وقربعتها فاقرنبعت.

ولهذه الصيغة ما يلحق بها، كالفعل: اقْعَنْسَسَ، إذا تأخر ورجع، ولم تدغم السين بالسين لأن الفعل ملحق بوزن احرنجم.

ويلحق بها كذلك الفعلان: احرنبى، واسلنقى ووزنهما: افعنلى، ومعناهما: استلقى على ظهره. وقد يعني الأول: تهيأ للغضب والشر.

ب ـ افْعَلَلّ وهذا هو الوزن الثاني للرباعي المزيد بحرفين، مثل اطمأنَّ، واقشعرَّ، وادلهمَّ الليلُ، إذا اشتد سواده، واسطرَّت الناقة، إذا أسرعت في مشيها وامتدت.

أفعال المطاوعة

ولا بد من أن نختم كلامنا على معاني الصيغ بالحديث عن أفعال المطاوعة فقد رأيت عدداً غير قليل منها يدل هذه الدلالة.

والمطاوعة هي: «أن يدل أحد الفعلين على تأثير، ويدل الآخر على

قبول فاعله لذلك التأثير»[1].

ويرى الصرفيون أن الأصل في هذا الباب هو صيغة «انْفَعَلَ»، ولكن قد يأتي في غيرها ليحمل هذه الدلالة، كالصيغ: افْتَعَلَ، وتفاعل. وتفعّل. من مزيد الثلاثي، وتفعلل، وافعنلل، من مزيد الرباعي.

على أنه لا يُشترط أن يكون الفعل المطاوع لغيره مزيداً، فقد يكون ثلاثياً مجرداً، كقولك: ألبسته فلبس، وأخرجته فخرج، فالفعلان: لبس، وخرج، دل كل منهما على قبول فاعله لتأثير الفعل الذي قبلَهُ.

ويبدو لك من هذه الأمثلة أن الفعلين في المطاوعة متلاقيان في الأصول، إلّا أننا في بعض الأحيان نجد اللغة تستغني عن أحد الفعلين بما يرادفه، من ذلك أن العرب يقولون: طردته فذهب. وأعطيته فأخذ، فالفعل: ذهب حل محل الفعل المطاوع: انطرد، أو اطّرد[2] والفعل: أخذ، أيضاً حل محل الفعل: انعطى، أو عطا[3]، وليس لهذه الظاهرة غير إيثار الخفة، فإن العرب وجدوا: ذهب، وأخذ، أيسر عليهم من الفعلين القياسيين، ويؤديان المعنى نفسه، فاستغنوا بهما عنهما.

وثمة ظاهرة أخرى تتعلق بعلم النحو، فالفعل المطاوع يقل عن الفعل الذي يطاوعه درجة في التعدية، فإن كان متعدياً لاثنين تعدى لواحد، وإن كان متعدياً لواحد جاء لازماً، كما يوضح لك المثالان:

ـ (علّمته الدرس فتعلمه).

ـ و (خدعت العدوّ فانخدع).

---

(١) انظر: مغني اللبيب. لابن هشام (دمشق) ٥٧٥.

(٢) انظر: كتاب سيبويه ٢: ٢٣٨.

(٣) انظر: كتاب المرد: المقتضب ٢: ١٠٤.

المبني للمجهول

لا يبنى للمجهول إلا الفعل المتصرف، لأن ذلك يؤدي إلى مجموعة تحوّلات صرفية لا يقوى عليها الفعل الجامد، فما هذه التحولات؟.

أ ـ بناء الفعل الماضي للمجهول:

من الأفضل أن نقسم الفعل الماضي هنا قسمين: ما كان على ثلاثة أحرف أو أربعة. وما كان على خمسة أو ستة.

١ ـ القسم الأول:

القاعدة العامة في بناء هذا القسم للمجهول أن يضم أوله ويكسر ما قبل آخره، مثل: عُلِمَ، كُتِبَ، جُحِدَ، فُهِمَ. وأُعْلِمَ، وبُرْهِنَ، ودُحْرِجَ، وعُرِّيَ، وغُودِرَ.

ولكن إذا كان الفعل مضعّفاً يحول التضعيف دون ظهور الكسرة، كما ترى في الأفعال التالية: مُدَّ، وشُدَّ، وجُرَّ، وأُعِدَّ، وأُمِدَّ، وأُجِدَّ. ولعلك لاحظت أن الكسرة في الأفعال الثلاثة الأخيرة نقلت إلى حرف سابق بسبب التضعيف. وإذا زال التضعيف طبقت على الفعل القاعدة العامة، وظهرت الكسرة في موضعها، مثل: شُدِدْتَ، عُدِدْتَ. وأُمْدِدْنا.

وإذا كان الفعل ثلاثياً أجوف مثل: رامَ، ومال. أو مزيداً قبل آخره ألف

مثل: أعادَ، وأبادَ. قلبت الألف ياءً مكسوراً ما قبلها، تقول: رِيمَ، ومِيلَ، وأُعِيدَ، وأُبِيدَ[1].

٢ ـ القسم الثاني:

وإذا كان الفعل على خمسة أحرف أو ستة مبدوءاً بهمزة وصل، مثل: اقتربَ، واستكبر، وانخدع. ففي البناء للمجهول يُضم أوله وثالثه، ويكسر ما قبل آخره، تقول: اُقْتُرِبَ، اُسْتُكْبِرَ، اُنْخُدِع. و: اُسْتُبِيحَ، اُسْتُعِيد.

أما إذا كان مبدوءاً بتاء مثل: تكبَّرَ، وتَعَلَّم، وتَقابَلَ، فيضم أوله وثانيه ويكسر ما قبل آخره مثل: تُكُبِّرَ، وتُعُلِّمَ، وتُقُوبِلَ.

وإذا كان الفعل على خمسة أحرف، وكان ما قبل آخره ألفاً، فإن ألفه تقلب ياءً، ويكسر ما قبلها للتجانس الصوتي، وبهذا لا تظهر الضمة على حرفه الثالث، مثل: اقتادَ، وابتاعَ. ففي البناء للمجهول تقول: اُقتِيدَ، اُبْتِيعَ.

ب ـ بناء الفعل المضارع للمجهول:

وبناء الفعل المضارع للمجهول أسهل من بناء الفعل الماضي، إذ يضم أوله ويفتح ما قبل آخره، مثل: يُضْرَبُ، ويُسْمَحُ، ويُعَلَّمُ، ويُسْتَغْفَرُ، ويُقال، ويُرامُ، ويُباعُ، ويُسامُ. ويتضح لك من الأفعال الأربعة الأخيرة أن الإعلال حال دون ظهور الفتحة على ما قبل الآخر.

وكذلك تُنْقل الفتحة بسبب التضعيف إلى حرف سابق، مثل: يُعَدُّ، ويُعْتَدُّ، ويُرَدُّ ويُرْتَدُّ.

---

(١) إذا لحقت ضمائر الرفع المتصلة هذه الأفعال مثل: رُمْتُ، وقُلْت، ومِلْت، وبِعْتُ. وأريد بناؤها للمجهول ضم أول اليائي، وكسر أول الواوي، على عكس ما يحصل في البناء للمعلوم، تقول: رِمْتُ، عُبْتُ.

توكيد الفعل بالنون

أ ـ ما نون التوكيد:

هي لاحقة من لواحق الكلمات العربية، كألف المثنى، وواو الجمع، ونون التنوين، وتاء التأنيث. وهي نوعان:

ـ مُثَقَّلة، مثل: اكتبَنَّ، لِيقرأَنَّ، ومنه قوله تعالى: ﴿ولا تحسبَنَّ اللَّهَ غافلاً عما يعمل الظالمون﴾ (إبراهيم: ٤٢).

ـ ومخففة ساكنة، مثل: العَبنْ، وافرحَنْ. ومنه قول عمرو بن كلثوم:

ألا لا يجهلنْ أحدٌ علينا فنجهل فوق جهلِ الجاهلينا

ب ـ ما وظيفة النون:

وما دامت نون التوكيد لاحقة من اللواحق، فلا بُدّ لها من دلالة صرفية، وواضح من تسميتها أنها تدل على التوكيد.

وقد ذهب بعض الباحثين إلى أنها تدل على المستقبل أيضاً، لأنه رآها لا تدخل على فعل يدل على الزمن الماضي أو على الزمن الحاضر. وليس في هذا ما يدل على صحة مذهبه، والدليل على ذلك من وجهين:

الأول: أنها إذا حذفت من الكلام لا يزول من الفعل معنى الاستقبال، مثل:

ـ هل أرينَّكَ ← هل أراكَ؟

ـ اذهبنَّ ← اذهبْ.

والثاني: أنها يجوز أن تدخل على الفعل الماضي في حالين من حالاته: أن يكون للدعاء مثل: دامَنَّ سعدُك. وطالَنَّ عمرك. وكثرنَّ مالك. وأن يقع في حيز الشرط كقول النبي ﷺ: «فإما أدركنَّ أحدكم الدجال...» والمعروف أن الماضي إذا كان للدعاء كان للمستقبل، دخلته نون التوكيد أو لم تدخله. وكذلك تخلصه أداة الشرط للمستقبل من دون نون.

ب ـ الأفعال التي تؤكد:

ولا نرى بداً من استيفاء هذه الفِقْرة من البحث، ولو بإيجاز، وإن كان قسم كبير منها ينتمي إلى علم التركيب النحوي لا إلى علم الصرف، ذلك أن توكيد بعض الأفعال وامتناع غيره تفرضهما طبيعة التراكيب والدلالات النحوية.

● أما فعل الأمر فيؤكد جوازاً، لأنه يدل على الطلب من حيث الأسلوب، ويدل على المستقبل من حيث الصيغة، فكما يجوز أن تقول: اعملْ، واذهبْ، واطرحْ. يجوز أن تقول اعملَنَّ، واذهبَنَّ، واطرحَنَّ.

● وأما الفعل الماضي فلا يؤكد إلا في حالين ـ كما مر بنا ـ هما: أن يكون للدعاء، أو أن يكون في حيز الشرط، فعلاً أو جواباً، وذلك ليكون دالاً على المستقبل.

● أما الفعل المضارع فلتوكيده ثلاث حالات: جواز، ووجوب، وامتناع.

إنه يؤكد جوازاً إذا وقع بعد أداة طلب، كأدوات النهي، والأمر، والاستفهام، والتمني، والترجي، والعرض.

ـ لا تذهبَنَّ، ليذهبَنَّ، هل تذهبَنَّ، ليتك تذهبَنَّ، إلخ...
ـ لا تذهبْ، ليذهبْ، هل تذهبُ، ليتك تذهبُ، إلخ...

ويؤكد جوازاً أيضاً إذا كان في حيز الشرط، وهذا كثير جداً، ولا سيما

حين تكون أداة الشرط «إنْ» وبعدها «ما» الزائدة، مثل:

- (وإما ينزِغَنَّكَ من الشيطانِ نَزْغٌ فاستعذْ بالله) (الأعراف: ٢٠٠).

- (إما يبلغَنَّ عندَكَ الكِبَرَ أحدُهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف) (الإسراء: ٢٣).

- (فإمّا تَرَيِنَّ من البشر أحداً فقولي إني نذرت للرحمن صوماً) (مريم: ٢٦) وسمع توكيده بعد أداة النفي، كما في قوله تعالى: (واتقوا فتنةً لا تصيبَنَّ الذين ظلموا منكم خاصة)[1] (الأنفال: ٢٥).

ويؤكد وجوباً إذا كان:

- جواباً للقسم.
- مثبتاً غير منفي.
- دالاً على المستقبل.
- اتصلت به اللام من دون فاصل.

كما في قوله تعالى: (تالله لأكيدَنَّ أصنامكم) (الأنبياء: ٥٧).

ويمتنع توكيده إذا لم تتوافر له الشروط السابقة كلها، كما ترى في هذه الأمثلة:

- والله لا يذهبُ شيخي باطلاً ← منفي.
- (ولئن مُتُّمْ أو قتلتم لإلى الله تحشرون) ← فصل بينه وبين اللام.
- إنك لتحسن إلى المحتاج ← لم يقع جواباً لقسمٍ.

وهكذا..

ج - طرائق االتوكيد:

تختلف أساليب التوكيد باختلاف بـنية الفعل المؤكد، واختلاف الضمائر التي تتصل به، وذلك كما يلي:

(١) هناك آراء أخرى. انظر في ذلك: ابن هشام. مغني اللبيب. مبحث «لا».

١ ـ توكيد الفعل الصحيح الآخر:

يشمل هذا القسم مجموعة من الأفعال، بعضها صحيح، وبعضها معتل، وهي: السالم، والمهموز، والمضعف، والمثال، والأجوف إذ المهم تكون لام الفعل صحيحة.

هذه الزمرة من الأفعال تخضع لنظام واحد، هو أن يبنى الفعل على الفتح، مثل:

- لا تذهبَنَّ، لا تتوضأَنَّ، لا تَعُدَّنَّ.
- لا تَعِدَنَّ، لا ترومَنَّ، لا تهيمَنَّ.
- اعْلمَنَّ، اقرأنَّ، مُدَّنَّ.
- عِدَنَّ، قولَنَّ، بيعَنَّ.

ولعلك لاحظت أن ياء الأجوف: يبيع، بع، وواوه: يقول، قل. عادتا بعد أن زال التقاء الساكنين الذي أدى إلى حذفهما قبل دخول النون.

هذا إذا كان الفعل مجرداً من ألف الاثنين وواو الجماعة وياء المؤنثة المخاطبة ونون النسوة. . فإذا اتصل به أحدها كان له حكم آخر.

فإذا اتصلت به ألف الاثنين مثل: يكتبان. حذفت من المضارع النون التي هي علامة الرفع، ثم أُوصل بنون التوكيد. وإن كان أمراً مثل: أُكْتبا، لحقت به نون التوكيد مباشرة، وفي هذه الحال لا بد من أن تكون نون التوكيد ثقيلة، إذ لا تستخدم هنا النون الخفيفة[1]، وذلك لئلا يلتقي ساكنان: نون التوكيد، وألف الاثنين، ولا بد أيضاً أن تكون مكسورةً لا مفتوحة، مثل:

- ليكتبانِّ، اكتبانِّ، ليَصِلانِّ، صِلانِّ. ليقولانِّ، قولانِّ.

وإذا اتصلت به واو الجماعة حذفت نون الرفع تخفيفاً أيضاً، لئلا تتوالى ثلاث نونات. وفي هذه الحال يلتقي ساكنان، هما: واو الجماعة وأولى نوني

---

(١) أجاز ذلك بعض القدماء. انظر: سيبويه: ٥٢٧/٣ والخصائص: ٩٢/١.

التوكيد، إذا كانت ثقيلة، وإذا كانت خفيفة كانت ساكنة أيضاً، فتحذف واو الجماعة، وتبقى الضمة دليلاً عليها، وذلك كما يوضح لك المثال التالي:

- تكتمون + نَّ. ← توالت ثلاث نونات، فحذفت نون الرفع.
- تكتمو + نَّ. ← التقى ساكنان: واو الجماعة وأولى نوني التوكيد.
- تكتُمُنَّ. ← حذفت واو الجماعة لالتقاء الساكنين.

ومثل ذلك: اكتُمُنَّ، واقرأُنَّ، وصِلُنَّ، وشدُّن.

وإذا كان الفاعل ياء المخاطبة حصلت إجراءات قريبة من تلك، إذ تحذف نون الرفع من المضارع إذا لم يكن مجزوماً، وتحذف ياء المخاطبة لالتقاء الساكنين، وتبقى الكسرة دليلاً عليها، وكذلك يحصل في توكيد الأمر تقريباً، يقال: لا تذهبِنَّ، وهل تقرئِنَّ، واقرئِنَّ.

أما إذا كان الفاعل نون النسوة مثل: يعملن، واعملنَ، فإننا نضيف ألفاً بعدها، ثم ندخل نون التوكيد مثقلةً مكسورة، كما نفعل في المثنى تماماً، نقول: هل يعمْلنانِّ، واعمْلنانِّ. هل يقلنانِّ وقلنانِّ. لا تمدُدْنانِّ وامدُدْنانِّ. وفي هذه الحال تحذف عين الأجوف لالتقاء الساكنين، ويفك إدغام المضعف للسبب نفسه.

٢ - توكيد الفعل المعتل اللام:

وتجري تغييرات صوتية مشابهة فيما كان معتل اللام، وهذا يختلف بين ما كانت لامه واواً أو ياءً أو ألفاً منقلبة عن واحد منهما.

١ - فالواوي اللام مثل: يدعو، ويدنو، ويرنو، لا يطرأ عليه من التغيير غير بنائه على الفتح، وإضافة نون التوكيد حين يكون فاعله مفرداً، مثل: لا تدعوَنَّ، وهل ترنوَنَّ، وتدنوَنَّ.

أما إذا كان فاعله ألف الاثنين فيقال: لا تدنوانِّ وادنوانِّ، وإذا كان فاعله واو الجماعة حذفت لامه وواو الجماعة معاً لالتقاء الساكنين، مثل: لا تدْعُنَّ،

وادعُنَّ. وكذلك تحذف نون الرفع كما حذفت مع الصحيح اللام.

وإذا كان فاعله ياء المخاطبة حذفت ياء المخاطبة واللام ونون الرفع أيضاً، وبقيت الكسرة دليلاً على الياء، مثل: لا تَدْعِنَّ، وادعِنَّ.

ويقال إذا كان الفاعل نون النسوة: لا تدعونانِّ، وادعونانِّ إذ ترجع الواو لزوال التقاء الساكنين، وهي واو العلة، ولامتناع حذفها للجزم في المضارع والبناء في الأمر لدخول نون النسوة.

٢ ـ واليائي اللام يشبه الواوي إلى حد كبير، وذلك كما ترى في هذه الأمثلة:

هل تقضيَنَّ واقضيَنَّ ← بني على الفتح وأضيفت نون التوكيد.

ـ هل تقضيانِّ واقضيانِّ ← حذفت نون الإعراب، وأضيفت نون التوكيد مثقلة مكسورة.

ـ هل تقضينانِّ واقضينانِّ ← أُضيفت ألف بعد نون النسوة، ثم جيء بنون التوكيد مثقلة مكسورة.

ـ هل تقضُنَّ واقضُنَّ ← حذفت واو الجماعة، وياء العلة، ونون الرفع من المضارع.

ـ هل تَقْضِنَّ واقضِنَّ ← حذفت ياء المخاطبة وياء العلة ونون الرفع من المضارع.

٣ ـ وإن كانت لام الفعل ألفاً حصلت الإجراءات التالية:

ـ لا تخشَيَنَّ اخشَيَنَّ ← رجعت الألف إلى أصلها اليائي، وبني الفعل على الفتح، وأضيفت نون التوكيد.

ـ لا تخشَوُنَّ اخشوُنَّ ← حذفت الألف، وبقيت واو الجماعة، وضمت للتخلص من التقاء الساكنين، وحذفت نون الإعراب للجزم.

ـ لا تخشَينَّ اخشينَّ ← الإجراء نفسه، باستثناء كسر ياء المخاطبة.

- لا تخشيَانِّ اخشيانِّ ← حذفت نون الإعراب للجزم، وأضيفت نون مثقلة مكسورة.

- لا تخشْينانِّ اخشينانِّ ← أضيفت ألف بعد نون النسوة، ثم أضيفت نون التوكيد مثقلة مكسورة.

تصريف الأسماء

١ ـ أبنية الأسماء.
٢ ـ الجامد والمشتق.
٣ ـ المصادر وأبنيتها.
٤ ـ المشتقات.
٥ ـ المنقوص والمقصور والممدود.
٦ ـ الاسم المصغر.
٧ ـ الاسم المنسوب.
٨ ـ المثنى ولواحقه.
٩ ـ الجمع وأنواعه.

أبنية الأسماء

أبنية الأسماء نوعان: أبنية الأسماء المجردة، وأبنية الأسماء المزيدة، ونحن هنا لن نتحدث إلا عن الأبنية الأولى، وما يلحق بها، لكثرة الأبنية في النوع الثاني.

والأسماء المجردة أصناف ثلاثة، هي:

١ ـ الثلاثي.
٢ ـ الرباعي.
٣ ـ الخماسي.
فما أوزان كل منها؟.

١ ـ أبنية الاسم الثلاثي

لهذا الاسم عَشَرَةُ أبنية، هي كما يلي:

١ ـ فَعْلٌ: يشترك في هذا البناء ـ كما يشترك في غيره ـ الاسم والوصف، فمن الأول، كلب، وكعب، وصَقْر، وفَلْس، وفهد، ومن الثاني: ضخم، وشهم، ونَذل، وصعب.

٢ ـ فَعَل: وهو كسابقه، يكون في الأسماء والأوصاف، فمن الأولى: فرس، وطلل، ورسن، وجمل، وجبل، ومن الثانية: بطل، وحسن، وحَدَث.

٣ ـ فعِل: مثل: كَبِد، وفَخِذ، وكتف، من الأسماء، وحذر وفطن، ووَجع، من الأوصاف.

٤ ـ فَعُل: مثاله في الأسماء: رجل، وسَبُع، وعضد، وأمثلته قليلة في الأوصاف وقد سمع منه حَدُث وخَلُط[1]، كما سمع منه: يَقُظ ونَدُس[2] والأخيران يستعملان في صيغة أخرى أكثر شيوعاً، هي: يَقِظ، ونَدِس.

٥ ـ فِعْل: مثاله في الأسماء: جِذْع، وعِدْل، وحبر، وفي الأوصاف: نِضْو، ونِقْض[3].

٦ ـ فِعِل: مثاله في الأسماء: إبِل، وفي الأوصاف: إبِد، أي: وحشية.

٧ ـ فِعَل: مثاله في الأسماء، عِنَب، وعوض، وضِلَع، وفي الأوصاف: عِدَى، وزِيَم، أي: متفرقة، قال النابغة الذبياني:

باتتْ ثلاثَ ليالٍ ثم واحدةً ... بذي المجاز تراعي مَنْزلاً زِيَما

٨ ـ فُعْل: مثاله في الأسماء: قُفْل، وبُرد، وقُرْط، وفي الأوصاف، حُلْو، ومُرّ.

٩ ـ فُعُل: مثاله في الأسماء: عُنُق، وطُنُب، وفي الأوصاف: سُرُح، وجُنُب، وطُلُق[4].

١٠ ـ فُعَل: مثاله في الأسماء: صُرَد، ونُغَر[5]، ورُبَع، وفي الأوصاف حُطَم، كما في قول الراجز المشهور:

قد لفها الليلُ بسوّاق حُطَمْ

* * *

(١) الحَدُث: ذو الحديث الحسن. والخَلُط: العارف بالأمور المخالط لها.
(٢) يقال: نَدْس، ونَدِس، ونَدُس: أي سريع السمع فطِنٌ فَهِمٌ.
(٣) النِقْض: المنقوض.
(٤) الطلق: الطليق.
(٥) الصُرد: ضرب من الغربان. والنُغر: البلبل.

هذه هي الأبنية العَشرة التي تأتي عليها الأسماء الثلاثية المجردة، وقد أهمل العرب بناءين، يمكن أن تقبلهما القِسمة، وهما: فِعُل، وفُعِل، فقد ثَقُلَ على ألسنتهم أن ينتقلوا من الكسر إلى الضم، ولذلك أهملوا البناء الأول[1]، وعلة الثقل هنا أن الكسر ثقيل، والضم أثقل منه، فالانتقال منه إليه عسير في النطق على حين ساغ لهم أن ينتقلوا من الأثقل وهو الضم، إلى الثقيل وهو الكسر، في مثل: دُئِل، ورُئِم، لأن ذلك أقل عسراً في النطق.

أما البناء الثاني فهو خاص بالفعل المبني للمجهول، مثل: كُتِب، وعُلِم، ولم يجيء منه في الأسماء إلا: دُئِل[2] ورُئِم، وقد ذكر بعضهم أنه جاء منه أيضاً: وُعِل، وهو لغة في: وَعِل.

وإذا تجاوزنا الاسم الأخير لأنه ليس بأصيل، ما دامت له صيغة أخرى يعرف بها، فإنه يغلب على الظن أن: دُئِل ورُئِم، اسمان منقولان عن الفعل، كما نقل يزيد، ويشكر، وشَمَّر، وتَغْلِب.

ثم إن هذه الأبنية ليست محددة صارمة الحدود، فبعض الأسماء - كما يتبين في الهوامش - لها أكثر من بناء، ولعلماء الصرف في هذا علل واستنباطات، فهم يذهبون إلى أن ما تعددت أبنيته من الأسماء، إنما كان له بناء أصيل واحد يعرف به، وبناء فرعي - أو أكثر - يصاغ عليه، فما كان ثانيه حرف حلق، مثل زَهْر، وشَعْر وبَحْر، يجوز فيه فتح حرف الحلق، فيقال: زَهَر، وشَعَر، وبَحَر، وذكروا أيضاً لبعض الأسماء أبنية فرعية، فقالوا مثلاً إن: فَخِذ، يأتي أحياناً بفتح الفاء وسكون الخاء فيقال: فَخْذ، كما ذكروا أنه يقال: فِخْذ، وفِخِذ. وأجازوا في: كَتِف كِتْف، وكَتْف، وفي عُنُق: عُنْق. وهكذا.

وبعض هذه الأبنية أقل استعمالاً من بعض، بل إن منها ما لم تستعمله العرب إلا في النادر، حتى إن سيبويه لم يعرف على بناء: فِعِل، إلا اسماً

(١) نقلوا قراءة قرآنية شاذة عن بعضهم، وهي: والسماء ذات الحِبُك. انظر القرطبي ٣٨/١٧.
(٢) الدئل دويبّة، من الدألان، وهو المشي الذي تتقارب فيه الخطا. وقد سميت إحدى القبائل العربية بالدئل، وينسب إليها أبو الأسود الدؤلي.

واحداً هو: إبِل، ثم ذكر من تأخر عنه، الوصف: إبِد، إذ يقال: أتانٌ إبِدٌ، أي: وحشية، وذكر آخرون إطِل، واستدلوا عليه بقول امرىء القيس، في بعض رواياته:

لــه إطِـلا ظَبيٍ وســاقـا نَعــامـةٍ وإرْخَـاء سِـرْحـانٍ وتقـريب تَتفُـلِ

ويقول الآخر:

لم تُؤزَ خيلهمُ بـالثّغـر راصِـدَةً ثُجْلَ الخواصر لم يَلْحق لها إطِلُ(١)

وربما كان هذا ضرورة شعرية، لأن البناء المشهور لهذا الاسم: إطْلٌ، بسكون الطاء.

ونقلوا كذلك عن الأخفش أنه ذكر: بِلِزٌ، للضخمة السمينة، والبناء المشهور لهذا الاسم: بِلِزٌّ، بتشديد الزاي.

ومهما يكن حظ هذه الأسماء المنقولة من الصحة، فإن ذلك يدل على قلة استعمال البناء: فِعِل، على حين يكثر غيره ولا سيما: فَعْل، وفَعَل.

٢ ـ أبنية الاسم الرباعي

أهمل العرب من أوزان الاسم الثلاثي ـ كما رأينا ـ وزنين، وأهملوا من أبنية الاسم الرباعي أضعافاً مضاعفة إذ كانت القِسمـة تقتضي أن يكون للرباعي المجرد ثمانية وأربعون بناء، لم يستعمل منها إلا خمسة، وقيل: ستة، وهي:

١ ـ فَعْلَلٌ: من أمثلته في الأسماء: جعفر، وجندل، وفي الصفات: سلهب للطويل، ودَلْظم للناقة الهرمة، وسمع عن العرب تأنيث الصفة بالتاء، من ذلك قول طَرَفَةَ بنِ العبد:

---

(١) لم تؤز: أي لم تكتنز لحماً. ثجل: جمع مفردة سجلاء، وهي العظيمة الخاصرة.

وتقصير يوم الدَّجْنِ والدجنُ مُعْجبٌ   ببَهْكَنَـةٍ تحت الخِبـاءِ المُعَـمَّـدِ

فالبهكنة: صفة للمرأة الحسنة الشكل.

٢ ـ فِعْلِلٌ: ومن أمثلته في الأسماء: دِعْبِل، وهو بيض الضّفْدِع، وزِئْبِرٌ، وزِبْرِجٌ، وهو السحاب أو الذهب، وفي الصفات، قالوا: ناقة دِلْقِم، وهي التي هرمت وتكسرت أسنانها، وقالوا: امرأة عِنْفِصٌ، وهي البذيئة.

قال الشاعر:

لعَمْـرُكَ ما ليلى بـوَرْهـاءَ عِنْفِصٍ   ولا عَشّـةٍ خَلْخـالُهـا يَتَقَعْقَـعُ[١]

٣ ـ فِعْلَلٌ: من الأسماء: درهم وقلعم، وهو من أسماء الرجال، ومن الصفات: هِجْرَع، وهو الأحمق، وهِبْلَع، وهو الأكول.

٤ ـ فُعْلُلٌ: من أسمائه: بُرْثُن، وفُلْفل، وبرقع، وقنفذ، ومن أوصافه: كُنْدُرٌ: للقصير الغليظ، وجُرْشُعٌ: للعظيم الصدر من الإبل والخيل. قال أبو ذؤيب الهذلي يصف الحُمُر:

فَنَكِـرْنَـه فَنَفَـرْنَ، وامْتَـرَسَتْ بِـهِ   هـوْجـاءُ هـادِيَـةٌ وهـادٍ جُـرْشُـعُ[٢]

٥ ـ فِعَلٌّ: من الأسماء: قِمَطْرٌ، وصِقَعْلٌ: وهو التمر اليابس الذي ينقع في الحليب، قال الراجز:

تَرَى لهمْ حَوْلَ الصِقَعْلِ عِثْيَرَهْ

ومن الأوصاف: السِّبَحْلُ، وهو الضخم من الجِمال والضِباب والجَواري، جاء في الحديث: «خير الإبل السبحلُ» وقالت بعض نساء الأعراب تصف ابنتها:

سِـبَـحْـلَةٌ   رِبَـحْـلَهْ   تَـنْـمِي نبـاتَ الـنـخـلَة

والربحلة: وصف من هذا البناء، ويعني: الطويلة، ويقال: رجل

---

(١) عشة: ضعيفة هزيلة.

(٢) الهادية: المتقدمة.

رِبَحْل: إذا كان عظيم الشأن، ومنه أيضاً: السِبَطْر، وهو الطويل أيضاً، وهِزَبْر، وهو وصف للأسد.

٦ ـ فُعْلَلٌ: وهذا وزن مختلف فيه، لم يذكره سيبويه، على كثرة ما ذكر من أبنية الأسماء، وأول من قال به أبو الحسن الأخفش ومَثّلَ له بـ: جُخْدَب، وهو ذكر الجَراد الضخم، قال الشاعر:

لـهَـبـانٌ وقـدَت حِـزّانُـهُ   يـرفض الجُخْدَبُ فيـه فيَصِرُّ

ويكون: جخدب، وصفاً للغليظ الضخم، قال رؤبة يصف حصاناً:

تـرى لـه مـنـاكِـبـاً ولَـبَـبَـا   وكـاهـلاً ذا صهـواتٍ شـرْجَبـا
شَدّاخَةً ضَخْمَ الضلوعِ جُخْدَبا(١)

* * *

وهذه الأبنية ـ كما في الثلاثي ـ بعضها أقل استعمالاً من بعض، فبناء فِعْلَل مثلاً قليل جداً، حتى إن الخليل بن أحمد نص على أنه لم يأتِ منه إلا أربعة أحرف، وهي: درهم، وهجرع، وهبلع، وقلعم(٢)، ولكن ابن جني(٣) ذكر منه: قِرْطَع، وهو القمل الأحمر الذي في الإبل، وقِلْفَع، وهو الطين الذي يتشقق بعد أن ينضب عنه الماء، والبناء الأخير يأتي أيضاً على: فِعْلِل، فيقال: قِلفِعٌ، وذكر بعض اللغويين أن اللام فيه زائدة، وعلى هذا يخرج من بناء الأسماء المجردة.

ومما يلفت النظر في أبنية الأسماء هنا، أن العرب استنفدوا معظم ما يبنى منه الاسم الثلاثي. على حين أهملوا معظم ما يمكن أن يبنى عليه الاسم الرباعي، وعلة ذلك أنهم كانوا يؤثرون الخفة ويجنحون إلى إبعاد ما يثقل على ألسنتهم.

---

(١) الشداخة: الذي يشدخ الأرض.
(٢) انظر: لسان العرب (ضفع).
(٣) انظر: المنصف ١/٢٥.

ويرى بعض اللغويين ـ كأحمد بن فارس ـ أن معظم ما يبنى عليه الرباعي والخماسي إنما هو منحوت، يقول: «اعلم أن للرباعي والخماسي مذهباً في القياس يستنبطه النظرُ الدقيق، وذلك أن أكثر ما تراه منه منحوت، ومعنى النحت أن تؤخذ كلمتان، وتُنْحت منهما كلمة تكون آخذة منهما جميعاً بحظ»[1] ويطبق هذه النظرية على كلمات كثيرة، فالبُحْتُرُ ـ وهو القصير المجتمع الخَلْق ـ منحوت عنده، من: البَتْر والحَتْر، وجعفر منحوت من الجعف ـ وهو الصرع ـ والجفر، وهكذا.

وهناك أبنية أخرى تذكرها كتب الصرف القديمة على أنها مما اختلف فيه الباحثون لم نَرَ أن نعرِض لها هنا، لأنها ليست بذات بال، ولأنها كلمات عفّى عليها التطور اللغوي منذ أزمان.

٣ ـ أبنية الاسم الخماسي

كان ينبغي لهذه الأبنية أن تزيد على خمسين ومئة، إلا أنها أقل الأبنية في الأسماء العربية، وعلة هذا ـ كما قدمنا ـ إيثار العرب الخفة في النطق، والنفور من ثقيل الكلمات، وعلى هذا لم يبق منها إلا أربعة أبنية اتفق عليها اللغويون وزاد بعضهم بناءين آخرين، كما سنرى.

١ ـ فَعَلَّلٌ: وهو بناء تشترك فيه الأسماء والصفات، فمن الأولى: سفرجل، وفرزدق، وهو قطع العجين، وواحدتها فرزدقة. ومن الثانية: شمردل وتعني القوي الفتي الحسن الخَلْق.

قال المساور بن هند:

إذا قلت عودوا عاد كل شمردلٍ   أَشَمَّ من الفتيانِ جَزْلٍ مواهِبُهْ

ومثلها: الهمردل، وتعني الجمل الضخم، والجنحدل، وهي صفة تعني القصير، قال مالك بن الريب:

---

(١) مقاييس اللغة ١/٣٢٨ ـ ٣٢٩.

عـلامَ تقولُ السيفَ يثقِـل عـاتقي   إذا قـادني بين الرجـال الجَنَحْدلُ

وكذلك الجنعدل، وتعني الغليظ الشديد من الرجال أو الإبل، قال الراجز:

قد مُنِيَتْ بناشىءٍ جَنَعْدلِ

٢ ـ فَعْلَلِلٌ: وهذا بناء لم يأتِ في الأسماء، ولكن استعمل في الصفات فقط[١] فقالوا صوت، صَهْصَلِق، أي: شديد، كقول الراجز:

قد شيَّبت رأسي بصوت صهصلق

ووصفوا به العجوز الصخابة من النساء. وكذلك قالوا: امرأة قَهْبَلِسٌ، أي: عجوز كبيرة. وجحمرش: مثلها وزناً ومعنىً.

٣ ـ فُعَلِّلٌ: جاء من هذا الاسم والصفة، فمثال الأول: خُزَعْبِلٌ، وهو الباطل، ومثال الصفة: قُذَعْمِلٌ للقصير الضخم من الإبل.

٤ ـ فِعْلَلّ: منه في الأسماء: قِرْطَعْبة، وهي القطعة من الخرقة، يقال: ماله قرطعبة، أي: ليس له شيء. ومنه في الصفات: جِرْدَحْلٌ للغليظ الضخم من الإبل والنساء والرجال.

هذه هي الأبنية الأربعة التي اتفق عليها الصرفيون، إلا أن أحدهم ـ وهو ابن السراج ـ ذكر بناء آخر غيرها، وهو: فُعْلَلِلٌ، ومَثّلَ له بِـ: هُنْدَلِعٌ، وهي بقلة. وأنكر الجمهور هذا الوزن، وذهبوا إلى أن النون فيه زائدة. أما البناء المستدرك الثاني فلا لزوم لذكره لاختلاف الصرفيين فيه.

* * *

يتبين لنا من هذا كله أن أبنية الأسماء العربية محدودة، فهي جميعاً تسعةَ عَشَرَ بناءً، عَشَرَة منها في الثلاثي، وخمسة في الرباعي، وأربعة في

---

(١) انظر: كتاب سيبويه ٢/٣٤١. (بولاق).

الخماسي، والأبنية الثلاثية تذهب بمعظم الأسماء، على حين يقل ما يأتي في الرباعي والخماسي، وبهذا تكون الأسماء في العربية على كثير من الخفة في النطق.

وليس هذا فحسب، فهناك ظاهرة أخرى تتضح لنا فيما قدمناه، وهي أن أبنية الاسم في العربية محصورة قياسية، على حين لا ترى في اللغات العالمية الأخرى شيئاً من هذا، فأبنية الأسماء فيها شتى لا تنضبط، ولم يحاول علماؤها ما حاوله علماء العربية في هذا الحقل اللغوي.

وربما كان هذا راجعاً إلى ما تتميز به العربية من قدرتها على التصرف.

ففي الأسماء المزيدة تجدها أيضاً تعتمد على الأبنية القياسية، فبناء يدل على الفاعلية، وآخر يدل على المفعولية، وثالث يدل على صفة ثابتة أو بطيئة الزوال، ورابع يدل على آلة الفعل، وخامس يدل على التفضيل، على حين نجد اللغات الأخرى لا تملك من الصيغ القياسية ما يحمل مثل هذه المعاني، فتستعين بكلمات أخرى، أو تلجأ إلى طريقة اللصق المعروفة في الإنكليزية والتركية وغيرهما.

تمهيد في الاشتقاق

تختلف اللغات العالمية في ظاهرة «التصريف»، وهي أن يتبدل لفظ الكلمة تبدلاً طفيفاً ليدل على معنى جديد يضاف إلى المعنى العام للجَذْر اللغوي.

ولا شك أن هذه الظاهرة تدل على رقي اللغة، وسموّ الفكر عند متكلميها، لأن اللغات صور صادقة للتفكير الإنساني.

على أن هناك ظاهرةً أخرى في لغات العالم، هي اللصق، ونعني بها إلحاق حرف أو أكثر بأول الكلمة أو بآخرها، لتحوير المعنى، ففي العربية مثلاً نُلحق بآخر الاسم المفرد الألفَ والنون أو الياء والنون فيؤدي معنى التثنية ونلحق بآخر الاسم المذكَّر تاءً أو ألفاً فيؤدي معنى التثنية ونلحق بآخر الاسم المذكَّر تاءً أو ألفاً فيؤدي معنى التأنيث، مثل: بطل وبطلة، وسَلْم وسَلْمى. وكذلك نفعل هذا في جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم، ونلحق بأول الاسم النكرة «أل» فيتحول إلى معرفة غالباً، وفي اللغة الإنكيزية يلحق الحرف: S، بآخر الاسم المفرد يتحول إلى مثنى أو جمع، ويلحق بآخر الفعل: er، فيتحول إلى اسم فاعل، كما هو الشأن في: Fight، و Fighter، ويلحق بآخره أيضاً: ing، ليدل على الحدث العام، كما في: Read الذي يعني: يقرأ، و Reading، الذي يعني: القراءة. وهذا كثير في الإنكليزية في إرادة الصفة، والظرف، والفعل الماضي.

واللغة العربية أكثر لغات العالم تصرفاً واشتقاقاً، فمن الجذر: «ع ل م» نشتق الأفعال: علم وأعلم وعلّم، وتعلّم، واستعلم، وتعالم، وما تتصرف إليه من أفعال مضارعة، وأفعال أمر، ونشتق منها الصفات التالية: عالم، معلوم، عليم، علام، ومعلِّم، ومعلَّم، ومتعلّم، ومستعلِم، ومستعلَم عنه، ومتعالم ومعلم، وهذا التصرف لا تقوى عليه لغة أخرى من لغات العالم المعاصرة، لأن معظمها يعتمد ظاهرة اللصق أكثر من اعتماده ظاهرة التصريف.

والاشتقاق في العربية بحث واسع ذو أطراف وشُعب، يعزله قوم عن علم الصرف ويلحقونه بعلم اللغة، والحقيقة أن قسماً منه أدخل بالصرف، لأنه ـ كما قلنا من قبل ـ يدخل في حدّ هذا العلم.

وسنقصر الكلام هنا على ما يدخل في الحقل الذي نحن فيه، تاركين الأقسام الأخرى لبحوث علم اللغة وفقهها.

الجامد والمشتق

تطالعنا في العربية ظاهرة واضحة في تكوين الأسماء، إذ نرى بعضاً منها لا يرتد في لفظه إلى لفظ آخر، مثل: شمس، وقمر، ورجل، ويقال له: اسم جامد. على حين نرى قسماً آخر من الأسماء يرجع في أصله إلى اسم أسبق منه في الظهور، مثل: مُشْمِس، ومُقْمِر، ومسترجِل، ويقال له: اسم مشتق.

وعلى هذا يكون الاسم المشتق مأخوذاً من الاسم الجامد بإضافة حرف أو أكثر، أو بلا إضافة، كاشتقاق الوصف: حَذِر، من الحَذَر.

- الاسم الجامد:

تبين لنا مما قدمناه أن الاسم الجامد أسبق في الظهور من الاسم المشتق، لأنه هو مصدره الذي يشتق منه، فكلمة: شمس، أسبق من كلمة مشمس، وكلمة قمر، أسبق من كلمة مقمر، وبهذا يتبين لنا أن المشتق ليس إلّا تحويراً لفظياً للاسم الجامد يستهدف إضافة معنى فرعي إلى المعنى العام.

ويقسم اسم الجامد قسمين:

الأول: اسم جنس معنوي:

وهو مصدر الفعل، مثل نجاح، ورسوب، وقعود، وسير، و . . . أو

اسم معنوي ليس بمصدر، مثل: زمن، وشذى.

والثاني: اسم محسوس:

وهو ما يدل على ذات مادية دون أن يدل على معنى الوصف، مثل: دفتر، وأرض، وشمس، وشجر، ورجل، و. . .

٢ ـ الاسم المشتق:

هو الاسم الذي أخذ من غيره، ودل على ذات وحمل معنى الوصف، مثل: كاتب، ومعلوم، وحسن، وأكرم منه، ومجلس، ومفتاح.

٣ ـ أصول المشتقات:

يصعب على الباحث أن يجد في تطور اللغة ونموها أصلاً منطقياً ذا سمات ثابتة، لأنها تخضع لملابسات الفكر، والبيئة الجغرافية، والبيئة الاجتماعية، من ذلك أنه لا يستطيع أن يجد منبعاً واحداً للكلمات المتوالدة يرجع إليه في جمهورها العام، بل يجد عدداً من المنابع والمولّدات.

وقد تحدث القدماء عن بعض هذه المنابع، فاختلفوا فيها وأمعنوا في الاختلاف، وساق كل فريق أدلة ذهنية لا تكاد تمت إلى الدراسة اللغوية بقربى، إذ تحدثوا عن الفعل والمصدر أيهما أصل للآخر، فذهب بعضهم إلى أن الفعل أصل للمصدر، ورأى آخرون أن المصدر أصل للفعل، وعلى الرغم من هذا التحديد لا نجد فريقاً منهما يخلص لمذهبه حين يخلو إلى نفسه، وحين يقدم دراسة موضوعية عن ظاهرة من ظواهر اللغة.

خذ على سبيل المثال اللغوي العظيم ابن جني، فآناً تراه يحصر اشتقاق الفعل بالمصدر، فيقول: «إنّا قد أحطنا علماً بأن الفعل إنما يشتق من الحدث لا من الجوهر»[1] ولا شك أنك ترى قوله «إنما يشتق من المصدر» يفيد

(١) الخصائص: ١: ١١٩.

الحصر والقصر، ولكنك تراه في موضع آخر يخرج على هذا المذهب فيلتمس منبعاً آخر لاشتقاق الفعل، فيقول: «وأيضاً فإن كثيراً من الأفعال مشتق من الحروف»[1]. ويقول: «وقد كثر اشتقاق الأفعال من الأصوات الجارية مجرى الحروف»[2].

وإلى جانب اشتقاق الفعل من المصدر، أو اشتقاق المصدر من الفعل، نجدهم يختلفون أيضاً في اشتقاق الصفات كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، فيذهب بعضهم إلى أنها مشتقة من الفعل، لأنها تعتل باعتلاله، وتصح بصحته، ويرى آخرون أنها مشتقة من المصدر لأنه أصل المشتقات.

والذي نذهب إليه هو أن الاشتقاق عملية لغوية تصدر عن ذهن المتكلمين أصحاب اللغة في ملابسات خاصة، ولا يمكن أن يكون لمثل هذه العملية أصل واحد، بل هناك أصول متعددة، ودونك البيان:

١ ـ الاشتقاق من الاسم المحسوس:

إن أول ما احتك به الإنسان القديم هو الشيء المحسوس، كالحجر والتراب والماء والشجر وأمثال ذلك، ودفعته الحاجة إلى معرفته واستخدامه والانتفاع به، ومعرفة الشيء تؤدي إلى تسميته، وهذا هو مولد اللغة.

فالكلمة التي تطلق على الشيء تصبح على الأيام مولّداً كبيراً للكلمات الأخرى، فكلمة «حجر» مثلاً نجم عنها قبيلة من الكلمات ترجع إليها في النسب، سواء أكان اشتقاقها منها مباشرة أم كان اشتقاقها مما انبثق عنها في الأصل، كالكلمات الآتية: حَجَرَ، وتحجر، وتحاجر، واستحجر، والحَجْرُ، والتحجرُ، والتحاجر، والاستحجار، والحاجر، والمحجور عليه، والمتحجر، والمتحاجر، والمستحجر.

---

(١) المصدر نفسه: ٢: ٣٤.

(٢) المصدر نفسه: ٢: ٤٠.

وكذلك الكلمات التي ترجع في أصلها إلى التراب، والشجر، والماء، وأعضاء الجسم الإنساني، وإلى بعض الحيوانات كالجمل، والناقة، والحصان، والحمار والوحش، أو إلى بعض العناصر الطبيعية كالسماء، والغيم، والجبل، والسهل، والبحر، والنهر، و. . .

هذا كله كان مصدراً للاشتقاق اللغوي بعد أن عرفه الإنسان وسماه، وسنعرض عليك مثالين اثنين ليكونا نموذجاً عن الأشياء الأخرى:

أ ـ يقال من «التراب» تربتِ يداه، وأترب فلان، وترّبت الشيء، وتترب الشيء، وفلان تِرْب فلان، وفلان مُتْرِب، وتَرِب، ويقال: تترب، ومتربة.

ب ـ ومن «الشجرة» ولّد العرب كلمات كثيرة، مثل: مشْجر، لمنبت الشجر، وقالوا: وادٍ أشْجَرُ وشَجِر ومُشْجِر، أي: كثير الشجر، وقالوا: صور مشجّرة، أي على شكل الشجر، وقالوا: رماح شواجرُ ومشتجرة ومتشاجرة، أي مختلفة متداخلة كأغصان الشجر، والأفعال التي نجمت عن هذا كثيرة، مثل: شاجرتِ الإبلُ إذا أخذت ترعى الشجر، واشتجر الناس وتشاجروا إذا تنازعوا. و. .

ولا حاجة بنا إلى استعراض الكثير من هذه الكلمات التي ترجع في أصولها الأولى إلى الأشياء المحسوسة، فنظرة واحدة في المعجم العربي تقفك أمام ظاهرة بارزة، هي توالد الكلمات واشتقاقها من محسوسات البيئة.

٢ ـ الاشتقاق من اسم الجنس المعنوي:

على أن هناك منبعاً آخر تصدر عنه، بعض الكلمات، هو المصدر، أو اسم الجنس المعنوي، ولا سيما الأفعال فالفعل «نجح» مشتق من «النجاح» و «كبر» من «الكبر» «ونام» من «النوم» وهكذا.

ولكن لا يعني هذا أن كل فعل في العربية يشتق من المصدر، ففي كثير من المواضع تحس إحساساً كبيراً أن الفعل سبق مصدره في الاشتقاق، وأن

المصدر بني على الفعل، من ذلك الفعل: استحجر، مشتق من الاسم المحسوس ثم ظهر مصدره: «الاستحجار» في مرحلة زمنية تالية له، وعلى هذا يكون المصدر نفسه مأخوذاً على قياس أمثاله، كالاستغفار، والاستفسار، والاستعظام و. . .

٣ ـ الاشتقاق من الفعل:

ولا يبعد ما ذهب إليه بعض القدماء من أن المشتقات، كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وأمثالها، إنما تشتق من الفعل، ويؤيد هذا أن بناء اسمي الفاعل والمفعول لا يكاد يختلف عن بناء الفعل، فقولنا: مدحرج، يشبه كثيراً: يدحرج، وكذلك: مُخرج، يشبه: يُخرج. ومُسْتَكْتَبٌ يشبه: يُسْتَكْتَبُ. وهكذا.

ونحن وإن كنا ذهبنا في هذا الكتاب إلى أن هذه المشتقات إنما اشتقت من المصادر، لا نرى مانعاً من الإشارة إلى ما يؤيد المذهب القائل بأنها اشتقت من الفعل نفسه.

٤ ـ الاشتقاق من الحرف:

وقد يكون الفعل مشتقاً من الحرف لا من المصدر، من ذلك اشتقاقهم من: «لولا» الفعل: لوليت، نحو: سألتك حاجة فلوليت لي، أي: قلت لي: لولا كذا. . . إلخ، واشتقوا من: لا، الفعل: لاليت، يقال: سألتك حاجة فلاليت لي، أي قلت لي: لا. وكذلك اشتقوا من الحرف: سوف، الفعل: سوّفت، أو ساوفت. قال الشاعر:

لـو سـاوَفَتنـا بسـوفٍ من تحيَّتهـا   سوفَ العيوفِ، لراحَ الركب قد قَنِعُوا[١]

---

(١) البيت من شواهد سيبويه في الكتاب: ٢ ـ ٣٠١، وشواهد ابن جني في الخصائص ٢: ٣٤، وروايته فيهما: قد قنع، على حذف واو الجماعة والاكتفاء بالضمة.

٥ ـ الاشتقاق من الأصوات:

والأصوات في اللغة جارية مجرى الحروف، وغالباً ما تستعمل لزجر الحيوانات. وقد اشتقوا منها أفعالاً كثيرة، فقالوا: هاهيت بالإبل، أي قلت لها: ها، ها. وقالوا: حاحيت، وعاعيت، وجأجأت، وحأحأت وسأسأت، وشأشأت. فهذه الأفعال كلها مشتقة من أسماء الأصوات التي تستعمل في زجر الحيوانات، كالإبل والغنم والحمير.

الاسم الجامد

المصـــدر

أ ـ ما المصدر[1]:

هو اسم يدل على حدثٍ من دون أن يحدد له زماناً خاصاً وقع فيه، مثل: الضرب، والركض، والاقتراب، والابتعاد، والاستغفار.

وهو غالباً ما يشتمل على أحرف فعله سواء أكانت أصلية أم زائدة، مثل: علمَ علماً، وأخذ أخذاً، واحترم احتراماً، وجاهد مجاهدة... أما مثل: قال قولاً وباع بيعاً، وقضى قضاءً، فقد اقتضت فيها قواعد الإعلال أن ترجع الألف في قال وباع إلى أصلها، وأن تقلب الياء همزة في: قضاء.

الحق أن معظم المصادر تشتمل على أحرف أفعالها، ولكنها تختلف عنها في الصيغة الشكلية لتتميز منها، فكثيراً ما تشتمل المصادر على أفعالٍ تزيد على أبنية أفعالها، كما في: فَعّل تفعيلاً، وأفعل إفعالاً.

وقد قلنا من قبل: إن المصدر يدل على الحدث دلالة مجردة، فلا يحدد له زماناً، ولا مكاناً، ولا نوعاً، ولا فاعلاً، ولا عدداً، ولا جنساً. فالمصدر «ركْضٌ» لا يدل إلا على حدث، لأنه لا يدل على زمان الركض، ولا مكانه ولا نوعه: أشديد هو أم بطيء، ولا فاعله ولا عدد الراكضين ولا على جنسه: أمذكر هو أم مؤنث.

(١) إذا أطلق «المصدر» من دون تقييد بوصف أو إضافة قصد به المصدر الأصلي، دون المصادر: الميمي، والصناعي، والمرة، والهيئة.

مصادر الأفعال الثلاثية المجردة

تختلف مصادر الفعل الثلاثي المجرد عن مصادر ما فوق الثلاثي من الأفعال في العد، وفي النوع، إذ يُرْبي عدد صيغها على خمس وثلاثين صيغة، وقد يكون لبعض الأفعال عَشَرة مصادر، كالفعلين: لقي، وساءَ[1]. ويكون لبعضها أربعة أو خمسة أو ما يقارب ذلك من العدد. يضاف إلى هذا أن هذه المصادر لا يُتَّبَعُ فيها قياس كما يتبعي في مصادر ما زاد على الثلاثة، وإن كان بعضها يخضع لمعايير دلالية ليست مطردة. وهذه المصادر هي:

١ ـ فَعْل:

المصادر التي تأتي على هذه الصيغة كثيرة جداً، حتى جعلها بعضهم قياسية، فذكر الفراء أن كل فعل لا يُعرف مصدره يمكن أن يصاغ عليها.

ومصادر الأفعال المتعدية التي لا تدل على حرفة أو صناعة تأتي مصادرها على هذه الصيغة قياساً، مثل: خَلَقَ خَلْقاً، وجَعَلَ جَعْلاً، وظَنَّ ظناً، وضربَ ضرباً.

وكذلك مصادر الأفعال اللازمة المعتلة العين إذا كانت من باب «فَعَل» مثل: ذاب ذَوْباً، وجار جَوْراً، ورابَ رَوْباً، ومال ميلاً.

وجاءت منه مصادر كثيرة على غير القياس، مثل: صَبْرٌ، وعَدْلٌ، ورَعْدٌ، وظَرْفٌ، وضَعْف، وفَقْر.

٢ ـ فُعول:

وتصاغ المصادر على هذه الصيغة قياساً من الأفعال اللازمة الصحيحة العين التي من باب «فَعَل» إذا خلت دلالتها من واحدٍ من ستة معانٍ، هي: المرض، والصوت، والامتناع، والسير، والاضطراب أو التنقل، والحرفة أو الولاية. مثل: طُلوع، وقُعود، ورُكوع، وسُجود.

(٢) انظر في الأول المزهر: ٢/٨٣، وانظر في الثاني: لسان العرب (سوأ).

وتصاغ عليها كذلك مصادر الفعل اللازم الصحيح العين إذا كانت من باب «فَعِل»، ودلَّ على حركة حسية تحتاج إلى بذل شيء من الجهد. مثل: قُدوم، وصُعود، ولُصوق.

وجاءت مصادر أفعالٍ كثيرة على هذه الصيغة لم تستوفِ قياس صياغتها هذه، مثل: شَمَسَت الدابة شموساً. فالفعل (شَمَسَ) يدل على امتناع. ومثل: عَدَل عن الأمر عَدْلاً. فقد جاء المصدر على (فَعْل) مع أنه لازم صحيح العين ومن باب «فَعَل» ولا يدل على واحد من المعاني الستة. وقالوا: جحدَ النعمةَ جحداً وجُحوداً. فجاء على «فُعول» مصدر الفعل المتعدي.

٣ ـ فَعَلان:

وتطرد هذه الصيغة مصدراً للفعل اللازم إذا دل على اهتزاز واضطراب أو تنقل، مثل: غَلَيان، وخفقان، وفيضان، وطيران، وحَوَمان، ودَوَران. وهي جميعاً مصادر لأفعالٍ لازمة. وقيل: شنآن، وهو مصدر الفعل المتعدي: شَنَأَ. وهي أيضاً من أفعال ثلاثية بابها: فَعَل. ولكن قيل: غَثَيان، وفعله: غَثِيَ، من باب: فعِل.

٤ و٥ ـ فُعال وفَعيل:

هاتان الصيغتان مقيستان فيما دل على صوت من مصادر الفعل الثلاثي اللازم، مثل: بُكاء، وعُواء، وصُراخ، وصهيل، ونحيب، ونهيق.

وتقاس «فُعال» أيضاً فيما دل على مرض، وتقاس «فعيل» فيما دل على سير، مثل: صُداع، وسُعال، ورحيل، ودبيب.

وهي كما ترى مصادر لأفعال لازمة من باب: فعَل.

٦ ـ فِعالة:

وهي صيغة تقاس عليها مصادر الأفعال اللازمة أو المتعدية إذا كانت تدل على صناعة أو ولاية، مثل: سِفارة، ووزارة، إمارة، تجارة، زِرَاعة،

جباية. وجاء منه على غير هذا القياس: قراءة، وكتابة، وخيانة.

٧ و ٨ ـ فَعالة وفُعولة:

ومصادر الأفعال اللازمة التي من باب: فعُل. تأتي على إحدى هاتين الصيغتين، مثل: فصاحة، وسماحة، وسُهولة، وصعوبة.

وخرج على هذا: سَعادة، وشقاوة، وأمثالهما من باب: فَعِلَ. وقيل أيضاً: يُبوسة، من يَبِسَ، وغَضاضة، من: غَضّ.

٩ ـ فُعْلة:

وإذا دل الفعل على لون، وكان من باب «فعِل» جيء به على: فُعْلة، مثل: زرقة، وحُمرة، وصُفرة. وجاء من غير الألوان: جُرْأة، ونُصْرة، وغُرْبة.

١٠ ـ فِعال:

وإذا كان الفعل من باب: فعَل، ودل على امتناع، كان على صيغة فِعال، مثل: جِماح، شِماس، طِماح. وكذلك تأتي على هذه الصيغة مصادر الأفعال المعتلة العين، مثل: قيام، وصيام، وغياب، وصياح.

١١ ـ فُعْل:

تكثر هذه الصيغة مصدراً لفعل لازم من باب: فَعُل. مثل: قُبْح، وخُبْث. أو من باب: فعِل. مثل: نُضْج، وسُقْم. وقد يأتي من فعل متعدٍ مثل: شُرْبٌ، ووُدّ. وقيل من غير ذلك: كُفْر، وجُوع، وشكر، وشغل.

١٢ ـ فَعَلٌ:

يكثر مجيء المصادر على هذه الصيغة لأفعال لازمة من باب: فعِلَ، إذا لم تدل على لون أو على حركة حسية، أو على صفة ثابتة، مثل: غَضَبٌ، وبَطَرٌ، ودل بعضه على داء، مثل: وَرَمٌ، ومَرَض. ودل بعضه على خلقة ثابتة، مثل: عَجَفٌ. وجاء منه من باب فعُل، مثل: شَرَفٌ، وشظف، ورغد.

ومن: فعَلَ، مثل: خَبَبٌ. ومن فعِل المتعدي: عَمَلٌ.

مصادر الثلاثي المزيد

تختلف هذه المصادر عما مرّ بك في أنها قياسية، وقياسها مطَّرِد، ولها صيغ معلومة يندر الخروج عليها، وهي:

أ ـ مصادر الفعلِ المزيدِ فيه حرف:

١ ـ مصدر (أفعلَ):

يطرد مصدر (أفعلَ) على (إفعال)، مثـل: أخرج إخـراجاً، وأعلم إعلاماً، وأسهم إسهاماً. فإن كان الفعل معتل العين جاء مصدره على وزن: «إفالة»(١). لأن العين تقلب ألفاً نتيجةً لقاعدة إعلالية، فتلتقي ساكنةً مع ألف المصدر، فتحذف لالتقاء الساكنين، مثل: أقام إقامةً، وأباد إبادةً. والأصل: إقْوَاماً. فقلبت الواو ألفاً، فصار اللفظ: إقاْاْماً. ثم حذفت عين الفعل، وعوضت تاءً، فصارت: إقامة.

٢ ـ مصدر «فاعَلَ»:

لهذه الصيغة مصدران قياسيان هما: مفاعلة، وفِعال. تقول: ناضَلَ مناضلة ونضالاً، وعالج معالجة وعلاجاً. على أن الصيغة الأولى أكثر اطراداً وتكاد الثانية لا تستعمل في بعض الأفعال، كما في مثل: آزر مؤازرة، وقاوم مقاومة.

٣ ـ مصدر «فَعَّلَ»:

المصدر الأساسي لهذه الصيغة يأتي على «تفعيل» إذا كانت لام الفعل صحيحة لا معتلة ولا مهموزة، مثل: تسليم، تحريم، تعليم. وقد تأتي على إحدى صيغتين في بعض الأفعال، مثل: ذكّر تذكيراً أو تذكرةً. وجرب تجريباً أو تجربةً.

---

(١) يرى بعضهم أن الذي يحذف ألف المصدر، وعلى هذا يكون الوزن: إفَعْلَة.

أما إذا كان معتل اللام كان مصدره على «تَفْعِلة» فقط مثل: زكّى تزكيةً، ونقّى تنقيةً. وإذا كان مهموز اللام جاء مصدره ـ في الغالب ـ على «تفعلة» مثل: خطّأ تخطئة، وهنّأَ تهنئةً. وربما جاء على تفعيل أيضاً: تخطيء وتبريء.

وهناك أفعال ثلاثية مزيد فيها حرف يلحق بناؤها ببناء الفعل الرباعي المجرد أمثال: دحرجَ، وزخرفَ. مثل: جلببَ، وسيطر، ودهور، وجورب، ويكون مصدر كل منها ملحقاً بفعللة، مثل: جلببة، وسيطرة، ودهـورة، وجوربة.

ب ـ مصادر المزيد فيه حرفان أو ثلاثة:

تبدأ هذه الأفعال بهمزة وصل مثل: احترم، أو بتاء مثل: تكرَّم، فما ابتدأ بالهمزة كان قياس مصدره أن يكسر ثالثه وتزاد ألف قبل آخره، كما في مثل: احتمل احتِمالاً، وانخدع انخِداعاً، واحمرّ احمراراً، واستغفر استغِفـاراً، واعشوشب، اعشيشاباً.

وما ابتدأ بتاء جاء مصدره على وزن ماضيه مع ضم ما قبل آخره مثل: تحدثَ تحدُّثاً، وتجلبب تجلبُباً، وتمسكنَ تمسكُناً، وتجورب تجورباً. إلا إذا كان خامسه حرف علة مثل: تعالى، وترامى، فحينئذٍ تبدل الضمة كسرة مثل: تعالِياً، وترامِياً، وتباهِياً.

مصادر الرباعي مجرداً ومزيداً

مصدر الرباعي مقيس أيضاً، فإن كان مجرداً مثل: دحرج. جاء مصدره على: فعللة. مثل: دحرجة، وغربلة، وبعثرة، وزعزعة. وقد أتى بعضه على: فِعلال، مثل: سرهفَ سِرْهافاً. وزلزل زلزالاً.

وما كان من مزيده مبدوءاً بتاء عومل معاملة الثلاثي المزيد فيه حرفان، أي جيء به على صورة ماضيه مع ضم رابعه مثل: تدحـرُجٌ، وتَلَعْثُمٌ، وتَزَعْزُعٌ. وما كان مبدوءاً بهمزة وصل كسر ثالثه وزيدت ألف قبل آخره مثل: اطمأنَّ اطمِئْناناً، واقشعَرَّ اقشِعْراراً.

المصدر الميمي

المصدر الميمي كالمصدر الأصلي من حيث الدلالة العُرْفيـة على الحدث، ولكنه يختلف عنه بشكله، فهو أولاً مصدر يخضع لنظام عام في تشكّله اللفظي بالقياس إلى مصدر الثلاثي الذي لا نظام له ـ كما رأينا ـ. وهو ثانياً يشتمل على ميم زائدة في أوله وليس على زِنةِ (مُفاعَلة) أو (مفعول)، وهذا هو سرٌّ تسميته بالمصطلح المذكور.

على أن النظام العام في تشكله ليس بمطّرِد، إذ كثيراً ما تنحرِف عنه المصادر الميمية، وهذا ما سوف تعرفه بعد قليل..

أما أشكاله الصياغية فهي:

أ ـ مَفْعَلٌ:

يصاغ على هذا الشكل من فعل ثلاثي مجرد، ويشترط فيه ألا يكون مثالاً واوياً صحيح اللام تحذف واوه في المضارع والأمر، ولا أجوف يائياً مكسور العين في المضارع. وذلك مثل: مَأْكَل، ومَشْرَب ومَغْنَم، ومَقْدَم، ومَضْرَب، ومَقْـتَل، ومَـلام، ومَقال، ومَدار، ومَسْرى، ومَهْوى، ومَجَرٌّ، ومَفَرٌّ.

وقد تلحق هذه الصيغة التاء فيقال: مَفْسَدَةٌ، ومبخلة، ومَجْبَنة، ومَخبثة، ومحبة، ومودة، ومَلامة، ومَساءة، ومهانة، ومخافة، ومقالة(1).

وخرج على هذا النظام مصادر كثيرة، منها: مَعْجِز، ومَطْلِع، ومَنْطِق، ومَعْصِية، ومَعْرِفة، ومَغْفِرة، ومَهْلُكة، ومأدُبة، وميراث، وميعاد، ومِيثاق.

ومن هذه الشواذ ما جاء على القياس أو النظام العام، مثل: معجز ومَعْجَز، ومطلِع ومطلَع، ومأدُبة ومأدَبة، ومهلُكة ومَهلَكة، ومخَمِدة، ومحمَدة، ومظلِمة ومظلَمة، ومَعْتِبة ومَعْتَبة، ومَحْسِبة ومَحْسَبة، ومضِنّة ومَضَنَّة. ومنها ما لم يجىء إلا على الكسر، مثل: مَغْفِرة، ومَعْصِية، ومَحْمِيَة، ومَعِيشة.

---

(1) جعلها مجمع اللغة العربية قياسية في جلسته سنة ١٩٧١ في القاهرة.

ب ـ مَفْعِل:

وإذا كان الفعل الثلاثي المجرد مثالاً واوياً صحيح اللام تسقط فاؤه في المضارع فإن مصدره الميمي يجيء على «مَفْعِل»، مثل: مَوْعِد، ومَوْصِل، ومولِد، وموقِف. وأتى قليل منه على «مَفعِلة»، مثل: مَوْعِدة، ومَوْجِدة.

وكذلك يكون على هذه الصيغة إذا كان أجوف يائياً مكسور العين في المضارع، مثل: مَحيض، ومَسِير، ومَشيب، ومَمِيل، ومجيء، ومَصير.

ج ـ على وزن مضارعه المبني للمجهول:

وإذا زاد الفعل على الثلاثة، مجرداً أو مزيداً، جاء مصدره الميمي على زِنة فعله المضارع المبني للمجهول، بإبدال حرف المضارع ميماً مضمومة وفتح ما قبل الآخر، كقوله تعالى: (ولقد جاءهم من الأنباء ما فيه مزدجَرُ) (القمري: ٤). أي: ازدجار. وقوله: (وقل: ربِّ أدخلني مُدْخَل صدقٍ وأخرجني مُخْرج صدقٍ) (الإسراء: ٨٠) أي: إدخال صدق وإخراج صدق. ومثله قوله: (ومزقناهم كلَّ مُمَزَّق) (سبأ: ١٩) أي: كل تمزيق. وقوله: (إلى ربك يومئذ المستقر) (القيامة: ١٢). وقوله: (وسيعلم الذين ظلموا أيَّ مُنْقَلَبٍ ينقلبون) (الشعراء: ٢٢٧) ومن ذلك: أصاب مُصاباً، وأقام مُقاماً، وأَسْدى مُسْدىً، وقاتَلَ مُقاتَلاً، واشتكى مُشْتَكىً، وتجرَّعَ مُتَجرَّعاً، وعَوَّل مُعَوَّلاً، وأقسم مُقْسَماً[1].

* * *

(١) وقفت بعد كتابة هذه البحوث على كتاب للأخ الزميل الدكتور فاضل السامرائي، بعنوان «معاني الأبنية في العربية»، فوجدته يفرق بين المصدر الميمي والمصدر الأصلي، من حيث الدلالة. فقد ذكر أن في المصدر الميمي عنصر «الذات» بخلاف المصدر الأصلي، وأنه يغلب عليه الدلالة على معنى النهاية. ويضرب لتعزيز رأيه أمثله موفقة حقاً. منها: المصير والصيرورة، والمآب والإياب. وعلى الرغم من دقة هذه النظرة أراها لا تطرد، وازن مثلاً بين العبارتين التاليتين: لا تدع المَلامَ يفسد العلاقة بينك وبين أخيك. لا تدع اللومَ... وبين: إن في هذا الإجراء لمظلمةً لأخيك. إن في هذا الإجراءِ لظلماً.
انظر: د. فاضل السامرائي. معاني الأبنية في العربية. ص: ٣٤ وما بعدها الطبعة الأولى: ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م.

مصدر المرّة[1]

يُستخدم المصدر أحياناً ليعبر عن معنىً صرفيٍ خاص هو الدلالة على أن الحديث وقع مرة واحدة، ولا بد له في هذه الحال من أن يستعينَ بوسيلةٍ خاصة ذات قدرةٍ تعبيرية تتجاوز قدرة المصدر الأصلي الذي يدل دلالة عرفية على الحدث، ويخلو من أي دلالة صرفية. والمعروف أن الدلالات الصرفية تكون غالباً بالصيغ، واللواحق، واللواصق. فما الذي يسلكه مصدر المرة في هذا؟.

أ ـ من مصدر الفعل الثلاثي:

يشتق مصدر المرة على وزن «فَعْلَة» من مصدر الفعل الثلاثي المجرد، ويشترط فيه أن يكون فعلاً تاماً غيرَ ناقص، وأن يكون حسياً، وقابلاً للتكرار فلا يدل على ما يثبت منْ الأوصاف أو يدوم.

والجدول التالي يوازن بين المصدر الأصلي ومصدر المرة، من حيث الصياغة والدلالة:

ـ سجدتُ سجوداً ← سجدتُ سَجْدَةً.
ـ فتحتُ الصندوقَ فتحاً ← فتحته فَتْحةً.
ـ شربتُ من الماءِ شُرْباً ← شربت منه شَرْبَةً.

---

(١) هذا المصدر اسم مشتق لا جامد، ومع ذلك اضطررنا إلى وضعه هنا مع الأسماء الجامدة، لأنه مصدر، ولأن وضعه مع الأسماء المشتقة يؤدي إلى فصل بحوث المصدر فصلاً غيرَ حميد. ذلك ما اضطرنا إلى وضعه في هذا الموضع، والاكتفاء بالإشارة الهامشية هذه.

ـ ضاع في السوق ضياعاً ← ضاع فيه ضَيْعةً.

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: (فنظر نظرةً في النجوم) (الصافات: ٨٨). وتقول: مُطِرْنا هذا العامَ مَطْرَةً؛ ولم يمرضْ أبي في حياته إلا مَرْضَةً. ورجت الأرضُ رَجَّةً. وهجع العاملُ هَجْعةً.

على أن هناك مصادر أصلية أتت على (فعلة) أصلاً، من ذلك: توبة، وبغتة، ودعوة، وصيحة، ورأفة، ورحمة. وفي هذه الحال تنعدم الدلالة الصرفية على المرة، ولا بد من الاستعانة بكلمة ذات معنىً عرفي تدل على المرة، تقول: دعاه دعوةً واحدة. وصاح صيحة واحدة. وبغتَهُ بغتةً واحدة. وتاب توبةً واحدة[1].

أما الفعل (كان) فلا يقال منه: كَوْنة، لأنه ناقص، ولا يأتي من الفعل (حَسُن): حَسْنَةً، لأنه غير قابل للتكرار لدلالته على وصف ثابت. ومثله الأفعال: حَوِرَ، وطال، وظَرُف، وكرُم، وخَضِرَ. ولا من الفعل: علِمَ، لأنه فعل قلبي لا حسي علاجي، ومثله: فهِم، ووَعى.

ولما كان هذا المصدر يدل على المرة كان من الممكن تثنيته وجمعه، تقول: جرعتُ من الماءِ جَرْعَتَيْنِ. وسجدتُ لله سَجْدتينِ. وقال تعالى: (فاجلدوا كلَّ واحدٍ منهما مئةَ جلدةٍ) (النور: ٢). وتقول: ركعت ثلاثَ رَكَعاتٍ. ولا يقال في المصدر الأصلي: جرعتُ الماءَ جَرْعين. ولا: سجدت لله سجودين. إلا إذا أريد به التنوع، كما في قول رابعة العدوية:

أحبُّكَ حُبَّيْنِ: حُبَّ الهوى ... وحُبّاً لأنكَ أهلٌ لذاكا

وشذّ من ذلك قولهمْ: حججتُ حِجَّةً، ورأيتُهُ رِئْية، ورُؤْية، وأتيتُه إتيانةً، ولقيتُه لقاءةً واحدة[2].

---

(١) وصف مصدر المرة نفسه في قوله تعالى: ﴿فيميلون عليكم ميلةً واحدة﴾ (النساء: ١٠٢) وفي قوله: ﴿فإذا نفخ في الصور نَفخةٌ واحدةٌ﴾ (الحاقة: ١٣).

(٢) انظر: سيبويه: ٨٧/٤. والقاموس المحيط (حجج). وانظر أيضاً: ابن خالويه. ليس في كلام العرب. ص: ٣٥.

ب ـ من مصدر فعلٍ فوق الثلاثي:

وإذا كان الفعل فوق الثلاثي حافظ المصدر على صيغته، وأضيفت إليه التاءُ لاحقةً، يقال: تزخرفتُ الدُمْيةُ تَزخْرُفةً، وتدحرجت الكرةُ تدَحْرُجةً، وانطلق الركبُ انطِلاقةً، واضطربَ الموجُ اضطرابةً، وانقشع الغيمُ انقِشاعةً.

وحين يكون للفعل مصدران: أحدهما قياسي أو شائع، والثاني سماعي أو قليل الاستعمال، يجيء مصدر المرة من أولهما، تقول: كذبتُهُ تكذيبةً. لا كِذّابةً. لأن الأول قياسي والثاني سماعي. وتقول: قاتلته مقاتلةً واحدةً. لا قِتالةً. لأن الأول أكثر شيوعاً من الثاني، وكلاهما قياسي.

وإذا كان المصدر الأصلي ينتهي بالتاء مثل: إعانة، وإرادة، واستجابة، واستتابة، وصف بما يدل على المرة. مثل: أعنته إعانة واحدة. واستجابَ إليه استجابةً واحدة. وهكذا.

ذلك كله يشير إلى أن مصدر المرة يستعين في دلالته الصرفية على المرة بالصيغة وبالإلحاق.

مصدر الهيئة أو النوع

وهذا نوع آخر من المصادر[1] يستخدم ليبين سِمات الحدث النوعية عند وقوعه، فكما يحتاج الناس إلى التعبير عن عدد المرات لوقوع الحديث يحتاجون كذلك إلى التعبير عن صفاته ونوعه. فإذا قلنا: فلان هادىء المِشْية. عَنَيْنا أن مَشْيَه حين يمشي هادىء. وإذا قلنا: إنه حَسَنُ القِعْدَة. عنينا أن قُعوده حين يقعد حَسَنْ. وهكذا[2].

ويصاغ هذا المصدر على وزن «فِعْلَة» لفعلٍ ثلاثي مجرد تام غير قلبي، بل هو فعل علاجي حسي. فمن المصدرين الأصليين: قَتْلٌ، وذَبْحٌ. يقال: قِتْلةٌ وذِبْحة. كما جاء في الحديث النبوي: «إذا قتلتُمْ فأحسنوا القِتْلة، وإذا ذبحتم فأحسنوا الذِبحة»[3]. ويقال من الطعام: فلان حسنُ الطِعْمة. ومن الركوب: حسن الركبة. ومن الموت: مِيتةٌ مشرِّفة. ومن هذا المصدر أيضاً: غِمة، وشِقْوة، وجِلْسة، ودِعْوة، وشِبْعة.

وقد خرج على هذا النظام بعض المـصادر، فقد نُقل عن المتكلمين من أبناء اللغة هذه العبارات: اختمرتِ المرأة خِمْرةً. واعتم الفارس عِمّـةً. وانتقبت المرأة نِقْبةً، وارتعد جسدُهُ رِعْدةً.

---

(1) يرى برجشتراسرْ أن اسمي المرة والهيئة انفردت بهما اللغة العربية دون غيرها من اللغات، حتى أخواتها الساميات. انظر: التطور النحوي. ص: ٦٧.

(2) انظر: ابن سيده. المخصص: ١٥٨/١٤.

(3) انظر: سنن النسائي: ٢٢٧/٧. دار إحياء التراث العربي.

وإذا كان المصدر الأصلي على وزن «فِعْلة»، مثل: شِدّة، ورِدّة، وخِدْمة، وجِنة. فلا بد حينئذٍ من الاستعانة بالسياق النحوي، كأن نَصِفَ المصدرَ، أو نضيفه، أو نضيف إليه، مثل: رَدَّهُ رِدَّةً قبيحةً. وشدَّ الحبلُ شِدَّةَ الحديدِ. وخدمتُ بلادي أحسن خِدْمة[1].

وإذا كان المصدر لفعل غير ثلاثي مجرد حافظ على صيغته نفسها، ولذلك لا بد من الاستعانة بالسياق النحوي للتعبير عن نوع الحدث الواقع، كما مَرَّ سابقاً، نقول: ابتدأنا العملَ ابتداءً حسناً. واسترحنا في المصيف استراحةً تامة. وتمايل الغصن تمايُلَ الثَّمِلِ. ولا تكن كثيرَ التشاؤمِ، قليلَ التحمُّلِ.

---

(١) يُستعان أحياناً بالسياق النحوي دون مصدر النوع، من ذلك قوله تعالى: ﴿إن لك في النهار سَبْحاً طويلاً﴾ (المزمل: ٧) وقوله: ﴿فعَصَوْا رسول ربهم فأخذهم أَخْذَةً رابية﴾ (الحاقة: ١٠) وقوله: ﴿يا أيها الذين آمنوا توبوا إلى الله توبة نصوحاً﴾ (التحريم: ٨). وواضح مما تقدم أن بعض هذه المصادر أدى معنى المرة صَرْفياً، ومعنى النوع نحوياً، كما في ﴿أخذة رابية﴾.

المصدر الصناعي

تسمية هذا الاسم مصدراً لا تخلو من تجاوز للواقع اللغوي، ذلك أنه يتشكل بزيادة اللاحقة «يّة» إلى آخر الكلمة المفردة، أو العبارة المركبة ليدل على «مفهوم» مجرد يدل على الخصائص والسِمات التي يشتمل عليها الشيء، مثل: شِعريّة، وشاعرِيّة، وماهيّة، واتّكالية، وكيفيّة.

ولتوضيح ذلك نرى أن نقدم المثل التالي:

إذا نظرت في معنى الوَصْف «شاعر» أدركت أنها تدل على ذاتٍ مجردةً هي: إنسانٌ يبتدع الشعر، أي على «جِنْس» بمفهوم اللغويين. ولكن هذا الجنس «موجود حِسّي» في الأصل. فإذا ألحقت بالوصف هذا اللاحقة «يّة» قلت: شاعرِيّة. وحينئذٍ تصير إلى مَعْنى مجرد مطلق هو «مفهوم الشاعر الكلي»، أي مجموعة السمات والخصائص التي يتصف بها من يسمى شاعراً. وبهذا كانت وظيفة اللاحقة هنا هي نقل الدلالة من «ذاتٍ مجردة» أو جنس، إلى «معنى مجرد» أو مفهوم كلي(١).

وتدخل هذه اللاحقة على كثير من أنواع الكلمات الجامدة والمشتقة، ولكن يشترط فيها أن تكون أسماء(٢)، كأن تكون اسماً جامداً مثل: إنسانية،

---

(١) لعل هذا هو الذي حمل المتأخرين على أن يُسموا هذا الاسم مصدراً، فهو اسم معنى كما رأيت، ولكنه لا يدل على حدث إذا صيغ من مصدر أصلي.

(٢) صاغه فلاسفة المسلمين القدماء من الحرف، فقالوا: إنّية.

وأسلوبية، أو مصدراً دالاً على الحدث، مثل: نظرية، وفرضية، وارتجالية، وانهزامية، وتقريريّة، ووصولية. أو وصفاً مثل: شاعرية، ومَعْلومية، وأفضلية. وصيغ أيضاً من الأدوات فقيل: كمية، وكيفية، ومن الضمائر، مثل: هُوّية، وأنانية. ومن عبارة، كقولهم: ماهيّة، ورأسمالية. فإن الأول صيغ من العبارة: ما هو، وصيغ الثاني من: رأس المال.

وصاغوه أيضاً من الكلمات الأجنبية، فتارة يلحقون «يّة» باسم Noun أجنبي، كقولهم: رومانسية، وكلاسيّة، وسِرْيالية، وطوراً يلحقونها بصفة Adjective مثل: رومانتيكية، وكلاسيكية، وديموقراطية، وأرستقراطية.

وقد ورد في العصور السالفة كلمات غير قليلة من هذا الاسم، فقد جاء في الحديث النبوي: «إنّ الرَّهْبانية لم تكتب علينا»[1] و«إنك امرؤ فيك جاهلية»[2]. ووردت فيه: عصبية، وعُمِيّة[3]، واستخدم الفلاسفة وعلماء الكلام مصطلحاتٍ كثيرةً مصوغةً منه، منها: العِلّية، والآنيّة، والمعلومية، والكمية، والكيفية، والماهية، والإِنّية، والهُوّية، واللّمية، كما استخدم النحاة «العَلَمية». وكثر استخدامه في العصر الحديث كثرة تلفت النظر من ذلك: القومية، والاشتراكية، والأقلية، والأسلوبية، والانتهازية، والرجعية، والتقدمية، وسلبية، وإيجابية، و. .

ويحسن هنا أن نميز بينه وبين الاسم المنسوب حين يكون مؤنثاً، مثل: هذه راية عربية. وتلك خطوة إيجابية. وإن كان فيما مرَّ بك ما يوحي بالفرق بينهما.

والحق أن المعنى وحده هو الذي يميز بين النوعين، فالاسم أو المصدر الصناعي يدل على معنىً مجرد مطلق، على حين يدل الاسم المنسوب على

---

(١) انظر المعجم المفهرس لألفاظ الحديث ٢/٣١٢.

(٢) نفسه: ١/٣٩٤.

(٣) نفسه: ٤/٢٣٦

صفة خاصة ترتبط بشيءٍ ما. وازن بين هذه المزدوجات من الجمل:

- هذه سِمةٌ أُسْلوبية في شعر المتنبي.
- الأسلوبية علم يدرس الأسلوب ويحدد خصائصه.

- إن الركون إلى مواعيد العدو خطوة سلبية.
- السلبية اليوم تعيش في دماء الناس.

- إن الأعمال الارتجالية غالبة علينا.
- إن الارتجالية قد تُودي بالمجتمع.

ويختلف هذا الاسم عن اسمي المرة والهيئة في أنه لا يتشكل تشكلاً خاصاً، فليس له صيغة صرفية يستعين بها على أداء هذا المعنى، بل يستعين - كما رأيت - بظاهرة «اللصق» المتبعة في اللغات اللصقية القليلة التصريف، على غرار ما تجد مثلاً في اللغة الإنكليزية في مثل: Human (إنسان)، و Humanity (إنسانية) بمعنى الاتصاف بالخصائص البشرية، ومثل: Free (حر) و Freedom (حرية).

الأسماء المشتقة

مر بنا من قبل أن الاسم المشتق هو الذي أخذ من غيره، ويطلق علماء الصرف المصطلح «مشتقات» على سبعة أنواع من الأسماء، هي: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، واسم المكان، واسم الزمان، واسم الآلة. فما كلٌّ منها؟.

اسم الفاعل

١ ـ ما هو وما دلالته:

هو اسم مشتق من الفعل[1] على صيغة خاصة ويدل على الحدث وفاعله، مثل: قاتل، وضارب، ومُخْرِج، ومنكسِرٌ. فقاتل: مثلاً يدل على حدث القتل، وعلى الفاعل الذي قام به.

ويكتسب اسم الفاعل في السياق دلالة أخرى هي الزمان كما ترى في قوله تعالى: (وإذ قتلتم نفساً فادّارأتم فيها واللَّهُ مخرجٌ ما كنتم تكتمون) (البقرة: ٧٢) وقوله: (وإذ قال ربك للملائكةِ إني جاعِلٌ في الأرضَ خليفة) (البقرة: ٣٠) فاسم الفاعل (مخرج) في الآية الأولى، و (جاعل) في الآية الثانية يدلان على المستقبل، أي يمكن أن يستبدل بهما: سيخرج، وسأجعل. وإذا

(١) يرى كثير من النحاة أن اسم الفاعل وجميع المشتقات تشتق من مصدر الفعل لا من الفعل.

قلت: رأيتُ البلبلَ واقفاً فوق الغصن. دل اسم الفاعل «واقفاً» على الحال. أي كان وقت الرؤية واقفاً.

٢ ـ صيغ اسم الفاعل:

لاسم الفاعل صيغ متعددة، تختلف باختلاف الفعل الذي يؤخذ منه، وهذه الصيغ هي:

أ ـ صيغة «فاعل»:

إذا كان اسم الفاعل مشتقاً من فعلٍ ماضٍ ثلاثي مجرد غلب عليه أن يكون على وزن (فاعل) مثل: كتب كاتب، وقرأ قارىء، وعلم عالم، وسمع سامع. ومثله: بائع، وقائل، وقاضٍ، وداعٍ، ورادٌّ، وعادٌّ.

وقد تأتي هذه الصيغة من فعل ثلاثي غير مجرد، فقد قالوا: يافع، من أيفعَ، وعاشب من أعشبَ، ووارس من أورس، وغاضٍ من أغضى، وقارب من أقربَ، ووادقٌ من أودقَ.

ب ـ صيغة «مفعول»:

وفي القليل النادر يأتي اسم الفاعل على صيغة «مفعول» بدلاً من «فاعل»، مثل: محصول، بمعنى: حاصل. ومسقوطة بمعنى: ساقطة، وقالوا: جارية مَغنوجة، بمعنى: غانجة. ومكانٌ مَهُولٌ بمعنى: هائل. وقالوا: رجل مرطوب، وحجاب مستور، ووعده مأتي. وهي كلها بمعنى: فاعل.

جـ ـ صيغة «فعيل»:

وقد يأتي اسم الفاعل على صيغة «فعيل»، ؛ مثل: شفيق، بمعنى: مشفق، وأليم، بمعنى: مؤلم، ونذير، بمعنى: منذر. وخليط، بمعنى: مخالط، وعشير، بمعنى: معاشر. وجليس، بمعنى: مجالس. ومن ذلك: رفيق، وصديق، وخصيم، وحليف، ورقيب، وحسيب، وضجيع.

د ـ ما كان على صورة الفعل المضارع:

ويغلب أن يكون اسم الفاعل من فوق الثلاثي على صورة الفعل المضارع وذلك بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وكسر ما قبل الآخر إذا لم يكن هناكِ مانع صوتي من الكسر، مثل: مُؤمِنٌ، ومزخرِف، ومتدحرِج، ومعاتِب. أما ما لم يكسر ما قبل آخره لعائق صوتي فمثل: مُعْتَدٌّ، ومختار، ومشتاق.

٣ ـ صيغ مبالغة اسم الفاعل:

لاسم الفاعل صيغ أخرى لا تفيد الدلالة على الحدث وفاعله فحسب، بل تضيف إلى هاتين الدلالتين دلالة ثالثة هي المبالغة، فقولنا: قَتّال. يفيد أن الفاعل لم يقم بفعل القتل مرة واحدة بل قام به مرات كثيرة. وكذلك تختلف صيغة: صبور، عن: صابر، لأن (الصبور) أكثر صبراً من (الصابر).

وصيغ المبالغة كثيرة، تتفاوت فيما بينها في كثرة الاستعمال وقلته، وأكثرها استعمالاً: فَعّال، وفَعول، ومِفْعال، ومِفْعل، وفَعيل، وفِعّيل، وفُعَلة. على حين يقل استعمال: فَعِل، وفاعول، وفيعول، وفَعال.

أما فَعّال، فأمثلتها كثيرة مثل: فتّاح، ومنّاع، وغفّار. وهي تشتق من فعل ثلاثي[١] مثل: تابَ تائبٌ تواب، وحلفَ حالف حلّاف، ورزق رازق رزّاق، وقطع قاطع قطاع. وجاء بعضها من (أَفْعَلَ) المزيد فيه، مثل: أدرك مدرك ودَرّاك. وأفحش مفحش فَحّاش، وأقصر مقصر قصّار، وأحسن محسن حسّان، وأسأرَ مسئرٌ سأّار.

وجاء على «فَعول» كلمات كثيرة من هذا القبيل مثل: ظلوم، وصبور، وشكور، وأكول، وضروب. ويستوي في هذه الصيغة المذكر والمؤنث تقول: امرأة عجوز، وتوبة نَصوح، وهمة طموح، وناقةٌ خذول، وامرأة ودود.

---

(١) ذهب الزجاجي إلى أن: فَعّال. مشتقة من: فَعَّلَ. انظر: اشتقاق أسماء الله. ص، ٤١٧.

وجـاء على «مفعال»: مقـدام، ومغوار، ومسعـار، ومـدرار، وعلى «مفعيل»: معطير، ومسكين، ومنطيق. وعلى «مِفْعَل»: مِسْعَر، ومِصْقع.

ويستوي في «مفعال» المذكر والمؤنث إذا عرف الموصوف، مثل: امرأة مِحْماد، أو مذكار، أو مئناث، أو متلاف.

وجاء على الصيغ الأخرى ما يلي:

- فعيل: عليم، وقدير، وحفيظ، وسميع.
- فِعّيل: صِدّيق، وسِكّيت، وشِرّيب، وظِلّيم.
- فُعَلة: هُمَزة، ولُمَزة، وضُحكة، وعُذَلة.

- فعِل: حذِر، وعرِم، وطعِم، ولَبِس.
- فاعول: فاروق، وجاسوس، وحاصود، وناطور.
- فيعول: حيسوب.

* * *

وقد تضاف تاء إلى آخر الصفة لتفيد المبالغة أو لتزيد فيها، مثل: رجلٌ عارفةٌ. أي: كثير المعرفة. ورجل داهية، وراوية، وطاغية. فالتاء هنا أفادت المبالغة، وإذا لحقت صِيغ المبالغة زادتها دلالة عليها، مثل: رجل عَلّامة، ونَوّاحة، ومَدّاحة، ونسّابة، ورجل فَرُوقةٌ، أي كثير الفَرَقِ، وهو الخوف. ورجل مِعْزابة.

اسم المفعول

١ ـ ما هو وما دلالته:

هو اسم مشتق من الفعل، ويدل على الحدث ومفعوله، مثل: معلوم، ومكتوب، ومسلوب، ومُصَفّىً، ومُحترَم، فمعلوم، يدل على حصول العلم، وعلى الشيء الذي عُلِمَ.

٢ ـ اشتقاقه وصيغه:

يشتق اسم المفعول من الفعل المتصرف كاسم الفاعل، سواء أكان متعدياً أم لازماً، فإن كان فعله لازماً ذُكر بعد اسم المفعول منه حرف جر، تقول: معطوف عليه، ومستجار به، ومعفوٌّ عنه.

أ ـ صيغه من الفعل الثلاثي المجرد:

إذا كان الفعل ثلاثياً مجرداً اشتق منه اسم المفعول على وزن: **«مفعول»**، مثل: مفهوم، ومسجون، ومدروس، ومضروب. هذا إذا كان صحيحاً، فإن كان أجوف واوياً مثل: قال، ورامَ، وقادَ، كان اسم المفعول منه على مثال: مَقُول، ومَرُوم، ومَقُود. وإن كان أجوف يائياً مثل: باعَ، وعاش، وقاس، جيء به على مثال: مَبِيع، ومَعِيش، ومَقِيس. وإن كان الفعل ناقصاً يائياً مثل: قضى، ورمى، ونهى. جيء به على مثال: مقضيٌّ عليه، ومَرْمِيٌّ، ومَنْهِيٌّ عنه. وإن كان ناقصاً واوياً مثل: دعا، ودنا، وعدا، جيء به على مثال: مَدْعوٌّ، ومَدْنوّ منه، ومَعْدُوّ عليه.

إن صيغة «مفعول» إذاً هي الصيغة الأساسية لاسم المفعول من الثلاثي المجرد، ولكن هناك صيغ أخرى فرعية ليست قياسية، هي:

١ ـ فعيل:

وهي كثيرة جداً في اسم المفعول، وتدل على المبالغة غالباً، مثل: جريح، وطحين. فجريح، أبلغ من: مجروح، إذ لا يسمى الإنسان جريحاً إلا إذا كان مثخناً بالجراح، على حين قد يقال له: مجروح. إذا كان فيه جرح واحد. وبهذا تكون: طحين، أبلغ من: مطحون، وحميد، أبلغ من: محمود. ورجيم أبلغ من: مرجوم. ولعين أبلغ من: ملعون، وهكذا.

على أنها قد تخلو من معنى المبالغة، ولا تدل إلا على ما تدل عليه: مفعول، مثل: وليد، وقتيل، ودفين، وقرين.

٢ ـ فعول:

وهذه صيغة أخرى لمبالغة اسم المفعول، وهي قليلة الاستعمال بهذه الدلالة، من ذلك: رَكوب، وزبور، ولَبوس، وجَزور، وحَلوب.

٣ ـ فُعْلة:

وهي لمبالغة اسم المفعول أيضاً، يقال: رُجُلٌ ضُحْكَةٌ. أي يضحك منه الناس بكثرة، ورجل صُرْعة، أي يُصْرع بكثرة، ومن ذلك: لُعْنة، وسُبَّةٌ، وهُزْأة. وقد تخلو من معنى المبالغة مثل: غُرْفة، وأُكْلة، ومُضْغة، ونُسخة، ونُهْبة.

٤ ـ فِعْل:

وما وصل إلينا من أمثلة هذه الصيغة لا يدل على مبالغة، مثل: ذِبْح، بمعنى: مذبوح، وطِحْن، بمعنى: مطحون. ومنه: حِمْل، ومِسخ، وحِبٌّ.

٥ ـ فَعلٌ:

وهي لا تفيد المبالغة، منها: قَنَصٌ، بمعنى: مقنوص، وجَلَبٌ،

بمعنى: مجلوب، وولد، بمعنى: مولود.

٦ ـ فاعل:

ولا يُستدل على أنها تدل على «مفعول» إلا بالسياق مثل: (فهو في عيشة راضية). (القارعة: ٦) أي: مَرْضية. ومثل: (خلق من ماءٍ دافق) (الطارق: ٦) أي: مدفوق. ويقال: طريق سالك، أي: مسلوك. وتراب سافٍ، أي: مَسْفيّ، وسرّ كاتم، أي: مكتوم.

ب ـ صيغه من فوق الثلاثي:

ويكون مما زاد على ثلاثة أحرف بوزن الفعل المبني للمجهول بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وفتح ما قبل الآخر، مثل: مُصَفَّحٌ، ومترجَم، ومزخرَفٌ، ومعتدىً عليه، ومستجار به.

وقد يمنع الإعلال والإدغام من ظهور الفتح على ما قبل الآخر، مثل: مختار، ومُعان، ومُشاد به، ومحتاج إليه. ومحتلٌ، ومُستَردّ، ومعتدّ به.

وقد جاء من هذه الأفعال المزيدة على وزن «مفعول» مثل: أقره الله فهو مقرور، وأبرز الشيء فهو مبروز[١]. وقالوا: ناقة ذَلول، أي: مُذَلّلة. فجاؤوا به على: فَعول.

---

(١) يقال: أبرز الكتابَ، إذا نشره.

الصفة المشبهة

أ ـ ما هي وما دلالتها:

وهذه أيضاً من الأسماء المشتقة من الفعل، وتدل على صفة ثابتة أو كالثابتة في صاحبها، وهذا غالب لا مطرد. ومن الممكن أن نقسم هذه الصفات ثلاثة أقسام:

١ ـ خِلْقة جسدية ثابتة في صاحبها، مثل: طويل، وقصير، وجميل، ودميم، وأحور، وأعور، وأبيض، وأسمر.

٢ ـ صفة نفسية أو جِبِلّة فُطِر عليها صاحبها، مثل: شُجاع، وجَبان، وشَهْم، ووَغْدٌ، وكريم، وبخيل.

٣ ـ صفة عارضة غير ثابتة، ليست بخلقة ولا جبلة، مثل: سكران، وعطشان، وقريب، وبعيد، ومريض.

وإنما سميت «صفة مشبهة» لأنها تشبه اسم الفاعل في دلالته على موصوف بالحدث على سبيل الفاعلية، وتتصرف مثله في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث. وهي مثله أيضاً في سلوكها التركيبي، إذ تحل محل الفعل، وترفع فاعلاً.

ومع ذلك ليست مماثلةً له، لأنها غالباً ما تضاف إلى فاعلها، تقول: كريم الأصلِ، وطيب القلب، ونقي الضمير. فالأصل، والقلب، والضمير، كلها مضاف إليه في الإعراب، ولكنها في المعنى فاعل.

ب ـ اشتقاقها وصيغها:

تشتق الصفة المشبهة من الفعل الثلاثي المجرد اللازم، ويغلب عليها أن تشتق من فعل على باب: فَعُلَ، أو باب: فَعِل. لأن هذين البابين يدلان على اكتساب صفات ثابتة، أو على الأدواء الباطنة، والعيوب الظاهـرة، والجمال المرئي، أي على صفات ذاتية ثابتة أو كالثابتة.

على أن هناك صفات مشبهة اشتقت من فعلٍ على باب «فَعَل»، كما سوف نرى في عرضنا للصيغ.

أما صيغ االصفة المشبهة فكثيرة، إذ تبلغ زُهاء خمس عشرة صيغة، ودونك بيان كل منها:

١ ـ أَفْعَلُ ← فَعْلاء:

تشتق هذه الصيغة من فعل ثلاثي من باب «فَعِل»، مثل: عَمِيَ، فهو أَعْمى، وهي عمياء، وحَمِرَ، فهو أحمر، وهي حمراء، وهَيِف فهو أهيف وهي هيفاء. وتدل الصفات المشبهة من هذه الصيغة على:

ـ لون: مثل أحمر حمراء، وأسمر سمراء، وأخضر خضراء، إلخ...
ـ جمال ظاهر: أحور حوراء، وأدعج دعجاء، وأكحل كحلاء، إلخ...
ـ عيب ظاهـر: أعرج عرجاء، وأحول حولاء، وأصلع صلعاء...
ـ عيب نفسي: أحمق حمقاء، وأرعن رعناء، وأهوج هوجاء...

٢ ـ فَعْلان ← فَعْلى:

وتدل هذه الصفة على صفة عارضة، وتشتق من (فعِل) غالباً، وقد تشتق من (فَعَل) مثل: جاعَ فهو جوعان، وهي جَوْعى.

ويَدل بعض هذه الصفات على ثلاثـة أشياء متـداخلة هي: الخلو والامتلاء وحرارة الباطن. فالوصف (عطشان) يشير إلى خلو الجسم من الماء وحاجته إليه، وهذا خلو. ولكنه في الوقت نفسه يشير إلى إحساس نفسي غامر

يملأ النفس ويغمرها بالحرارة الباطنية، وهذا امتلاء وحرارة. وذلك مثل: عطِش فهو عطشان وهي عطشى، وثكل فهو ثكلان وهي ثكلى، وغضِبَ فهو غضبان وهي غضبى.

٣ ـ فعيل:

وتشتق هذه الصفة من باب «فَعُلَ» مثل: كرُم فهو كريم وهي كريمة، وظرفُ فهو ظريف وهي ظريفة، ومن ذلك: قصير، وجميل، ونبيل، ووسيم. وقد تشتق من (فعِل) مثل: بخيل، ومريض، ونشيط، ورشيد. وتشتق من (فَعَل) إذا كان مضعّفاً مثل: دميم، ولبيب، وخفيف، وجديد.

٤ ـ فَعِلٌ:

ويكثر اشتقاق هذه الصفة من (فَعِل) أو (فَعُلَ) مثل: فرِحَ فهو فرِحٌ وهي فرحةٌ، وتَعِب فهو تعِبٌ وهي تعبة. وفطِنَ فهو فطِنٌ وهي فطنة. وخَشُنَ فهو خشِنٌ وهي خشِنة. ومنها: مرِحٌ، وسمِجٌ، ومرِنٌ.

٥ ـ فَعْلٌ:

ويغلب على هذه الصيغة أن تشتق من (فَعُلَ) مثل: سَهُل فهو سَهْلٌ وهي سهلة، وعذُبَ فهو عذْبٌ وهي عذبة. ومثل: عَبْل، ونَهْد، ونَذْل، وجَعْد. واشتق بعضها من (فَعَل) المضعف، مثل: رَثٌّ، وعَفٌّ، وغَضٌّ، وجاءت من غير المضعف مثل: شاخَ فهو شيخ. كما اشتقت من (فعِل) مثل: وَعْرٌ، وسَرْحة، وسَبْطُ.

٦ ـ فُعال:

ويغلب عليها أن تأتي من (فَعُل) مثل: شُجاع، وفُرات، وأُجاج.

٧ ـ فَعال:

وتأتي من (فَعُلَ) مثل: جَبان، ورَزان، وجواد، ورَداح. ومن (فعِل) مثل: صَناع، وقَراح، وكَعاب، ومن (فَعَل) مثل: رَجاح.

٨ ـ ١١ ـ فَعَلٌ، فِعْلٌ، فُعْلٌ، وفُعُلٌ:

ومن الصفات ما يكون على (فَعَل) مثل: حَدَثٌ، وبطلٌ، وحَسَنٌ. أو على: (فِعْل) مثل: مِلح، وصِفْر، ورِخْو، ونِكْس. أو (فُعْل) مثل: حلو، ومر، وصُلب. أو (فُعُل) مثل: جُنُب، وجُرُز، وأُنُف.

١٢ ـ ١٣ ـ فَيْعِل وفَيْعَل:

من الأولى: سيد، وميت، ولين، وهين، وجيد. ومن الثانية: فيصَل، وصيرَف، وعَيْثم.

١٤ ـ فعول:

مثل: وَقور، ورؤوف، وحصور، ورَدُوح.

١٥ ـ فاعل:

وهذه كثيرة جداً في الصفة المشبهة، ولكنها تلتبس باسم الفاعل، وتتميز منه بأنها تشتق من (فعِل) اللازم، أو من (فَعُل)، وتدل على صفة ثابتة مثل: فاحم، وصارم، وحامض، وطاهر، وفارس، وكامل، وراشد، وسادر، وحاذق، وناشط، وباخل.

وجاء من (فَعَل) ماهر، ونابغ، وماتع (وتعني: شديد الحمرة، أو طويل).

صيغ مبالغة الصفة المشبهة

وللصفة المشبهة صيغ مبالغة أيضاً، أهمها: فُعال، وفُعّال، وفِعّيل.

أما (فُعال) فتختلف عن مماثلتها التي مرت بنا في الرقم (٦) من أرقام صيغ الصفة المشبهة، فهذه تكون مبالغة للصيغة (فَعِيل). تقول: هذا رجلٌ طويل. فإذا أردت أن تبين أنه كثير الطويل قلت: هذا رجلٌ طُوال. وتقول:

هذا وجه جميل، وذاك جُمال. وهذا عظيم وذاك عُظام.

وأما (فُعّال) فهي أكثر مبالغة من (فُعال)، وبهذا يكون لدينا ثلاث مراتب للمبالغة:

فعيل ← فُعال ← فُعّال.
طويل ← طُوال ← طُوّال.
كبير ← كُبار ← كُبّار.

على أن هاتين الصيغتين قد تكونان مبالغة لغير (فعيل) مثل: حُسّان، فهي مبالغة لِـ (حَسَن)، وقُراءّ، فهي مبالغة (قارىء) التي تعني الناسك ولا تعني الذي يقرأ. ومثل: ضُخام، فهي مبالغة لِـ (ضخم).

ومن صيغ مبالغة الصفة المشبهة (فِعّيل)، وهي تشبه ما رأينا في مبالغة اسم الفاعل، ولكنها ليست مبالغة هنا لصيغة من صيغ اسم الفاعل بل لصيغة من صيغ الصفة المشبهة مثل: سِكّير، مبالغة: سكران. وخِمّير، مبالغة خَمِر، وضِلّيل مبالغة: ضليل، وشِرير، مبالغة: شَرِير.

ملاحظات:

١ ـ هناك صفات مشبهة أخرى ليست من الصيغ السابقة مثل: القمطرير، وهو الغليظ الشديد، والسرمد، وهو الباقي. والفضفاض، وهو الواسع. ومن الصفات ما اشتق من فعل غير ثلاثي مثل: شديد، من: اشتد، ورفيع، من ارتفع.

٢ ـ قد يتحول اسم الفاعل واسم المفعول إلى صفة مشبهة، وذلك إذا أضيف الأول إلى فاعله، وأضيف الثاني إلى نائب فاعله، مثل: جاحظ العينين، واضح القبح. ومثل: مَشْبوبُ الضياء، محترَم الرأي.

٣ ـ قد تتحول الصفة المشبهة إلى اسم فاعل إذا دلت على حدث طارىء غير ثابت في بعض التراكيب. كأن نقول: مالك ضيّقَ الصدرِ في

عملك. فضيق الصدر هنا ليس ثابتاً بل هو عارض، لأنه محدود في العمل، وفي هذه الحال يحسن أن تقول: مالك ضائق الصدر في العمل، كما جاء في التنزيل: (فلعلك تاركٌ بعض ما يوحى إليك، وضائقٌ به صدرُك) (هود: ١٢).

اسم التفضيل

أ ـ ما هو وما دلالته:

هو اسم يشتق من الفعل أيضاً، ويكون على وزن «أَفْعَل»، ليدل على المفاضلة بين اثنين أو أكثر اشتركا في صفة وفَضَلَ أحدُهما صاحبه فيها، مثل: النمرُ أشرسُ من الأسد. والنيلُ أطولُ من الفرات. وامرؤ القيس أشعرُ من الأعشى.

ويستعمل أحياناً في غير هذا المعنى، كأن يجعل للمفاضلة في صفة نسبية غير بيّنة ولا مشهورة في المفضَّل والمفضَّل عليه، كأن يقال: الهرُّ أقوى من الفأر. والليلُ أطولُ من النهار. فليس الهر والفأر مما يعرف بالقوة، وكذلك لا يعرف الليل والنهار بالطول، والدليل أنك تستطيع أن تأتي بضد هذه الصفة فتجعلها موضع المفاضلة، فتقول: الهر أضعف من الفأر. والليل أقصر من النهار.

وقد تكون المفاضلة بين شيئين في صفة تتناقض مع ما يتصفان به في الواقع، كقوله تعالى: (قال: ربِّ السجنُ أحبُّ إليَّ مما يدعونني إليه) (يوسف: **٣٣**) والمعنى: السجن أقل بغضاً إليّ مما يدعونني إليه.

وقد يفقد اسم التفضيل معنى المفاضلة، وفي هذه الحال يجرد من (أل)، ولا يضاف إلى نكرة، ويكون له أحد معنيين:

١ ـ معنى الصفة المشبهة: كما في الآية الكريمة: (وهو الذي يبدأ

الخلق ثم يعيده، وهو أهوَنُ عليه) (الروم: ٢٧) أي هيِّن. وقال الفرزدق:

إن الذي سمك السماءَ بنى لنا بيتاً دعائمه أعزُّ وأطولُ

أي: دعائمه عزيزة وطويلة.

٢ ـ معنى اسم الفاعل: كقوله تعالى: (ربكم أعلم بما في نفوسكم) (الإسراء: ٢٥) أي: عالم بكم. ومنه قول الأحوص:

إني لأمنحكَ الصُدودَ وإنني قسماً إليك مع الصدود لأميلُ

أي: مائل إليك.

ب ـ اشتقاقه وصوغه:

يشتق اسم التفضيل ـ كما قلنا ـ من الفعل، وله صيغة واحدة في المذكر هي «أفعل»، مثل: أعظم، وأصغر، وأقصر. وصيغة واحدة في المؤنث هي «فُعْلى» مثل: صُغرى المدن، وكُبرى الأخوات.

وخرج على هذه الصيغة اسمان، هما: خير، وشر[1]، تقول: فلان خيرٌ من أخيه. والبطالةُ شرٌّ من المرض.

ج ـ شروط صوغه:

لا يصاغ اسم التفضيل إلا من فعل ثلاثي، متصرف، تام، مثبت، مبني للمعلوم، قابل للتفاوت، ليس الوصف منه على وزن «أفعل». مثل: أطيب، وأعلى. فالأول من الفعل: طاب، والثاني من: علا. وكلاهما استوفى الشروط السبعة. ومثل ذلك: أصدق، وأكذب، وأجمل، وأقبح، وأكرم، وأبخل، وأَجَلُّ، وأشَدُّ، وأسمى، وأحلى.

وقد خرج على هذه القواعد ما يلي:

١ ـ يقال: إنك أتقن للعمل من أخيك. اشتق (أتقنُ) من الفعل الثلاثي

(١) ذكروا معهما «حَبّ» بمعنى: أحب. ولم يأت في النثر، وجاء نادراً في الشعر، ولا قيمة له

المزيد فيه حرف «أتقنَ». وقالوا مَن (أخطأ): هو أخطأُ لهدفه منك، وقالوا من (أصاب): هو أصوبُ رأياً من غيره.

٢ ـ وقالوا: أزهى من الغراب. فاشتقوا اسم التفضيل من الفعل المبني للمجهول «زُهِيَ». وقالوا: هو أَجَنُّ منه. فاشتقوه من «جُنَّ». وجاء في المثل: أشغلُ من ذات النحيين. فاشتقوه من: شُغِلَ.

٣ ـ وقالوا: هو أَحْمقُ منه. فاشتقوه من: حَمِقَ. والوصف منه: أَحْمق. وقالوا أيضاً: هو أرعنُ منه. اشتقوه من: رعِن، والوصف منه: أرعن. وجاء في الحديث النبوي عن جهنم: «... أتُرَوْنها حمراءَ كناركم هذه، لهي أسودُ من القار»[١]. فجاء اسم التفضيل من الفعل: سَوِدَ، والوصف منه: أسود. وجاء في الحديث عن حوض الجنة: «... ماؤه أبيض من اللبن، وريحه أطيب من المسك»[٢].

د ـ ما خالف الشروط:

إذا كان الفعل جامداً، أو منفياً، أو ناقصاً، فلا يصاغ منه اسم التفضيل البتة[٣]، أما إذا خالف الشروط الأخرى فيمكن صياغة معنى التفضيل منه بأسلوب غير مباشر، وذلك بأن نأتي منه بمعنى المفاضلة باستخدام اسم التفضيل من الفعل «كَثُرَ» أو مما في معناه، ثم نأتي بمصدر الفعل المخالف منصوباً بعده على التمييز. مثل: هذه الطريقُ أكثرُ امتداداً من تلك، ولكنها أقلُّ التواءً. وهذا الحقل أشدُّ خُضرةً من سائر الحقول. فقد أتينا بالمفاضلة من الأفعال: امتدَّ، والتوى، وخَضر. والأول والثاني ليسا ثلاثيين مجردين، ويأتي الوصف من الثالث على وزن: أفعل.

---

(١) انظر: شرح الموطأ: ١٥٦.
(٢) انظر: المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي (بيض).
(٣) أجاز ابن مالك أن يقال: هو أشد كوناً. انظر كتابه: شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ. ص: ٧٥٧ وما بعدها.

وإذا كان الفعل مبنياً للمجهول جاز أن نستخدم معه هذا الأسلوب إذا أُمِنَ اللبس، مثل: هو أكثر زُهوًّا، أو جنوناً، أو عِنايةً. ولكن لا يجوز أن نصوغه من: ضُرِبَ، بمثل: هو أشد ضرباً... لأن معنى البناء للمجهول لا يظهر بل يظهر عكسه.

وإذا كان الفعل غير قابل للتفاوت لا يجوز استخدام: أكثر، أو أشد، أو ما يؤدي معناهما، بل نستخدم أفعالاً أخرى تختلف معانيها، مثل: فلان أفجعُ موتاً، وأقبح عمىً. فالمفاضلة هنا في أثر الموت لا في درجته، وفي شكل العمى لا في مداه.

اسما المكان والزمان

هناك صفة صرفية أخرى تدل على مكان حصول الحدث أو زمانه، مثل (مَجْرى) في قولنا: انحدرت المياهُ في مَجْرى ضيق. ومثل (مُنْصَرَف) في قولنا: الساعةُ الثانية مُنْصَرفُ الباعة. فإن دلت هذه الصفة على مكان الحدث قيل لها: اسم مكان. وإن دلت على زمانه قيل لها: اسم زمان.

وهي ـ كما يتضح لك ـ اسم مشتق من الفعل، كاسم الفاعل وغيره من المشتقات، وقد تشتق من اسم جامد كما سوف نرى.

أ ـ الصياغة:

١ ـ من الفعل الثلاثي:

يكون اسم المكان أو الزمان على إحدى صيغتين إذا اشتق من فعل ثلاثي، هما: مَفْعَل، ومَفْعِل. فمتى يكون على الأولى، ومتى يكون على الثانية؟.

ـ مَفْعَل:

يكون اسم المكان أو الزمان على هذه الصيغة إذا كان الفعل المضارع من الثلاثي المجرد مفتوحَ العين أو مضمومها، كما ترى في الجدول التالي:

ـ مَسْبَح ← يسبَحُ.
ـ ملعَب ← يلعَبُ.

- مقعَد ← يقعُدُ.
- مكتَب ← يكتُب.

وكذلك يكون أيضاً إذا أخذ من فعلٍ معتل اللام، مثل:

- مجرى ← جرى يجري.
- مشتى ← شتا يشتو.
- منأى ← نأى ينأى.

ويدخل في مضموم العين مثل: زار يزور، وقام يقومُ، وجال يجول، فأسماء المكان أو الزمان منها: مَزَار، ومَقام، ومَجال. ويدخل فيه أيضاً مثل: يرُدُّ، ويشُدَّ، ويَحُلُّ، تقول منها: مَرَدٌّ، ومَشَدٌّ، ومَحَلٌّ.

وكثيراً ما تلحق تاء التأنيث بهذه الصيغة فيقال: مدرسة، ومحطة، ومقبرة، ومَطبعة، ومَغارة، ومَفازة، ومَشْتاة.

- مَفْعِل:

ويكون اسم المكان أو الزمان على هذه الصيغة إذا كان الفعل المضارع من الثلاثي المجرد مكسور العين، كما ترى في:

- منزِل ← ينزِلُ.
- مجلِس ← يجلِسُ.
- مصرِف ← يصرِف.
- مهبِط ← يهبِطَ.

ويكون كذلك إذا كان الفعل مثالاً واوياً أو أجوفَ يائياً، مثل:

- مورِد ← وَرَدَ يرِدُ.
- موقف ← وقف يقِف.
- مَبيت ← بات يبيتُ.
- مَصِيف ← صاف يصيفُ.

وخرج على هذه القاعدة بعض الأسماء، فجاء بعضها على (مفعِل) وتقتضي القاعدة أن يكون على (مَفْعَل)، مثل: مشرِق، ومغرِب، ومنبِت، ومسجِد، ومسقِط، ومطلِع، ومَنْسِك. وجاء بعضها على (مفعَل) وكان يجب أن يكون على (مفعِل) مثل: مَدَبٌّ، ومَزَلَّةٌ، وقالوا: مَوْضَع.

ـ «مَفْعَلة» لاسم المكان:

وقد يشتق اسم المكان خاصة من اسم ثلاثي جامد على وزن «مَفْعلة» ليدل على المكان الذي يكثر فيه أفراد المسمى به، إذ قالوا: أرض مَأْسَدَةٌ. للتي يكثر فيها الأسود. ومَسْبَعة، ومَذْأبة، ومَسْمَكة، ومَتْرَبة، وملحمة، ومَقْثأة، ومَحْصاةٌ، ومَحْياة، للتي يكثر فيها السباع والذئاب والسمك والتراب واللحم والقِثاء والحصى والحيات.

٢ ـ من الفعل فوق الثلاثي:

وإذا اشتق اسم المكان أو الزمان من فعل يزيد على ثلاثة أحرف جاء على وزن اسم المفعول، إذ يكون بلفظ مضارعه المبني للمجهول، مع إبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وفتح ما قبل الآخر، كما في:

- مُستشفى ← يُسْتشفى.
- مستودَع ← يُسْتودَع.
- ملتقى ← التقى.
- مفترَق ← يُفترَقُ.
- مُنْعَطَف ← يُنعطَف.
- متنزَّه ← يُتَنَزَّه.
- مُصْطاف ← يُصْطاف.
- مُصَلّى ← يُصَلّى.

اسم الآلة

الكلمات التي تستعمل في تسمية الآلات، والأدوات، والأجهزة كثيرة جداً، وهي في لغتنا العربية قسمان:

١ ـ قسم قياسي ذو أوزان صرفية خاصة، يُعنى به علم الصرف.

٢ ـ وقسم غير قياسي تحفِلُ به المعاجم، وليس له أوزان خاصة تنتظم أفراده، مثل: فأس، وكأس، وقلم، وقدَحٌ، وإبْرة، وغِمد، وتُرْس، ورُمْح، ومُدْية، و . . .

أ ـ اسم الآلة القياسي:

ويختلف اسم الآلة القياسي عن غير القياسي من ثلاثة أوجه:

١ ـ إنه اسم مشتق، وغير القياسي جامد.

٢ ـ إنه لا يدل على الآلة المجردة، بل يدل بصيغته على الآلة، ويدل بجذره على الحدث، فالمِلْقط: آلة اللقط. والمنشار: آلة النشر، والمكنسة: آلة الكنس، وهكذا.

٣ ـ إنه قياسي، أي أن أبناء اللغة يستطيعون أن يصوغوا مثله وإن لم يسمعوه من قبل، ولم يكن مروياً في متن اللغة.

وكثير من أسماء الآلة حديث دعت إليه جِدَّةُ الحياة المعاصرة، وكثرة المخترعات، وهذا ما سوف نراه في الفقرات التالية.

ب ـ اشتقاقه وصيغه:

يشتق اسم الآلة من أحد ثلاثة أشيـاء:

١ ـ منه ما يشتق من فعل ثلاثي متعدٍ ليدل على آلة علاجية يستعين بها الإنسان في إيصال أثر عمله إلى مفعول خاص، مثل: منشار، ومفتاح، ومِضْرَب، ومكنسة.

٢ ـ ومنه ما يشتق من فعل ثلاثي لازم ليدل على آلة لا يصل أثر فعلها إلى مفعول خاص، بل تتصف بالقدرة الذاتية على عملٍ ما، مثل: مِصْعَد، ومِزمار، وسِراج، وسِنان.

٣ ـ ومنه ما يشتق من اسم جامد ليدل على أداة تختص به، مثل: مِخَدَّة، فهي مشتقة من الخد ومختصة به. والمِحْبرة، مشتقة من الحبر ومختصة به، ومِقلمة، مشتقة من القلم ومختصة به، ومِكحلة، مشتقة من الكحل ومختصة به(١).

أما صيغه التي ذكرها القدماء، والتي أضافها المحدثون، فيبلغ عددها سبعاً، هي:

١ ـ مِفْعال: ميزان، ومِجْداف، ومِسْواك، ومحراث.
٢ ـ مِفْعَل: مِبرد، ومِدفع، ومثقب، ومِنْجل.
٣ ـ مِفْعَلَة: مكنسة، ومِصْيدة، ومِدْخنة، ومِدْفأة.
٤ ـ فَعّالة: سيّارة، وطيارة، وغسّالة، وفتّاحة.
٥ ـ فِعال: قِطار، وزِناد، ولِجام، ولِثام.
٦ ـ فاعلة: قاطرة، وناقلة، وكاسحة، ورافعة.
٧ ـ فاعول: ناقور، وناقوس، وتابوت، وماعون.

* * *

---

(١) واشتق بعضها من أفعال غير ثلاثية مثل: مصفاة، ومِغلاق، ومِحْراك، ومنطقة. فالأول مشتق من: صَفّى، والثاني من: أغلق، والثالث من: حرَّك، والأخير من: انتطق.

وقد خرج بعضها على القياس مثل: مُدْهُن، وهي آلة الدَهْن. ومُنْخُل، وهي آلة النخل، ومُسْعُط، وهي تستعمل لوضع الدواء في الأنـف، ومُدُقّ، لآلة الدق. ومُكْحُلة، لآلة الكَحْل. ومُنْصُل، للسيف. وقد ذكر بعض النحاة أن هذه الكلمات ليست بأسماء آلة قياسية بل هي أسماء خاصة مثل: قلم، وسيف، وغيرهما.

المنقوص والمقصور والممدود

أ ـ الاسم المنقوص

لا يكون الاسم منقوصاً إلا إذا اجتمعت له ثلاث صفات: أن يكون معرباً لا مبنياً. وأن ينتهي بياء أصلية لا زائدة. وأن يكون الحرف الذي قبل يائه مكسوراً. مثل: القاضِي، والهادي، والمتعدي، والمحامي، والنادِي.

أما: الذي، والتي، وهذي. فليست بمنقوصة لأنها مبنية لا معربة، وأما: أخي، وأبي، وعمي. فليست منقوصة أيضاً لأن ياءاتها ليست أصلية، وأما: ظَبْيٌ، وجَرْيٌ، وأُخَيٌّ، فلأن الحرف الذي قبل الياء ساكن لا مكسور.

أ ـ أصل الياء:

وليست كل ياءٍ في الاسم المنقوص ياءً في الأصل، فقد تكون واواً، ويعرف هذا بالعودة إلى الفعل الماضي المجرَّد، فالياء في «الغازي» مثلاً أصلها واو، لأنه اسم فاعل من: غزا يغزو. وكذلك ياء «الداعي» لأنها من: دعا يدعو. والبادي، لأنه من: بدا يبدو. والعادي، لأنه من: عدا يعدو.

ومنه ما تكون ياؤه أصليةً غير منقلبة عن واو. كياءات: القاضي، والحامي، والهادي، والرامي. لأنها مشتقة من: قضى يقضي، وحمى يحمي، وهدى يهدي، ورمى يرمي.

ب ـ إثبات الياء وسقوطها:

تثبت ياء المنقوص في الحالات التالية:

ـ إذا كان محلىً بأل: مثل: يدعو الداعي إلى النادي.
ـ إذا كان مضافاً: مثل: هذا محامي الأسرة وقاضيها.
ـ إذا كان منصوباً: إنما جئتُ راضياً لا غازياً.

وتحذف ياء المنقوص في غير الحالات السابقة، كأن يكون مرفوعاً وغير محلى بأل، وغير مضاف، مثل: هذا حكم قاسٍ. ولا تركن إلى ساعٍ بالنميمة.

ج ـ تثنية المنقوص وجمعه:

لا يطرأ شيء في تثنية المنقوص على بنية المفرد، مثل: قاضيانِ، ومحاميانِ، وقاضيَيْنِ، ومحامَيْينِ.

أما جمعه جمعَ مذكرٍ سالماً فيقتضي حذفَ يائه وإضافةَ علامة الجمع مثل: قاضُونَ وقاضِينَ.

ب ـ الاسم المقصور

وكذلك لا يكون الاسم مقصوراً إلا إذا كان: مُعْرَباً لا مبنياً، وينتهي بألفٍ لازمة لا طارئة، مثل: الفتى، والثرى، والعصا، والصِّبا.

أما: هذا، وهنا، والأُلى، فليست مقصورة لأنها أسماء مبنية لا معربة. وإذا قلت: إنَّ أبا عليٍ مَعَنا. لا يكون (أبا) مقصوراً لأن ألفه طارئة باعتبارها علامة إعرابية، ولا تدل على معنىً من المعاني الصرفية، كألف التأنيث.

أ ـ أصل الألف:

إن ألف الاسم المقصور ثلاثة أنواع، وهي:

١ ـ ألف زائدة: وهي ألفٌ تدل على التأنيث مثل: سَلْمى، وليلى،

وذِكْرى، والسُّفْلى، والدُّنيا، وعطشى، وجَرْحى، وغَرْقى.

٢ ـ ألف منقلبة عن ياء: مثل: الهوى، والفتى، والعمى، والثرى، والندى، والقُرى، والكُنى.

٣ ـ ألف منقلبة عن واو: مثل: العصا، والقفا، والصِّبا، والرِبا، والحِجا، والعُلا، والمها، والقطا.

ب ـ تثنية المقصور وجمعه:

إذا ثني الاسم المقصور أو جُمع جمعَ مؤنثٍ سالماً عادت ألفه إلى أصلها إن وقعت ثالثةً، وقلبت ألفه ياءً إن وقعت فوق الثالثة، مثل: الفتى: الفتيانِ، والفتاة: الفَتَيات. وهُدى (اسم امرأة): هديانِ، وهديَيْنِ، وهديات. ورَنا (اسم امرأة): رنوانِ، ورنويْن، ورَنوات. ومستشفى: مستشفيانِ، ومستشفييْنِ، ومستشفيات. وحُبْلى: حُبْليانِ، وحُبْلَيَيْنِ، وحبليات.

وإذا جمع المقصور جمع مذكرٍ سالماً حذفت ألفه وأضيفت علامة الجمع، مثل: مصطفى: مصطفَوْنَ، ومصطفَيْنَ. والأدنى: الأدنوْنَ، والأدْنَيْنَ، والأعلى: الأعلَوْنَ، والأعلَيْنَ.

ج ـ الاسم الممدود

هو الاسم الذي ينتهي بألف ممدودة، وتتألف من ألف مقصورة تليها همزة قد تكون زائدة للتأنيث مثل: حسناء، وكحلاء، وحمراء، وعلياء، وشعراء، وعظماء. وقد تكون الهمزة أصلية من حروف الكلمة، ولكنها وقعت في التصريف بعد ألف زائدة مثل: خباء، وأجزاء، وأخطاء، وإنشاء. وقد تكون منقلبة عن ياء مثل: قضاء، ووَفاء، وبَقاء، وإباء، وأصداء. وقد تكون منقلبة عن واو، مثل: صفاء، وعلاء، وسماء، وأعداء، وأسماء.

تثنية الممدود وجمعه:

ـ إذا كانت همزة الممدود أصلية بقيت كما هي في التثنية والجمع،

مثل: ابتداء: ابتداءانِ، ابتداءَيْنِ، ابتداءات. وقُرّاء: (وهو الناسك، من: قرأ): قُراءانِ، قُراءَيْنِ، قراؤُونَ. قُرّائينَ.

- وإذا كانت همزته منقلبة بقيت أيضاً في المثنى والجمع مثل: بَنّاء بناءانِ وبَناؤون. وعَدّاء عداءان وعداؤون. ووَفاء (اسم امرأة): وفاءان، وفاءات. ويجوز في التثنية قلب الهمزة واواً مثل: وفاوان، وعَدّاوان.

- وإذا كانت همزته زائدة للتأنيث قلبت واواً في التثنية وجمع المؤنث مثل: حمراء حمراوان حمراوات. حسناء حسناوان حسناوات.

التصغيـــر

التصغير سمة تعبيرية من سمات اللغة العربية، فكما تعبّر بالصيغة اللفظية عن الحدث وفاعله ومفعوله وزمانه ومكانه وآلته، تعبر كذلك عن بعض المعاني النفسية بالصيغة.

غير أن التصغير يجمع بين وسيلتين من وسائل التعبير في اللغة، فهو إن شئت «صيغة» ذات دلالة، وهو إن شئت «لصق»، لأنه يوجب زيادة الياء في وسـط الكلمة، وهو يغير من حركاتها الداخلية.

أما أنه «صيغة» فلأنه ينحصر في ثلاثة أشكال لفظية لا يعدوها، هي: فَعُيْل، وفعيعِل، وفَعَيعيْل، ـ كما سترى ـ ولكل منها موضع خاص لا تقع فيه أختاها، وسنجد فيما يلي تفصيل ذلك.

أما المعاني التي تحملها ظاهرة التصغير في هذه اللغة فترتد جميعاً إلى النفس، وتتدخل فيها الحال الوجدانية، وهي لا تعدو الأمور الآتية:

١ ـ تصغير الحجم:

وقد يكون هذا مادياً كقولك: قرأت كتيّباً. أو: كتب الطفل سطيراً. أو مشى الغيم فويق الجبال. ففي المثالين الأول والثاني صغرت حجم الكتاب والسطر. وفي الثالث صغرت حجم المسافة المكانية بين رؤوس الجبل ومسار الغمام.

وقد يكون معنوياً، كما لو قلت: جئتُ قبيل الصباح أو بعيده، فأنت هنا تقلل من حجم المدة الزمنية، وهي ليست ذات جرم مادي.

٢ ـ تقليل العدد:

ويبدو هذا في كثير من الأمثلة، كقولك: لنا أُصَيْحَابٌ كرام. أو أعطيته دريهمات يسد بها رمقه.

٣ ـ معانٍ متضادة:

وتحمل صيغة التصغير معاني متناقضة، هي التحقير أو التعظيم، والكراهية أو التحبب، فلو أنك تأملت في تسمية جرير للأخطل: «الأخيطل»، وفي تسمية المتنبي لكافور: «كويفير» لعرفت أن الشاعرين إنما يعبران عن كراهيتهما للرجلين، ويقصدان إلى تحقيرهما.

وإلى جانب هذا نجد التصغير في تركيب آخر يفيد التهويل وتعظيم الشيء، وهذا واضح في قول لبيد:

وكل أناسٍ سوف تدخل بينهم دُوَيْهِيَةٌ تصفرّ منها الأناملُ

أفرأيت إلى الشاعر كيف ينقل التعبير من: داهية، إلى: دويهية؟ إنه يريد أن ينقل إليك رؤيته الخاصة لهذه الظاهرة، فيجد في عبارة التصغير خير ما يعبر عن هول هذه الداهية وكبرها.

وأحياناً ترى في التصغير ضرباً من ضروب االتعظيم الذي يصدر عن إعجاب ويقصد إلى المديح والثناء، أو إلى الفخر والتبجح. يقول عمر بن الخطاب عن ابن مسعود: «إنه كُنَيْفٌ ملىء علماً، ففي هذه العبارة كلمة «كنيف»، وهي تصغير الكنف، والكنف وعاء طويل يضع فيه التاجر متاعه، أو يضع فيه الراعي مقصه وحاجاته، ولا شك أنك تحس في كلمة عمر التعظيم لعلم ابن مسعود، والإعجاب به.

ومن هذا القبيل قول أحد الأنصار: «أنا جذيلها المحكك، وعُذيقها

المُرَجّب»(١) إنه لا يقلل من شأن نفسه، بل يدفعه الإعجاب بنفسه إلى لون من ألوان الفخر والتبجح.

ومن معاني التصغير ما يحمله قول الأب لابنه: يا بُنيّ، ولابنته: يا بنيَّتي فهو في ذلك يعبر عن حب لهما أو تحبب إليهما. وكذلك تجد هذا المعنى في تسمية الشعراء الغزلين لمحبوباتهم بالأسماء الآتية: بثينة، وسليمى، ولبينى، و... فهي تصغير: بثنة، وسلمى، ولبنى.

٢ ـ شروط التصغير:

التصغير تصريف يختص بالأسماء، أما الأفعال والحروف فلا تُصغَّر، إلّا أن علماء اللغة الذين استقروها من أفواه الفصحاء، رأوا العرب يصغرون فعلين من أفعال التعجب هما: ما أملح، وما أحسن. قال الشاعر:

يا ما أميلح غزلاناً شدنّ لنا ... من هؤليّاء بين الضال والسلم

والذي شجع العرب على تصغيرهما هو أنهما يشبهان اسم التفضيل في البناء اللفظي، وأنهما جامدان لا يتصرفان.

ولكن هل يحق لنا أن نصغر كل فعل من أفعال التعجب قياساً عليهما؟ اللغويون في ذلك قسمان: فريق أجاز القياس، فقبل مثل: ما أجيمل، وما أفيضل، وما أعيظم... وفريق منع ذلك، وقصره على الفعلين السابقين، ورأيه هو الصحيح.

وللأسماء المصغرة شروط، هي:

أ ـ أن تكون معربة، فالضمائر وأسماء الشرط والاستفهام، وكم الخبرية، لا تصغر لأنها مبنية، ولكن سمع من الفصحاء تصغير بعض المبنيات، فتحفظ ولا يقاس عليها، من ذلك أنهم صغروا المركب تركيب

(١) الجذيل: تصغير الجذل. وهو أصل شجرة تحتك به الإبل الجربى فتشتفي به. والعذيق: تصغير العذق وهو النخلة الحاملة للثمار. والمرجب: الذي بني حوله ما يشبه الحائط حتى يستند إليه فلا تكسره العواصف.

مزج، سواء أكان علماً أم عدداً، فقالوا: سُيَيْبويهِ، في تصغير سيبويه، وقالوا: أحيد عشر في: أحد عشر، وبعيلبك في بعلبك. وصغروا كذلك من أسماء الإشارة: ذا، وتا، وأولى، وأولاء، فقالوا: ذيّا، وتيّا، وهؤلياء، ـ كما رأيت في قول الشاعر السابق ـ وكذلك صغروا من الأسماء الموصولة: الذي، والتي، فقالوا: اللَّذَيا، واللَّتيا، كما ترى في قول سلمى بن ربيعة.

ولقد رَأَبْتُ ثأى العشيرةِ بينها وكفيت جانيَها اللَّتيّا والتي[1]

ب ـ والشرط الثاني أن يكون الاسم غير مصغر اللفظ، مثل: دريد، والكميت، والهُوَيْنى، والحميّا، وزهير.

جـ ـ أن يكون معناه قابلاً للتصغير، فالأسماء التي يلازمها التعظيم، كأسماء الله، والاسم الذي يدل على الشمول كلفظ: كل، أو الذي يدل على القلة بنفسه، كلفظ بعض، والأسماء المخصوصة في أزمنة معينة، كأسماء الشهور، وأيام الأسبوع، لأن هذه الأسماء غير قابلة للتعظيم.

٣ ـ أوزان التصغير:

للتصغير ثلاثة أوزان قياسية، هي:

أ ـ فُعَيْل: لتصغير الاسم الثلاثي المجرد، مثل: قُلَيْم، وقمير، ورجيل، تصغير: قلم وقمر ورجل.

ب ـ فعيعِل[2]: لتصغير الرباعي المجرد، والثلاثي المزيد بحرف، مثل: جعفر جُعَيْفِر، ومبرد مبيرد، ومجلس مجيلس، و. . . قال جرير:

وإذا لقيت مُجَيْلِساً من بارق لاقيت أطبع مجلس أخلاقاً

جـ ـ فعيعيل: لتصغير الاسم الذي على خمسة أحرف. ورابعه حرف

(١) رأبت: أصلحتُ. والثأى: الفساد. ويقال أيضاً: اللَّتيات في تصغير: اللاتي.

(٢) يغلب الصرفيون مثل: جعيفر على مثل: أحيمر، فيجعلون الوزن: فعيعل، على حين هو في مثل: أحيمر، أُفيعل.

علة كتصغير قنديل على: قنيديل، وعصفور على عصيفير، ومصباح على مصيبيح. وسلطان على سليطين.

٤ ـ أحكام التصغير:

١ ـ **ما لا يعتمد في التصغير**: تعتمد أوزان التصغير كما رأينا على عدد أحرف الاسم قبل تصغيره، إلّا أن هناك أحرفاً لا تعد من بناء الكلمة، وهي: ألف التأنيث الممدودة، تقول في تصغير حمراء: حميراء، وفي تصغير صفراء: صفيراء. فلم تعدّ الألف الممدودة حرفاً ذا شأن في التصغير، وإلّا كان يجب أن تصغّر على حميري، وصفيري[١]، كما تصغر عصفور على عصيفير.

وكذلك لا تعد تاء التأنيث من بناء الكلمة المصغرة، تقول في تصغير: حنظلة، حُنَيْظِلة.

ولا يعد في هذا أيضاً ياء النسب، والألف والنون الزائدتان[٢]، وعلامة التثنية، والجمع السالم، تقول في تصغير: عبقري، عبيقري، وفي تصغير عثمان عثيمان، وفي تصغير طالبين طويلبين، وفي تصغير خالدون، خويلدون وفي تصغير طالبات طويلبات.

وأضاف الصرفيون إلى هذا عجز الاسم المركب تركيباً مزجياً، أو تركيباً إضافياً، تقول في تصغير بعلبك، بعيلبك. وفي تصغير عبدالله، عبيد الله.

٢ ـ تصغير ما كان على خمسة أحرف:

أما ما كان على خمسة أحرف أصلية، فإنه لا يصغر إلّا بإسقاط الحرف

---

(١) يجب أن نميز هنا ما كانت الألف الممدودة فيه للتأنيث مما كانت فيه للإلحاق، مثل: علباء، (وهو عرق في العنق) وحرباء (وهو ذكر أم حبين) فهاتان تصغران على: فعيعيل، لأن الحرف الزائد في الإلحاق يعامل معاملة الأصل، تقول في التصغير: عليبي، وحريبي.

(٢) إلا إذا كانت الألف رابعة مثل: سرحان وسلطان، وتنقلب في جمع التكسير ياء: سراحين وسلاطين. ففية هذه الحال تصغر على: سريحين، وسُليطين.

الخامس منه، فيبقى على أربعة أحرف، وعند ذلك يصغر على: فعيعل. انظر الأمثلة الآتية:

ـ سفرجل سُفَيْرِج: أسقطت اللام الخامسة، وصغرت الكلمة على: فعيعل.

ـ فرزدق فُرَيْزِد: أسقطت القاف، ثم صغرت على فعيعل.

وقد يكون في الكلمة حرف زائد، مثل: عندليب، وعندئذ يطرح الزائد فتبقى الكلمة على خمسة أحرف أصلية: عندلب. ثم يطرح الخامس ويصغر على فعيعل فيصير: عُنَيْدِل.

٣ ـ تصغير ما فيه زيادة:

وقد يكون في الكلمة حرف زائد أو أكثر، وفي التصغير يحذف الحرف الزائد إذا كان عداد أحرف الكلمة به يزيد على أربعة، فتصغير: منطلق، مثلاً، على مطيلق. لأنك حذفت النون الزائدة، فبقيت الكلمة على أربعة أحرف.

أما إذا كان في الكلمة أكثر من حرف زائد، فليس من الضروري حذف ما زاد، ولكن يحذف من الأحرف ما يحذف، حتى تبقى الكلمة على وزن يمكن تصغيره، انظر المثال الآتي:

ـ اضطراب: لتصغيرها نحذف ألف الوصل من أولها، فتبقى الكلمة على خمسة أحرف، رابعها حرف مد، وبهذا تصغر على فعيعيل، فتقول: ضُطَيْريب.

٤ ـ تصغير ما انتهى بألف التأنيث المقصورة:

وإذا كان الاسم منتهياً بألف التأنيث المقصورة فله ثلاث أحوال في تصغيره:

أ ـ إن كانت ألفه رابعة مثل: سلمى، وحبلى، وكسلى، صغر على

«فُعَيْلى»، تقول: سُلَيْمى، وحُبَيْلى، وكُسَيْلى. وهكذا تصغر: ليلى، على: لُيَيْلى، والكبرى، على: الكُبَيْرى.

ب ـ وإن كانت الألف فوق الرابعة ومسبوقة بحرف مد مثل: حبارى، فلك في التصغير أن تقول: حُبَيْرَى، وأن تقول: حُبَيِّر. ففي الأولى حذف الحرف الزائد، فبقيت الكلمة على أربعة أحرف، وصار مثلها مثل ما قبلها (سليمى، حبيلى)، وفي الثانية حذفت الألف نفسها، فبقيت الكلمة على: حبار، أي على أربعة أحرف، فصغرتها على: فعيعل أيضاً.

جـ ـ وإن كانت الألف فوق الرابعة وغير مسبوقة بحرف مد، حذفت الألف، وجوباً، تقول في تصغير: سبطري ـ وهو نوع من المشي فيه تبختر ـ سُبَيْطِر.

٥ ـ تصغير ما فيه حرف علة:

وفي العربية كلمات فيها أحرف علة، ولكنها تختلف من حيث موقعه فيها، فقد يكون الحرف الثاني في الكلمة، وقد يكون الثالث، وقد يكون الرابع.

أ ـ فإن كان ثاني أحرف الكلمة حرف علة ردّ إلى أصله في التصغير لأنه يردّ الأصولَ على غرار جمع التكسير، انظر إلى الأمثلة التالية:

باب: تصغر على: بويب. لأن الألف فيها أصلها واو، لأنها تجمع على أبواب.

ـ مال: تصغر على: مويل، لأن الألف فيها أصلها واو، لأنها تجمع على أموال.

ـ ناب: تصغر على نييب. لأن الألف فيها أصلها ياء، لأنها تجمع على أنياب، وكذلك تصغر: بيت على بييت، لأن الياء أصل.

ـ موسر: تصغر على: مييسر. لأن الـواو فيها أصلها ياء لأنها من اليسر

وتقول: أيسر، ومثل ذلك تقول: مويزين، في تصغير ميزان، وقويمة في تصغير قيمة، ودويمة، في تصغير ديمة، وتقول: عُيَيب، في تصغير عاب، ومُيَيْقن في تصغير موقن. ولكن شذ تصغير: عيد على عييد، وبيضة على بويضة، وكان القياس في الأول أن يقال: عويد، لأنه من العودة، وفي الثاني أن يقال: بييضة.

على أن هناك كلمات فيها ألفات زائدة، أو ألفات لا تعرف أصولُها، وفي هذه الحال تنقلب الألف الزائدة أو المجهولة الأصل واواً، تقول في تصغير: شاعر، شويعر، فالألف هنا زائدة، ولذلك قلبت واواً، وكذلك في كل اسم فاعل مثل: كاتب، وقارىء، وعالم، و. . . تقول في تصغيرها: كويتب، وقويرىء، وعويلم، و. . . أما تصغير: عاج، فعلى: عويج، قلبت الألف واواً، وهي غير زائدة، ولكنها لا يعرف أصلها، أواو هو أم ياء.

ب ـ أما إن كان حرف العلة ثالثاً، فإنه يقلب ياء إن كان واواً في الأصل، وإن كان ياء يبق كما هو، تقول في تصغير: عصا، عصيّة، وكان الأصل أن تقول: عُصَيْوَة، ولكن إذا اجتمعت الواو والياء في كلمة، والأولى منهما ساكنة في الأصل، قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء الأخرى، وهذه قاعدة إعلالية مرت بك. وبهذا المقياس تصغر: دعوة على: دعيّة، أما جميل، فثالثه حرف علة، وهو ياء، وفي تصغيره نضيف ياء التصغير، وندغم الياءين بعضهما ببعض، فنقول: جميّل. ومثلها: عظيم عظيّم، وكبير كبيّر، وهكذا.

جـ ـ وأما إن كان حرف العلة رابعاً في الكلمة، فإنه لا يخلو من أن يكون منقلباً عن شيء أو غير منقلب، وقد يكون ألفاً مثل: منشار، أو واواً مثل: أرجوحة، أو ياء مثل قنديل، وفي هذه الحال يقلب ياء إن كان ألفاً أو واواً، ويبقى كما هو إن كان ياء، تقول: منيشير، في تصغير منشار، وأريجيحة في تصغير أرجوحة، وقنيديل، في تصغير قنديل.

وإن كان منقلباً عن أصل ردّ إليه، وطبقت عليه قوانين الإعلال، فتصغير

ملهى، على: مليهٍ. وقد اتبعت فيه الخطوات التالية:

ـ الألف فيه منقلبة عن واو، لأنه اسم مكان من اللهو، وفي التصغير ردت الواو إلى أصلها، فصارت الكلمة: مُلَيْهِوٌ.

ـ انقلبت الواو ياء لأنها متطرفة وما قبلها مكسور، فصارت: مليهِيٌ.

ـ حذفت الياء بعد تسكينها لالتقاء الساكنين، كما يحصل في كل اسم منقوص. فصارت: مليهٍ، كما يقال: قُوَيْضٍ، وغُوَيْزٍ.

٦ ـ تصغير ما حذف منه شيء:

في العربية كلمات حذفت منها أحرف، وظلت تستعمل على ما حذف منها، مثل: دم، ويد، وشفة، ومئة، والتصغير ـ كما قلنا من قبل ـ يرد الأصول المحذوفة، والأصول المنقلبة، وبهذا ترجع الواو إلى: دم، والياء إلى: يد. فنقول في تصغيرهما دميّ، ويُدَيَّة، ولكن طرأ عليهما قانون من قوانين الإعلال، وذلك على الشكل التالي:

دم: أصلها: دمو، وفي التصغير عادت الواو المحذوفة، فصارت: دُمَيْوٌ. فاجتمعت هي والياء في كلمة واحدة، والأولى منهما ساكنة، فقلبت الواو ياء وأدغمت في ياء التصغير، فصَارت الكلمة: دميّ.

يَد: أصلها: يدي، وفي التصغير عادت الياء المحذوفة، فصارت: يُدَيْي. ثم أدغمت في ياء التصغير، ثم أضيفت إليها تاء التأنيث، فقيل: يُدَيَّة. ومثلها تصغير (مئة) على: مُؤَيَّة.

أما شفة، فتصغر على: شفيهة لأن الهاء عادت إليها بعد الحذف.

وقد يكون في الكلمة حرف محذوف، وعَوَّض عنه حرف زائد، كما في: عِدَة، وزنة، ومقة، فهذه الكلمات مصادر للأفعال: وعد يعد، ووزن يزن، وومق يمق، وقد كانت في الأصل: وَعْدٌ، ووَزْنٌ، ووَمْقٌ. ولكن حذفت الواو وعوضت عنها تاء التأنيث فصارت: عدة، زنة، مقة، ففي التصغير يعود

الحرف المحذوف لأنه أصلي، وتصغر الكلمات على: وعيدة ووزينة ووميقة.

٧ ـ تصغير ما آخره حرف مبدل:

وإن كان الحرف الأخير من الكلمة مبدلاً من غيره، فإن التصغير يعيد الحرف الأصلي، ويحذف الحرف الطارىء، فتصغير: ماء، مثلاً: مويه، لأن الهمزة مبدلة من الهاء، والدليل على ذلك أنك تجمعه على مياه وأمواه، فعند التصغير ردت الهاء، وحذفت الهمزة. وكذلك تقول في تصغير: قضاء، قضيّ، لأن الهمزة مبدلة من الياء، فأعيد المبدل منه. وحصل الإدغام بين ياء التصغير الطارئة وياء العلة الأصيلة.

٨ ـ تصغير الاسم المركب:

وفي الاسم المركب يصغر الصدر فقط، سواء أكان التركيب للإضافة أم للمزج، نقول في تصغير أبي بكر: أبيّ بكر، وفي أم سعيد: أميمة سعيد، وفي بعلبك، بعيلبك، وفي معديكرب معيديكرب، وفي خمسة عشر، خميسة عشر.

ولكن سمع من العرب تصغير العجز من الكنى في بعض الأحيان. فقالوا: أم حبين، (وهي دويبة تشبه الحرباء)، وقالوا: أبو الحصين، للثعلب، ومن ذلك ما قاله المرار الأسدي في تصغير (أم الوليد):

أَعَلاَقَةً أمَّ الوُلَيِّدِ بَعْدَمَا ... أفنَانُ رأسِك كالثَّغامِ المُخْلِسِ

ولما كثر هذا المسموع من العرب، جعله بعض اللغويين ـ وهو الفراء ـ قياساً في الكنى.

٩ ـ تصغير المؤنث:

وإذا صغرت المؤنث الذي لا تظهر فيه علامة التأنيث، مثل: يد، وعين، وأذن، ودار، ونار، وسنّ، وجب أن تظهر علامتها في التصغير، فتقول في ذلك: يدية، وعيينة، وأذينة، ودويرة، ونويرة، وسنينة.

ولكن هذا يخضع لثلاثة شروط:

الأول: أن يكون الاسم المراد تصغيره على ثلاثة أحرف، سواء أكانت أحرفه كلها ملفوظة أم حذف أحدهما. كما في الألفاظ السابقة، أما «عقرب» فتصغر على عقيرب، لا على: عقيربة، لأنها على أكثر من ثلاثة أحرف.

الثاني: ألا يكون الاسم مشترك الدلالة بين التذكير والتأنيث، كما في: فرس، وأمثالها.

الثالث: ألا يوقع إلحاق علامة التأنيث باللبس، كتصغير: خمس، الدالة على مَعْدود مؤنث.

١٠ ـ تصغير الجمع:

الجمع نوعان: جمع قلة، وجمع كثرة، وأوزان الأول الغالبة هي: أفعُل، مثل: أكلُب، وأفعال مثل: أصحاب، وأفعِلة، مثل: أعمِدة، وأرغِفة، وفِعْلَة، مثل: غلمة، وأوزان الثاني لا تحصى هنا.

فإن كان الاسم المصغر من جموع القلة ومن أوزانه السابقة، فإنه يصغر بلفظ الجمع، تقول: أكيلب، وأصيحاب، وأعيمدة، وأريغفة، وغليمة.

أما إن كان من الجموع الأخرى، فإنه يردّ إلى مفرده، ثم يصغر، ثم يجمع جمع مذكر سالماً إن كان مذكراً، وجمع مؤنث سالماً إن كان مؤنثاً، تقول في تصغير: شعراء، شويعرون، وفي تصغير خطباء، خُطَيِّبون، وفي تصغير رجال، رجيلون. إذ رددت الجمع إلى المفرد، فصارت على التوالي: شاعر، خطيب، رجل. فصغرت شاعر على شويعر، وخطيب على خطيّب، ورجل على رجيل. ثم جمعت الكلمة جمع مذكر سالماً.

وكذلك تصغر: شواعر، على شويعرات، وكواتب على كـويتبات، وقصائد على قصيّدات، ومنائر على منيّرات، و. . .

٥ ـ شواذ التصغير:

قال العرب في تصغير إنسان أُنَيْسِيان، وفي تصغير عشية عُشَيْشِية، وفي تصغير غلمة أغيلمة، وفي تصغير صبية أصيبية، وفي تصغير بنين، أبينين وأبينون، بحسب الموقع الإعرابي، وكذلك صغروا ليلة على لييلية، ورجل على رويجل، ودرهم على دريهيم.

ـ أما «إنسان» فلا يخلو أن يكون اشتقاقه من النسيان أو من الإنس، فإن كان من الأول كان أصله: إنسيان، ثم حذفت الياء لكثرة الاستعمال، فصار لفظها إنسان، وفي التصغير تعود الياء المحذوفة فيصير: أُنَيْسِيان. وعلى هذا يكون التصغير قياساً غير شاذ.

أما إن كان الاشتقاق من الأنس، فإن تصغيره القياسي: أُنَيْسان، وزيدت الياء شذوذاً.

ـ وأما عشية فخطوات تصغيرها القياسي يجب أن يكون على الشكل التالي: تصغر على عُشيِّوة. ثم تقلب الواو ياء، فيجتمع ثلاث ياءات، فتحذف إحداهن تخفيفاً فتصير: عشيّة. ولكنها صغرت على عشيشية، كما قلنا شذوذاً لا قياساً.

ـ وغلمة وصبية جمعا قلة، وهو يصغر بلفظه، فيقال: غليمة وصبيّة، ولكنهم قالوا أيضاً: أغيلمة وأصيبية. فجمعوا على الكلمتين التصغير القياسي والتصغير الشاذ.

ـ أما قولهم: أبينون، فقياسه أن يقولوا: بُنَيُّون، لأن: ابن، أصله: بنو فعادت الواو في التصغير، ثم قلبت ياء وأدغمت في ياء التصغير، فصارت: بنيون.

ـ وكان قياس التصغير في ليلة: لييلة، وتصغير رجل رجيل، وتصغير درهم دريهم.

ولكنهم قالوا: رويجل أحياناً، لأنهم يستعملون لفظ «رجل» بمعنى راجل، فجعلوا تصغيرها على رويجل، لأنهم لمحوا فيها المعنى، وقالوا: دريهيم وقالوا دريهِم، أما الأولى فقد تكون على بعض اللهجات العربية التي تقول: دِرْهام.

٦ ـ تصغير الترخيم:

الترخيم مصطلح من مصطلحات النحو والصرف. يعني في بحث المنادى حذف حرف أو أكثر من نهاية الاسم المراد نداؤه، ويعني في بحث التصغير تجريد الاسم المراد تصغيره من أحرفه الزائدة، وذلك على الشكل التالي:

١ ـ على وزن فعيل:

لتصغير، شاعر، تصغير ترخيم، نحذف الحرف الزائد وهو الألف، فتبقى الكلمة على ثلاثة أحرف، فتصغر على: فعيل، فتصير: شُعَيْر. وعلى هذا الشكل تصغر: حامد على حميد، وعالم: على عليم، وضارب: على ضريب.

والمسموع من هذا قولهم: رويداً. فهو تصغير ترخيم للمصدر: إرواد، لأنه من الفعل أرود. فلما حذفت الهمزة قبل الفاء، والألف بعد العين، بقيت الكلمة على: رود، فصغرت على: رويد.

وكذلك قالوا: زُهَيْر. فهو تصغير «أزهر»، حذفوا الهمزة، فبقيت الكلمة على ثلاثة أحرف، فصغرت على «فُعَيل». ومثل ذلك قولهم: سُوَيد، في تصغير «أسود».

٢ ـ على وزن: فعيعل:

وقد تبقى الكلمة بعد حذف زوائدها على أربعة أحرف، وعند ذلك تصغر كما يصغر الاسم الرباعي، فتصغير: عصفور، عُصَيْفِر، وتصغير: مفتاح، مفيتح، وتصغير قرطاس: قريطس، وهكذا.

النّسب

ـ ما هو؟

هو إلحاق ياء مشددة في آخر الاسم، وكسر ما قبلها، مثل: دمشقي، في النسبة إلى دمشق، وحمصي في النسبة إلى حمص.

وفي النسبة معنى الوصف، فقولك: دمشقي، يعني: رجلاً منسوباً إلى دمشق. ولذلك رفع الاسم المنسوب نائب فاعل، فإذا قلت: هذا رجل يمنيّ ثوبه. كان «ثوبه» نائباً عن الفاعل، والعامل فيه الاسم المنسوب قبله.

وأحياناً ينسب إلى الصفة نفسها، وحينئذ تعني المبالغة، كما في قول العجاج:

أطــربــاً وأنــتَ قِــنّــســرِيٌّ   والــدهــرُ بــالإنـسـانِ دَوّارِيٌّ

فقد أدخل ياء النسبة إلى «دوار» وهي صيغة مبالغة، فزادها مبالغة.

ب ـ طرائق النسبة:

١ ـ النسبة إلى ما فيه تاء مربوطة:

إذا نسبت إلى اسم فيه تاء التأنيث وجب أن تحذفها منه، وتضيف إليه ياء النسبة، ففيَ النسب إلى شجرة، وخالدة، وفاطمة، تقول: شجريّ، وخالدي، وفاطمي. ولا يقال: شجرتي، وخالدتي. وفاطمتي.

٢ ـ النسبة إلى الممدود:

والهمزة في الاسم الممدود تختلف بين اسم وآخر.

ـ فإن كانت الهمزة زائدة للتأنيث، قلبت واواً في النسبة، تقول في النسب إلى حمراء، وصحراء، وأربعاء، حمراوي، وصحراوي، وأربعاوي. إلا إذا سبقت الألف بواو فحينئذ تبقى همزة مثل: عَشْوائي، وشَعْوائي.

ـ وإن كانت منقلبة عن واو أو ياء، فلك فيها وجهان: إن شئت قلبتها واواً، وإن شئت تركتها همزة. تقول في النسب إلى كساء، وقضاء: كساوي وكسائي، وقضاوي وقضائي.

ـ أما إن كانت الهمزة أصلية، فإنها تبقى على ما هي عليه، فالنسبة إلى: قُرّاء ـ وهو الناسك المتعبد ـ قرائي، والنسبة إلى وُضّاء ـ وهو ذو الوجه الجميل الوضيء ـ وُضائي، وتقول: ابتدائي، وإنشائي، وخِبائي.

٣ ـ النسبة إلى ما انتهى بألف:

وهذا لا يخلو من أن تكون الألف فيه للتأنيث، أو للإلحاق، أو أصلية.

ـ فإن كانت للتأنيث أو للإلحاق، ووقعت رابعة أو خامسة، حذفت، إلا إذا كانت الكلمة ساكنة الحرف الثاني والألف رابعة، تقول في النسبة إلى حُبارى: حباريّ، وألى جَمَزَى، وهو ضرب من السير. جمزيّ، وإلى بَرَدى بردِيّ.

ولكن هذا يختلف إذا كان الحرف الثاني ساكناً والألف رابعة، إذ يجوز أن تقول في النسبة إلى حبلى وذكرى ودنيا: حبليّ، وذكري، ودنيي، ويجوز أيضاً أن تقلب الألف الرابعة واواً فتقول: حُبْلَوي، وذكروي، ودنيَويّ، ويجوز وجه ثالث هو أن تقول: حبلاوي، وذكراوي، حملاً للكلمة على ما في آخره ألف التأنيث الممدودة كحمراوي، وحوراوي.

ـ وإذا كانت الألف أصلية قلبت واواً إن كانت ثالثة مهما يكن أصلها،

تقول في النسبة إلى عصا: عَصَوِيّ، وإلى فتى: فَتَوِيّ. وعلة قلبها واواً في كل الأحوال مراعاة الخفة اللفظية، والنفور من الثقل، ذلك أن الكلمة تنتهي بياءين، هما ياءا النسب، فلو قلبت الواو ياء لاجتمعت ثلاث ياءات، وما قبلها حرفان متحركان، وهذا يجعل اللفظ بالغ الثقل، فإن قلب الحرف الثالث واواً من دواعي تخفيف اللفظ. أما إن كانت رابعة فيجوز وجه ثان هو حذف الألف تقول في النسبة إلى ملهى: ملهويّ وملهيّ. أما إن كانت خامسة فليس له إلا وجه واحد هو الحذف، كقولك في النسبة إلى مصطفى: مصطفيّ وإلى المستشفى: مستشفيّ.

٤ ـ النسبة إلى ما انتهى بياء:

ولا يخلو هذا أن يكون اسماً ناقصاً، أو منتهياً بياء مشددة، أو منتهياً بياء قبلها حرف ساكن.

ـ فإن كان الاسم المنقوص ثلاثياً مثل الشّجي، والحمي، قلبت الياء واواً، وفتح ما قبلها، نحو: الشجَوِيُّ، والحَمَوِيُّ.

وإن كانت الياء رابعة في الكلمة جاز قلبها واواً، وجاز حذفها، تقول في النسبة إلى القاضي: قاضَوِي، وقاضيّ. وتقول في الغازي: غازي وغازوي.

وإن كانت الياء فوق الرابعة حذفت وجوباً، وأضيفت ياء النسبة، تقول في النسبة إلى المعتدي: معتدِيّ، وإلى المهتدي: مهتديّ، وإلى المتجافي: متجافي.

ـ أما إذا كان الاسم منتهياً بياء مشددة، فإنها تحذف وجوباً إذا كانت مسبوقة بأكثر من حرفين، فالنسبة إلى كرسيّ: كرسيّ، وإلى شافعيّ: شافعيّ. وهذه الياء المشددة في المنسوب منهما ليست هي الياء الأولى ولكنها التي تضاف في النسب.

وإن كان قبل الياء المشددة حرف واحد، كان لا بد من أن تكون الياء الأولى من أصل واوي، أو من أصل يائي، وفي كلتا الحالتين تقلب الياء

الثانية واواً، أما الياء الأولى فإن كانت في الأصل منقلبة عن واو عادت واواً، وإن كانت ياء حافظت على نفسها، تقول في طيّ: طَوَوِيّ. وفي حيّ: حَيَوِيّ.

- وإن كان آخره ياء وقبلها حرف ساكن مثل: ظَبْي، رَمْي، فإن الياء هذه تبقى وتضاف بعدها ياء النسب المشددة، تقول: ظبيّ، ورميّ.

وإن كان بعد الياء تاء التأنيث المربوطة، مثل: ظبية، ورمية، فإن الأكثر والأصح أن يقال في النسب أيضاً: ظبيي، ورميي. ولكن أجاز بعض النحويين الصرفيين كيونس أن يقال: ظَبَوِي، وَرَمَوَي[1]، لأنه سمع في: قرية قَرَوِيّ.

٥ ـ النسبة إلى ما كانت فيه الياء المشددة قبل الآخر:

وهذه الياء إما أن تكون حركتها الكسر، مثل: طيِّب، وميِّت، وحُمِيِّر. وإما أن تكون حركتها الفتح، مثل: مبيَّن، ومعيَّن.

فإن كانت الياء مكسورة حذفت الياء الثانية المتحركة من المشددة، ثم أضيفت إلى آخر الكلمة ياء النسب مثلب: طَيْبيّ، ومَيْتيّ، وحُمَيْري.

أما إن كانت الياء مفتوحة فلا حذف البتة، تقول: مُبَيَّنيّ، ومعيَّنيّ.

٦ ـ النسبة إلى ما حذفت لامه:

في العربية كلمات حذفت لاماتها لغير علة، منها أب، وأخ، ويد، ودم، وفم، وسنة، وظبة، و. . .

وهي قسمان: قسم تعود لامه في المثنى، وجمع المؤنث السالم، مثل: أبوان، أخوان، أخوات، سنوات. وقسم لا تعود إليه اللام فيهما، مثل: يدان، دمان، فمان، ظبات.

---

(١) يعلل ذلك بعض النحويين بأن التاء لما حذفت تغير الاسم، وعندهم أن التغيير يؤنس بالتغيير، ولهذا قلبت الياء واواً في مثل: ظبية، ولم تقلب في ظبي.

وفي النسبة إلى القسمين تعيد اللام المحذوفة، تقول: أبويّ، أخوي، دمويّ، فموي، سنوي، ظبوي، ولكنك تعيدها وجوباً فيما عادت إليه في المثنى وجمع المؤنث، وجوازاً فيما لم تعد إليه فيهما، أي: لك أن تقول: دميّ، يديّ، ظبيّ. وليس لك أن تقول: أَبِيّ، أَخِيّ.

وها هنا ملاحظة، فبعض الكلمات لاماتها ذات وجهين، مثل: سنة، فمرة تعاد هاء، ومرة تعاد واواً، يقولون في الفعل: سانَهْتُ، وفي الجمع يقولون: سنوات. وفي مثل هذا لك أن تقول في النسب: سنهيّ[1]، ولك أن تقول: سنوي.

وهناك قسم ثالث مما حذفت لامه، مثل: ابن، واسم، ففي هذا جيء بهمزة الوصل عوضاً من المحذوف، ولك في النسبة إلى أمثال هذه الكلمات أن تبقي على الهمزة مع حذف اللام، فتقول: ابنيّ. اسميّ. ولك أن تعيد اللام. وتحذف الهمزة فتقول: بَنَويّ، وسَمَويّ، بكسر السين أو ضمها[2].

٧ ـ النسبة إلى ما حذفت فاؤه:

وهذا نوعان: نوع تكون اللام فيه حرفاً صحيحاً غير معلول، مثل عدة، وصفة، وزنة، وأصلها: وعد، ووصف، ووزن. ونوع آخر تكون فيه اللام حرف علة، مثل: شِية، وأصلها: وَشْيٌ، وَدِية، وأصلها: وَدْيٌ.

فالنسبة إلى النوع الأول لا ترد الفاء المحذوفة، فلا تقول: وَعْدي، ووصفيّ، ووزني، بل تقول: عِدِي، وصِفيّ، وزِني.

أما النوع الثاني فلا بد فيه من إعادة الفاء المحذوفة، تقول: وِشَويّ، ووِدَوِيّ.

---

(١) ويجوز في هذا الوجه: سنِيّ، لأن الهاء لا تعود في الجمع أو المثنى.

(٢) لأن الكلمة تلفظ: سِمٌ وسُمٌ، قال الراجز:

باسم الذي في كل سورة سُمه

٨ ـ النسبة إلى الجمع:

الجمع كذلك نوعان، نوع تراه على معناه وقت النسبة، مثل: فرائض، شعراء، دول، ونوع آخر يفقد دلالته على الجمع وقت النسبة، إذ يكون اسم علم، مثل: الأنصار، والأنمار، فالعلمية هنا ذهبت بمعنى الجمع.

وفي النوع الأول يرد الجمع إلى مفرده وينسب إليه، تقول: فرضي، وشاعري، ودَوْلي، أما النوع الثاني فيعامل معاملة المفرد، فتقول: شاعر أنصاري، ورجل أنماري.

٩ ـ النسبة إلى المركب:

المركب ثلاثة أنواع: تركيب مزجي، وتركيب إسنادي، وتركيب إضافي، ويختلف النسب في هذه الأنواع اختلافاً يسيراً جداً.

ـ ففي التركيبين الأول والثاني، ننسب إلى الجزء الأول، نقول في النسبة إلى: أذربيجان: أذْربي، وإلى بعلبك: بَعْلي، وإلى معديكرب: معدي، وإلى تأبط شراً: تأبطي، وإلى بَرَقَ نحره: بَرَقي.

ـ وإذا كان التركيب تركيب إضافة، والمضاف فيه (ابن) أو (أبو) وما شابههما، ويعرف بالمضاف إليه، نسبنا إلى الجزء الثاني، فالنسبة إلى: ابن الزبير: زبيري، وإلى أبي بكر: بكري.. وإذا لم يكن في النسبة إلى أحد جزأيه لَبْسٌ نسبنا إليه، نقول: امرئي، في النسبة إلى امرىء القيس، وقيسي، في النسبة إلى: عبد القيس.

١٠ ـ النسبة إلى فَعِيلة وفَعولة:

أ ـ أطال علماء الصرف الكلام على النسبة إلى فعيلة وفعولة. فذكر بعضهم أن القياس في ذلك حذف الياء أو الواو، تقول في النسب إلى: ربيعة وحنيفة، رَبَعي وحَنَفي، وفي النسب إلى شَنُوءة وحَلوبة. شَنَئي وحَلَبي. ولما رأوا بعض ما سمع من العرب يخرج على هذه القاعدة عدوه شاذاً، بل إن

أحدهم وهو يونس بن حبيب ـ يراه قليلاً خبيثاً[1]، وذلك مثل سَلِيمي في النسبة إلى سليمة، وعَمِيري، نسبة إلى عَمِيرة. وهما اسمان لقبيلتين. وجمعوا معهما قول العرب: سليقي، نسبة إلى السليقة، كقول الشاعر:

ولست بنحوي يلوك لسانه ولكن سليقيّ أقول فأعرب

ب ـ وقد استثنى هؤلاء النسبة إلى ما كان مضاعفاً مثل شديدة فلم يجيزوا حذف الياء، لأنهم لو حذفوها اجتمعت دالان فيقال: شَدَدِيّ، وهذا ثقيل، فلما كرهوا ثقله أثبتوا الياء للتخفيف.

جـ ـ ومثل ذلك فعلوا فيما كانت عينه حرف علة، مثل: طويلة، فقالوا: طويلي. لأنهم لو حذفوا الياء لتحركت الواو وما قبلها مفتوح، وهذا يؤدي إلى قلبها ألفاً.

د ـ وهناك صرفيون آخرون، قبلوا هذا في فعيلة، ولم يقبلوه في: فعولة. وعدوا قول العرب في: شنؤة، شنئي، شاذاً لا يقاس عليه، وجعلوا النسب إلى مثل: حلوبة، حلوبي، وعدوة: عَدُويّ.

هـ ـ وفرق بعض المتأخرين ـ وهو ابن قتيبة[2] ـ في هذا بين ما كان اسم علم مشهور. وما لم يكن علماً. ففي العلم تقول قياساً: حنفي وربعي وثقفي، وفي غيره تثبت الياء قياساً مثل: طبيعي وبديهي، وسليقي، نسبة إلى طبيعة وبديهة وسليقة.

و ـ والواقع أن الصرفيين هنا أقاموا كلامهم على الأقيسة الذهنية، ولم يستقروا كلام العرب النثري خاصة، ففيه ما يدل على اضطراب هذا الأصل في العربية وعدم استقراره على حال، يدل على ذلك أشياء كثيرة ودونك مثالاً واحداً منها:

---

(١) انظر كتاب سيبويه ٢/٧١. (بولاق).
(٢) انظر كتابه: أدب الكاتب ٢٢١.

قالوا في النسب إلى المدينة ـ وهي التي غلب عليها هذا الاسم ـ مدني، وقالوا أيضاً: مديني، فإذا نسبوا إليها رجلاً أو ثوباً قالوا: مدني. هذا كله إذا أريد من الكلمة العلمية، أما حين يراد منه ما يقابل القرية، فالنسبة إليه عندهم: مديني.

١١ ـ النسبة إلى فُعَيْلة:

تأتي الأسماء على هذه الصيغة مضاعفة، أي: تكون عينها ولامها حرفاً واحداً، وغير مضاعفة، فمن الأولى: أميمة، ومن الثانية جهينة، فإذا نسبت إلى النوع الأول بقيت الياء فقلت: أميمي، وإذا نسبت إلى النوع الثاني حذفت الياء وقلت: جُهَني، ومثله: أموي في النسبة إلى أمية، ومُزَني في االنسبة إلى مزينة.

١٢ ـ النسبة إلى فَعِيل وفُعَيْل:

وهاتان الصيغتان قسمان: قسم تكون اللام فيه حرف علة، مثل: عَدِي وقُصيّ، وقسم آخر تكون اللام فيه حرفاً صحيحاً، مثل: عَقِيل، وعُقَيْل. فإذا نسبت إلى اسم من القسم الأول وجب عليك حذف الياء، تقول: عدويّ، وقصوي وذلك باتباعك الخطوات التالية:

- خففت الياء المشددة، من الكلمة، فصارت: عدي، وقصي.
- بقيت الكلمة على ثلاثة أحرف، والياء فيها ثالثة.
- قلبت الياء واواً ـ كما هي القاعدة[١] ـ وأضيفت ياء النسب. أما إذا نسبت إلى اسم من القسم الثاني فإنك تبقي الياء، تقول: عَقِيليّ، وعُقَيْليّ.

غير أن هذه القاعدة تشبه ـ من حيث الاضطراب ـ ما جاء في النسب إلى: فَعِيلة وفُعَيْلة، فقد قال العرب في النسب إلى قريش: قرشيّ، وإلى هذيل: هذليّ، وإلى ثَقِيف: ثقفي، وإلى سليم: سلمي، وكان الاطراد في

(١) انظر الفقرة الرابعة من طرائق النسب.

القاعدة والقياس أن تبقى الياء، لأن لامات هذه الكلمات صحيحة غير معتلة.

١٣ ـ النسبة إلى الثلاثي المكسور الثاني:

وإذا نسبت إلى اسم ثلاثي مكسور العين فتحت في النسب عينه، وأضفت ياء النسب، تقول في النسب إلى نَمِر: نَمَري، وإلى مَلِك: مَلَكيّ، وإلى دُئِل: دُؤَليّ... وهكذا.

١٤ ـ النسبة بلا ياء:

وفي العربية صيغ ثلاث تعطي معنى النسبة دون أن يلحق بنهايتها ياء النسب، هي:

ـ فاعل: يقول العرب: فلان لابِنٌ، وتامر، أي: ذو لبن وتمر، قال الحطيئة:

أغررتَني وزعمتَ أنَّـ ـك لابن في الصيف تامرْ

ونقول اليوم: فلان الحائك. أي: المنسوب إلى الحياكة.

ـ فعّال: وكذلك نقول اليوم: فلان البقال، أو النجار، أو الحلاق، أو الحداد، أو.. ونعني المنسوب إلى البقول، أو النجارة، أو الحلاقة، أو الحدادة..

ـ فَعِل: وقال العرب: فلان طَعِم، أولبس، أي: ذوطعام حسن، أوذولبس.

١٥ ـ شواذ النسب:

وهناك أسماء سمعت منسوبة على غير قياس: فقالوا: الحسن البِصري، نسبة إلى البصرة، فقد كسروا الباء في النسب، وهي مفتوحة قبله، وقالوا: دُهْري، نسبة إلى الدهر، فضموا الدال في النسب وهي مفتوحة قبله. وقالوا: مَرْوزي، في النسبة إلى مرو، وشآمٍ وتهامٍ، ويمانٍ، في النسبة إلى الشآم، وتهامة واليمن. وقالوا: بدوي في النسبة إلى البادية، وقالوا: حَـرُوري، نسبة إلى حروراء.

* * *

التعبير الصرفي عن العدد

من المعاني الصرفية التي يُوكَلُ أداؤها إلى اللواحق، الدلالةُ على التثنية والجمع، ويَقوم تعبير هذه اللواحق على مجموعةٍ من القيم الخلافية تؤدي الغرض المطلوب أداءً وافياً.

ولكنَّ التعبير العام عن العدد لا يقوم كله على اللواحق، بل يقوم جزء منه على أداء الصيغ وتنوعها، وبهذا يكون لدينا نوعان من التعبير:

أ ـ تعبير قياسي مُطّرد، كالتعبير عن التثنية، والتعبير عن الجمع باللواحق الزائدة على بِنى الكلمات.

ب ـ تعبير لا اطراد في أقيسته، وهو ما يسمى بجمع التكسير.

أما النوع الأول فيستعين باللواحق التالية:

ـ انِ، يْنِ: مثل: كتابانِ، كتابَيْنِ. [في التثنية].
ـ وُنَ، ينَ: مثل: معتدلُونَ، معتدلِينَ. [جمع المذكر السالم].
ـ ات: مثل: معتدلات [جمع المؤنث السالم](1).

أما العلامات الأربع الأولى فتخضع لنظام نحوي سياقي لا صرفي، ففي حالة الرفع تلحق بالمثنى ألف، وتلحق بالجمع واو، وفي حالتي النصب

---

(1) إذا كان في الاسم المفرد لاحقة تأنيث تبقى فيه، وتضاف لاحقة التثنية بعدها، مثل: فاطمة فاطمتان، كبرى كبريان، صحراء صحراوان.

والجر تلحق بهما الياء، وتقوم النون في الحالات كلها مقام التنوين. وأما العلامة الخامسة فلا تخضع لنظام إعرابي نحوي، لأن حركات الإعراب هي التي تؤدي المعاني أو الوظائف النحوية.

ولا يتماثل من هذه اللواحق إلا «الياء والنون»، فهي مرة تلحق بالمفرد لأداء معنى التثنية، وطوراً تلحق به للتعبير عن الجمع، ولكنها مع ذلك تستعين بقيم صوتية خلافية لتميز الدلالتين بعضهما من بعض، ففي المثنى يفتح الحرف الذي قبل الياء، ويكسر في الجمع، وفي المثنى تكسر النون، وفي الجمع تفتح: وَلَدَيْنِ، عَمَلَيْنِ، راحتَيْنِ. مكرَّمِينَ، عالِمِينَ، دائبينَ.

يضاف إلى هذا شيء آخر يدل على اعتماد اللغة في التعبير عن العدد نظاماً دقيقاً يقوم على أوجه الاختلاف، فقد كان من المتوقع أن تكون الواو هي علامة الرفع في المثنى، كما هي الحال في جمع المذكر، وفي الأسماء الخمسة، لأنها تجانس الضمة التي هي علامة الرفع الشائعة في متن اللغة، ولكن لو كانت كذلك لالتبس المثنى بجمع المذكر، فعُدِل إلى الألف رغمَ بعدها الصوتي عن الضمة، ليكون ذلك قيمة خلافية تميز المثنى من الجمع.

المثنّــى

المثنى هو الاسم المعرب الذي لحقت بمفرده علامة لفظية يمكن أن يُجَرَّد منها، ليدل بها على اثنين اتفقا لفظاً ومعنىً، ولتغنيه عن عطف مثله عليه، وذلك مثل: قلمان. فالمفرد: قلم. واللاحقة هي الألف والنون. فبدلاً من أن أقول: عندي قلم وقلم. أضيف هذه اللاحقة لتغني عن عطف اسم على اسم آخر يماثله في اللفظ والمعنى. فأقول: عندي قلمان. ويمكن أن يجرد هذا الاسم المثنى: قلمان، من اللاحقة إذا أريد أن يدل على الواحد: قلمان←قلم.

فالتثنية إذن تغني عن ضم اسم إلى اسم آخر، مثله في اللفظ والمعنى، بغية الاقتصاد في الكلام، واختزال الجهد العضلي المبذول فيه.

على أنه ورد في المدونة اللغوية الموثوق بها عطف المتماثلين، أو تكرارهما، كقول الشاعر:

تَخْدِي بنا نُجُبٌ أفنى عَرائِكهَا خمسٌ وخمسٌ وتأويب وتأويبُ[1]

وورد في القرآن الكريم: (كلا، إذا دُكت الأرضُ دَكاً دكاً، وجاء ربُّكَ والملك صفاً صفاً) (الفجر: ٢١ و٢٢). ولا شك أن التثنية هنا لا تغني عن المعنى المنوط بعطف المتماثلين أو تكرارهما، لأن في هذين دلالةً على التوالي والترتيب، أي: خمسٌ بعد خمسٍ، وتأويب يليه تأويب، ودكاً يعقبه دك، وصفاً بعد صف. ولا قدرة للتثنية على أداء مثل هذا المعنى.

والشيء الأساسي فيما قدمت أن الدلالة على التثنية في الاسم المثنى دلالة صرفية لا عُرْفية، مَنُوطة بلا حقة خاصة بالاسم المفرد، ولهذا لا تكون الكلمتان: زَوْج، وشَفْع، من المثنى، وإن دلتا على اثنين، لأن دلالتهما عُرفية لا صرفية.

أ ـ شروط تثنية الاسم:

ولما كانت التثنية نظاماً خاصاً من نظم اللغة العربية كان لا بد للاسم الذي تراد تثنيته من أن يستوفي شروطاً معينة لتجوز تثنيته، وهي:

١ ـ أن يكون مفرداً لا مثنىً، ولا جمعاً، مثل: رايتانِ، وبلدانِ، وغايتانِ، وسطران، وعملانِ، ورأيانِ، ودَلْوانِ.

أما «مَسْجدان» فلا يثنى لأنه مثنى لا مفرد، ومن غير المنطقي أن يثنى المثنى إلا إذا فِرِّغ من دلالته على التثنية، كأن يُنْقَل إلى العلمية، مثل: حسنين، ومحمدين، اسميْ رجلين. وفي هذه الحال تحذف العلامة السابقة وتضاف علامة تثنية جديدة تلائم الحال الإعرابية الخاصة، تقول: جاء حسنان ومحمدان. ورأيت حسنَيْنِ ومحمدَيْنِ.

---

(١) تخدي: تسير. النجب: النوق. العرائك: الأسنمة. التأويب: مواصلة السير.

وكذلك لا يمكن أن نثنّي «مساجد» و«معلمون»، لأن الأول جمع تكسير على صيغة منتهى الجموع فلا مثيل لصيغته في الاسم المفرد، ولأن الثاني جمعُ مذكرٍ سالمٌ فيه لاحقة صرفية إعرابية تدل على الجمع، فلا يمكن أن تضاف لاحقة صرفية إعرابية أخرى تدل على التثنية.

إما إذا كان جمع التكسير على غير صيغ منتهى الجموع، مثل: جمال، ورجال. وأريد تنويع الجمع، جازت تثنيته، فيقال مثلاً: اختلطت جمالا سعدٍ وسعيد. والتقى رجالا سعدٍ وسعيد.

أما اسم الجمع مثل: جيش، وقوم، وفئة، ورهط، وطائفة، فيجوز تثنيته لأنه يشبه المفرد، فيقال: جيشان، وقومان، وفئتان، ورهطان، وطائفتان.

٢ ـ والشرط الثاني أن يكون الاسم المفرد معرباً لا مبنياً، إذ لا تجوز تثنية الكلمات: مَنْ، وما، وكيف، ومتى، وكم. وأمثالها لأنها مبنيات. وإذا ثني شيء من المبنيات كان ملحقاً بالمثنى لا مثنى أصيلاً، كاسمي الإشارة: هذان، وهاتان. والاسمين الموصولين: اللذان، واللتان.

٣ ـ والشرط الثالث أن يدل الاسم بتثنيته على اثنين متفقين لفظاً ومعنىً، إذ لا يمكن أن نثني: قلم ودفتر، أو أحمد وفاطمة، أو أرض وسماء، فنقول مثلاً: دفتران، ونعني بهما: قلماً ودفتراً، أو: أحمدان، ونعني: أحمد وفاطمة.

وما جاء من ذلك على أساس التغليب يقال له ملحق بالمثنى لا مثنى، مثل: أبوان، إذا أريد بهما الأب والأم، وأخوان، إذا أريد بهما الأخ والأخت، وقمران، إذا أريد بهما الشمس والقمر، وعمران، إذا أريد بهما أبو بكر وعمر، أو أريد بهما عمر بن الخطاب وعمرو بن هشام.

٤ ـ ألا يكونَ الاسم المفرد من الأسماء غير الصالحة للتثنية، مثل: كل، وأجمع، وجمعاء، وبعض، ويَسار، وسَواء، وضِبْعان، «ذكر الضبع»، والأعداد: ثلاثة، وأربعة، و... عشرة، وإحدى عشرة، و... عشرون،

وثلاثون، و. . . تسعون. باستثناء: مئة، وألف، ومليون، ومليار[1].

أما: كل، فلا معنى لتثنيتها، لإفادتها الشمول، وأما: أجمع وجمعاء، فتستعملان لتأكيد الجمع، وإذا استعملتا لتأكيد المثنى أغنت عنهما: كِلا وكِلْتا، وأغنت عن تثنية: يسار، شِمالان، ولم يقولوا: سَواءان، بل: سِيّان، فثنوا: سِيّ، بدلاً منها. ولم يقولوا: ضِبْعانان، استغناءً بتثنية: ضَبُع، ولم يقولوا: ستتان، بل قالوا: اثنا عشر، ولا سبعتان، بل: أربعة عشر. أما: مئة، وألف، ومليون، ومليار، فليس ثمة ما يغني عن تثنيتها، ولذلك قالوا: مئتان، وألفان، ومليونان، وملياران[2].

ب ـ طرائق التثنية:

١ ـ تثنية الاسم الصحيح:

لا يطرأ على المفرد الصحيح اللام في التثنية غيرُ إضافة علامة التثنية الملائمة، مثل: عليم←عليمان. عجوز←عجوزان. طاولة←طاولتان. دَلْوٌ←دَلْوان. رأيٌ←رَأْيان.

٢ ـ تثنية المنقوص:

وكذلك لا يطرأ عليه شيء، مثل: القاضي←القاضيان. المحامي←المحاميان. النادي←الناديان. وإذا كانت ياؤه ساقطة لالتقاء الساكنين وجبت إعادتها لزوال العلة مثل: قاضيان، محاميان، ناديان. تثنية: قاضٍ، ومُحامٍ، ونادٍ.

٣ ـ تثنية المقصور:

إذا كانت ألفة ثالثة عادت إلى أصلها، ياءً كان أو واواً، مثل: فَتَيانِ،

---

(١) ولا تثنى «أحد» حين تكون في حيز النفي. ما أحد في الدار. أو: لا أحد فيها.

(٢) يرى النحاة أيضاً أن المثنى يجب أن يكون نكرة لا معرفة. وعللوا مثل: محمدان، والصديقان، بأنهما ثنيا وهما نكرتان، ثم أضيف إليهما التعريف. وفي ذلك تمحل واضح.

ورَحَيانِ، ونَدَيانِ، وهُدَيان. وعَصَوانِ، وقَفَوانِ، ورِبَوان، وعَشَوانِ. وشذ من ذلك: حِمَىً حِمَوان، ورِضاً رِضَيان.

وإن كانت ألفه فوق الثالثة قلبت ياءً، مهما كان أصلها، مثل: أعشيانِ، وأعميانِ، ومَلْهيان، ومَجْريانِ، وحُبْليان، ودِفْليان، وذِفريان. وإذا تجاوزت الألف المنزلة الرابعة في مكونات الكلمة جاز حذفها وقلبها ياء، مثل: خَوْزلى «نوع من المشي»، خوزلان، وخوزليان. وقهقرى وقهقران وقهقريان. وشذ من ذلك قولهم: مِذْرَوان، إذ لم يقلبوا الألف ياء.

٤ ـ تثنية الممدود:

إن كانت همزته أصلية بقيت في التثنية، مثل: قُرّاءانِ، ووُضّاءان، وابتداءانِ، وإنشاءانِ، وضِياءان.

وإن كانت همزته زائدة للتأنيث قلبت واواً، مثل: حمراوان[١]، وسوداوان، وحوراوان، وخنفساوان. إلا إذا كان قبل الألف الزائدة واو، مثل: عشواء، وحَوّاء. فحينئذٍ تبقى الهمزة لئلا يثقل اللفظ بوجود واوين في الكلمة، لا يفصل بينهما إلا ألف، يقال: عشواءان، وحواءان.

وإن كانت همزته زائدة للإلحاق، مثل: عِلباء، وحِرْباء، أو كانت منقلبة عن ياء مثل: قضاء، ووفاء، أو منقلبة عن واو مثل: سماء، وصفاء، فلها في التثنية وجهان: إبقاؤها همزة، أو قلبها واواً، تقول: علباءان، وحرباءان، وقضاءان، ووفاءان، وسماءان، وصفاءان. وتقول أيضاً: علباوان، وحرباوان، وقضاوان، ووفاوان، وسماوان، وصفاوان. إلا أن قلب الهمزة الزائدة للإلحاق أفضل من إبقائها همزة، وإبقاء الهمزة المنقلبة أفضل من قلبها.

وإذا كانت الكلمة على أكثر من ستة أحرف جاز حذف الهمزة، مثل: خُنْفُسان، وعاشوران، وقُرْفُصان.

---

(١) وشذ قولهم فيها: حُمْرايان.

٥ ـ تثنية ما حذفت لامه:

يبلغ عدد هذه الكلمات زهاء سبع وثلاثين كلمة، منها: أبٌ، أخ، حَمٌ، هَنٌ، فَمٌ، يدٌ، دَمٌ، سَنَة، شَفَة، أَمَة، رِئة، فِئة، مِئة، لُغَة، ثُبَة، اسم، ابن.

في التثنية ترجع اللام المحذوفة إلى بعض هذه الأسماء، مثل: أبوان، أخوان، حموان، هنوان، فموان[1]، ولا ترجع إلى بعضها الآخر، مثل: يدان، دمان[2]، سنتان، شفتان، أمتان، رئتان، فئتان، مئتان، لغتان، ثبتان، اسمان، ابنان.

٦ ـ تثنية المركب:

إذا كان مركباً إضافياً مثل: أبو خالد، وصلاح الدين، وسيف الدولة، ورأس الخيمة، وأم حبين، وسام أبرص. ثني جزؤه الأول، تقول: أبوا خالدٍ، وصلاحا الدين، وسيفا الدولة، ورأسا الخيمة، وأما حبين، وسامّا أبرص.

أما إذا كان المركب مزجياً، أو إسنادياً، فيثنى بإضافة «ذوا، أو: ذَوَيْ» للمذكر، و «ذواتا، أو ذواتي» للمؤنث. مثل: جاء ذوا تأبط شراً. ورأيت ذوي بَرَق نحره. وهاتان ذواتا بعلبك، ومررت بذواتي حضرموت.

ج ـ الملحقات بالمثنى[3]:

مر بنا غير مرة في فقرات هذا البحث كلمات غيرُ مثناة، بل ألحقت بالمثنى من حيث إعرابها بعلاماته، ولكنها لم تَستوفِ شروطه التي تحدثنا عنها في فقرة سابقة. ويمكن أن نعرضها في أربع مجموعات:

---

(١) قال الفرزدق: هما نفثا في فيَّ من فمويهما... انظر سيبويه: ٣/٣٦٥ و ٦٢٢.
(٢) وقيل: دموان، ودميان.
(٣) وتسمى أحياناً: أسماء تثنية، كما يقال: أسماء جمع.

١ ـ المجموعة الأولى:

هي كلمات مثناة لا يصلح أن تجرد من علامة التثنية، لأنها لا مفرد لها، وهي:

- اثنان، واثنتان.
- مِذْروان: وهما طرفان في كل شيء.
- ثنايان: وهما طرفا العقال. أو حبل تربط بطرفيه يد البعير.
- الكلبتان: وهي آلةُ الحداد.
- أَصْدران: يقال: جاء يضرب أصدَرَيْهِ. أي فارغاً(١).

٢ ـ المجموعة الثانية:

وهي أسماء لا تدل على اثنين اتفقا لفظاً ومعنًى، مثل: الأبوان، والأخوان، والقمران، والعمران، واللسانان «اللسان والقلم»، وقد تحدثنا عن هذه الأسماء من قبل.

٣ ـ المجموعة الثالثة:

وهي كلمتان فقط: كِلا، وكلتا. وهما اسمان مقصوران يدل كل واحد منهما على اثنين دلالة عُرْفية لا صرفية، لأنهما لا زيادة فيهما، فليست الألف فيهما ألف التثنية، بل هي ألف أصلية كألف الفتى، والعصا. ولكنها تنقلب ياءً إذا أضيف أحدهما إلى ضمير في حالتي النصب والجر. وإذا لم تضافا إلى ضمير عادتا إلى الأصل.

المجموعة الرابعة:

وهي تضم أسماء مبنية في المفرد، هي: هذان، وهاتان، واللذان،

---

(١) انظر في هذه: ابن مالك. شرح عمدة الحافظ: ١٢٦، والأصدران: عرقان يضربان تحت الصدغين لا يفرد لهما واحد. (اللسان: صدر).

واللتان، واللَّذَيانِ، واللَّتيّان. فلما خالفت شرط الإعراب، لم تكن مثناة، بل ملحقات بالمثنى.

نظرة في ظاهرة التثنية في اللغة العربية

التثنية في اللغة العربية ظاهرة عريقة ورثتها عن اللغة السامية الأم، ثم توسعت فيها وأضافت إليها بعد أن انفصلت عنها، فأربت ظواهرها فيها على ما في أخواتها الأخريات منها، ولكنها إلى ذلك تدل على أنها ظاهرة غير مستقرة، ولا مطردة في علاماتها وفي أدائها.

لقد جمع اللغويون من ظواهر التثنية وأعراضها ما يلفت النظر، وهي في جملتها تدل على اضطراب وعدم استقرارٍ على نظام تكوُّنيٍّ وتعبيريٍّ خاص، إذا كنا نعد الظواهر الجزئية بعضاً من نظام اللغة العام. ويغلب على الظن أن ظواهر الاضطراب في نصوص اللغة أكثر مما انتهى إلينا، ولكن الرواة - لا اللغويين - كانوا يشذّبون كثيراً من المرويات، ويردون ظواهر المثنى فيها إلى القواعد المتبعة في لغةِ القرآن، وهذا ما سيتضح لك في الفقرات التالية.

١ - اضطراب علامة التثنية:

يقرر النحويون بأن علامة المثنى المرفوع ألف، وعلامة المثنى المجرور أو المنصوب ياء، وهذا القرار صادر عن اللغة القرآنية والشعرية، أما اللغات القبلية المنتشرة في طول جزيرة العرب وعرضها فلم تكن على هذا السمت من توحّد النظام، بل كانت هناك قبائل كثيرة تتجه فيه اتجاهاً آخر لا تميز فيه بين مرفوع وغير مرفوع، بل تجعله أبداً بالألف، ولا تلحق به الياء بتة، وقد نسبت هذه اللغة إلى قبائل عدنانية، مثل: كِنانة، وبكر بن وائل، وعُذرة، وقبائل قطحانية الأصل كربيعة، والهُجَيْم، وزبيد، وخثعم، وهمدان[1]. فهذه

(١) انظر: أبو حيان. البحر المحيط: ٦/٢٥٠، وهمع الهوامع: ١/٤٠. هذا ولن نتحدث هنا عن تعدد حركة النون، كفتحها وضمها إلى جانب كسرها، فربما كان ذلك من اللهجات القليلة التي لا يؤبه لها.

كلها تقول: جاء الرجلان. ومررت بالرجلان، وعرفت الرجلان. وعلى الرغم من كثرة هذه القبائل وانتشار مناطقها في شمالي الجزيرة وجنوبيها، فقد وصل إلينا شواهد أخرى ينتمي أصحابها إلى قبائل لم يذكر النحاة أنها لا تلحق بالمثنى إلا الألف، من ذلك ما نقل عن المتلمّس، وهو من البحرين، كقوله:

فأطرق إطراق الشجاعِ ولو رأى　　مساغاً لناباهُ الشجاعُ لصَمَّما

ونُقِل من هذه اللغة شواهد لم يُعْنَ النحاة بأسماء قائليها، كهذه الأبيات:

تزوَّدَ منا بين أذناهُ طعنةً　　دعته إلى هابي الترابِ عَقيم

إنّ أباها وأبا أباها　　قد بلغا في المجدِ غايتاها

أعرف منها الجيدَ والعينانا　　ومَنْخِرانِ أشبها ظَبْيانا[1]

ولم تكن هذه اللغة وقفاً على لغة الشعر، بل تجاوزتها إلى اللغة النثرية العالية، وهي لغة القرآن والحديث النبوي. فقد قرأ ابن كثير[2]: ﴿إنَّ هذانِ لساحران﴾ [طه: ٦٣]. كما نقل عن النبي (ص) أنه قال: «لا وِتْرانِ في ليلة».

ولا بدّ هنا من التساؤل: أكان أمثال هؤلاء الشعراء يسلكون هذا المسلك في جميع أشعارهم؟

إذا كان ذلك كذلك فلماذا لا نجد في شعرهم إلا بيتاً أو بيتين أُعْطِي فيهما المثنى علامةَ واحدة هي الألف وبقيت الأبيات الأخرى في أشعارهم على ما يقرره النحاة من رفع المثنى بالألف، ونصبه وجره بالياء؟ أليس في هذا ما يدل على تدخل الرواية وتوجيه الظواهر إلى ما يقتضي العُرف النحوي العام؟

أما ما جاء من هذه اللغة في القرآن الكريم فقد يكون أكثر صعوبة في

---

(١) روى هذا البيت أبو زيد، ونسبه إلى رجل من ضبة. انظر: حاشية الشيخ محيي الدين عبد الحميد على ابن عقيل: ١/٧٢.

(٢) النشر في القراءات العشر: ٢/٣٢١.

التفسير، لأنه لم يقع فيه إلا مرة واحدة، هي ما عرضناه في القراءة السابقة، فظواهر التثنية فيه تمضي على سَنَنٍ واحدٍ مطرد دقيق، من حيث العلامة، وربما كان أصح تفسير أن القرآن نزل بلغة الحجاز، وجاءت هذه القراءة على لغة الآخرين، كما جاء فيه من لغات القبائل غير الحجازية أشياء كثيرة من ظواهر الإدغام، والهمز، والدلالة.

ويرجح عندي أن توحيد علامة المثنى كان لغة متفشية في لغة القبائل الكثيرة التي ذكرناها، ولكنها لم تكن لغة أدبية، ومن هنا كان الشعراء يتحاشونها في أشعارهم، وما جاء فيها من ظواهر مخالفة إنما تسرب إليهم أو إلى الراوي من لغتهم اليومية الشائعة، وأرجح أيضاً أن كثيراً من هذه الظواهر قد أتت عليه الرواية، فلم يجد اللغويون بين أيديهم منها إلا هذا النَّزْر القليل.

٢ ـ اضطراب الدلالة:

وإلى جانب ذلك نرى في نصوص اللغة وقائع أكثر دلالة على اضطراب الوسيلة التعبيرية بالمثنى، فأحياناً يُعَبَّر عنه بالجمع أو بالمفرد، وأحياناً يعبَّر به عن الجمع، أو عن المفرد.

أ ـ التعبير بالجمع عن المثنى:

وهذه الظاهرة كثيرة جداً، بل هي أكثر من التعبير بالمثنى عن المثنى في أسماء أعضاء الجسد(١)، فمنها ما جاء في لغة العامة، ومنها ما جاء في لغة الأدب الرفيع.

من اللغة الأولى ما نقله إلينا سيبويه من أن العرب تقول: ما أحسن رؤوسهما، وما أحسن عواليتهما. وتقول أيضاً: ضع رحالهما وغلمانهما. وإنما هما اثنان لا جماعة(٢). وذكر الفراء أن العرب تقول: قد هشمت

(١) انظر: أبو حيان. البحر المحيط: ٨/٢٩١.

(٢) سيبويه: الكتاب: ٣/٦٢١ ـ ٦٢٢.

رؤوسهما، وملأت ظهورهما وبطونهما ضرباً. وتقول للرجلين: خليتما نساءكما. وهم يريدون امرأتين. وتقول: خرّقتما قُمُصَكما[1].

وأما ما جاء في اللغة الأدبية الرفيعة فمنه قوله تعالى: ﴿السارقُ والسارقةُ فاقطعوا أيديَهما﴾. (المائدة: ٣٨)، والمراد: يَدَيْهما. وقوله يخاطب زوجَيْ الرسول (ص): ﴿إن تتوبا إلى الله فقد صَغَتْ قلوبكما﴾. (التحريم: ٤) والمراد: قلباكما.

وقد وجّه النحاة هذه الظاهرة بأن ما كان من أعضاء الجسد مضافاً إلى اثنين جاز جمعه[2]، بل يرجح عند الفراء على التثنية نفسها، فجمع مثل هذه المثنيات عنده هو المختار «لأن أكثر ما تكون عليه الجوارح اثنين في الإنسان: اليدين والرجلين والعينين، فلما جرى أكثره على هذا ذُهِب بالواحد منه إذا أضيف إلى اثنين مذهب التثنية»[3].

إنه إذن: يرجّح: نفوسهما، على: نفسيهما، في قول أبي ذؤيب:

فتخالسا نفسيهما بنوافذٍ كنوافذ العُبَط التي لا تُرْقَعُ

ويرجّح أيضاً: أفواههما. على: فمويهما، في قول الفرزدق:

هما نفثا في فيَّ من فمويهما على النابحِ العاوي أشدَّ رجام

ويرجح: ظهورهما، على: ظهريهما. وأفئدتهما، على: فؤاديهما.

وكان لا يجيزه في أعضاء الجسد فحسب، كما كان يفعل أبو عبيدة، بل تجاوز ذلك إلى غيرها[4].

وقد رأينا أنه يَفْرُقُ بين ما كان من أعضاء الجسد اثنين، كاليد، والعين، والأذن، وما كان واحداً كالوجه، والرأس، والقلب، ويرى أن النوع الثاني

(١) معاني القرآن: ٣٠٨/١. وانظر: ابن الشجري. أماليه ١٢/١.
(٢) المعاني، ٣٠٧/١ ـ ٣٠٨. وأبو عبيدة: مجاز القرآن: ١٦٦/١.
(٣) الفراء. المعاني: ٣٠٧/١.
(٤) نفسه: ٣٠٨/١.

محمول على الأول، ولعله في هذا متأثر بالأخفش[1]. أما أبو حيان فيرى الأول سماعياً، يحفظ ولا يقاس عليه، ويرى الثاني أصل هذه الظاهرة لا محمولاً على غيره. وعلة ذلك عنده أنه لا يوقع في اللبس، فإذا قيل: صَغَتْ قلوبُهما، أو اضربْ ظهورَهما، فلن يحصل لَبْسٌ، لأنهما ليس لهما إلا قلبان أو ظهران. أما إذا جُمع العضو المثنى في جسم الإنسان كاليد والأذن فإن اللبس واقع لا محالة، إذ لو قيل: اقطع أيديَهما أو آذانَهما، فقد يُظن أن المطلوب قطع الأيدي أو الآذان الأربع[2].

وهذا الذي أثاره أبو حيان يدل على إحساسٍ بنقص القدرة التعبيرية عن العدد مما يجعلنا نسأل عن السبب في العدول إلى استخدام الجمع بدلاً من المثنى نفسه.

قال أبو حيان: إن القياس «أن يُعبَّر بالمثنى عن المثنى، لكن كرهوا اجتماع تثنيتين، فعدلوا إلى الجمع، لأن التثنية جمع في المعنى»[3].

ب ـ التعبير بالمفرد عن المثنى:

وكما يعبر بالجمع عن المثنى كذلك يعبر عنه بالمفرد حين يضاف إلى اثنين، من ذلك ما أنشده الفراء[4]:

كأنه وَجْهُ تركيين قد غَضِبا   مُسْتَهدَفٍ لطِعانٍ غير تذبيبِ

وما أنشد غيره:

حمامةَ بطنِ الواديين ترنمي   ....

فقوله: وجه تركيين. في البيت الأول يعني ـ من دون شك «وجها تركيين» و«بطن الواديين» في الثاني يَعْني «بطني الواديين».

---

(١) الأخفش. كتابه «معاني القرآن»: ٢/٥٠٣.

(٢) أبو حيان. البحر المحيط: ٣/٤٨٣.

(٣) نفسه: ٨/٢٩١، وانظر: الزجاجي. الجمل: ٣١٢.

(٤) معاني القرآن: ١/٣٠٨ وانظر أيضاً: ابن الشجري: ١/١٢.

وكان ابن مالك ـ من المتأخرين ـ يرى الإفراد أفضل من التثنية في مثل هذا، على حين يراه آخرون غير سَوِيّ، ولا يجيزونه إلا في ضرورة الشعر[1].

جـ ـ التعبير بالمثنى عن الجمع والمفرد:

وهذا وجه آخر لاضطراب ظاهرة التثنية، فكما يستخدم الجمع أو المفرد ليؤدي معناها، كذلك تستخدم هي نفسها لتؤدي معنيين آخرين هما: المفرد والجمع. من ذلك قولهم: لبيك، وحنانيك. والمراد ـ كما يقول النحاة ـ تلبيةً بعد تلبية، وحناناً بعد حنان. وجاء في القرآن الكريم: ﴿ثم ارجع البصر كرتين ينقلبْ إليك البصر خاسِئاً وهو حسير﴾ (الملك: ٤). فقال: كرتين. وأراد: كرات. لأن انقلاب البصر خاسئاً لا يكون من مرتين، بل لا بدّ له من تكرار. وجاء في القرآن أيضاً: ﴿فأصلحوا بين أخويكم﴾ (الحجرات: ١٠) والمراد: إخوتكم.

وأحياناً يستخدم المثنى والمقصود واحد، قال أبو بكر بن الأنباري[2]: «والعرب تخاطب الواحد بخطاب الاثنين، فيقولون للرجل: قوما واركبا. قال تعالى مخاطباً لمالك خازن جهنم: ﴿ألقيا في جهنم كل كفّار عنيد﴾ (ق: ٢٤).

وجاء منه في الشعر قول سويد بن كراع يخاطب سعيد بن عثمان بن عفان:

فإن تزجـراني يا بن عفّـانَ أنْزَجِـرْ   وإن تَـدَعاني أَحْمِ عـرضاً ممنَّعـا

فهو يقول: تزجراني، وتدعاني، للواحد. ومنه أيضاً قول جرير:

فجعلْنَ مدفع عاقِلَيْنِ أيـامنـاً   وجعلن أَمْعَـزَ رامتيْنِ شِمـالا

فقوله: عاقلين. يعني جبلاً اسمه «عاقل»، وقوله «رامتين» يعني موضعاً اسمه: رامة[3]. ومنه قول الآخر:

(١) البحر المحيط: ٢٩١/٨.
(٢) ابن الأنباري. شرح السبع الطوال. ص: ١٦.
(٣) انظر: ابن مالك. شرح عمدة الحافظ: ١٢٧.

فقلت لصاحبي لا تَحْبِسانا   بنزع أصوله واغبَّر شيحا

وقول الآخر:

أبا واصلٍ فاكسوهما حُلَّتيهما   فإنكما إن تَفْعلا فَتَيانِ

وقد علل ابن الأنباري هذا بقوله: إن «أقل أعوان الرجل في إبله وماله اثنان، وأقل الرفقة ثلاثة، فجرى كلام الرجل على ما قد ألفه من خطابه لصاحبه»(1).

د ـ الاضطراب في عودة الضمير:

وهناك ظاهرة أخرى هي عودة الضمير إلى المثنى، فتارة يعود إليه ضمير الجماعة، وتارة أخرى يعود إليه ضمير المفرد، وغالباً ما يعود إليه ضمير المثنى نفسه، كما يقتضي النظام.

فمما عاد إليه ضمير الجماعة ما تراه في قوله تعالى: ﴿هذان خَصْمانِ اختصموا﴾. (الحج: ١٩) وقوله: ﴿وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا﴾ (الحجرات: ٩) وقوله: ﴿فاذهبا بآياتنا إنا معكم مستمعون﴾ (الشعراء: ١٥).

فذكر النحاة أن السبب في ذلك هو معنى الجمع في «خصمان» و «طائفتان» قال الأخفش في الأول: «لأنهما كانا حيين. والخصم يكون واحداً وجماعة»(2). وقال الفراء: «ولم يقل: اختصما، لأنهما جمعان ليسا برجلين، ولو قيل: اختصما، لكان صواباً»(3). ومثل هذا قيل في: «طائفتان»(4). وذهب الخليل وسيبويه في تعليل هذا إلى أن التثنية جمع، وقاساه على توحّد قول الاثنين والجماعة: فعلنا(5).

على أن تعليل الأخفش والفراء إذا صح في «خصمان» و «طائفتان» فإنه

---

(١) شرح السبع الطوال: ١٦.

(٢) معاني القرآن. الأخفش: ٤١٤/٢.

(٣) معاني القرآن. الفراء: ٢٢٠/٢.

(٤) البحر المحيط: ١١٢/٨ وما بعدها.

(٥) سيبويه: ٦٢٢/٣.

لا يصح في «اذهبا، ومعكم»، ولا يصح أيضاً في قول امرىء القيس:

خليليّ قوما في عُطالة فانظرا أناراً تَرى من نحو ما بين أم برقا[1]

فبعد أن بدأ بخطاب الاثنين، وهما خليلاه، عاد فجعل الضمير العائد إليهما مفرداً «ترى».

وإذا تذكرنا أن هناك نصوصاً كثيرة تعيد إلى مثل «طائفتان» «وخصمان» ضمير المثنى لا ضمير الجمع، كما في قوله تعالى: (إذ همت طائفتان منكم أن تفشلا) (آل عمران: ١٢٢)، خرجنا بانطباع عام هو أنّ ظاهرة التثنية في اللغة العربية كانت قلقة مضطربة لم تستقر إلا في العصور المتأخرة بعد اكتمال علم النحو، وفَرْضِه القواعدَ المطردة على المتعلمين وعلى المبدعين.

الجمــع

تتبنى اللغة العربية نوعين من الجمع، لكل منهما نظام يختلف عن الآخر، يعتمد أولهما نظامَ اللصق، ويعتمد الآخر نظام التحول الداخلي أو الصيغة، وبهذا يسلم مفرد الأول إلا من تغيرات صوتية طفيفة: معلم (ـة)معلمُون، معلمِينَ، معلمات. زاهد (ة)←زاهدُون، زاهدِين، زاهدات. على حين يمس الثاني من التحول الداخلي ما يغير بنية مفرده تغييراً واضحاً: كاتب (ـة)←كَتَبَة، كُتّاب، كواتِب. عَيْنٌ←أَعْيُنٌ، عُيونٌ. أحور وحوراء←حُورٌ، عطشان، وعطشى←عِطاش.

ولما كان الاسم المفرد في النوع الأول من الجمعين يحافظ على بنيته الداخلية في الأعم الأغلب من الحالات، إذ لا تُزاد في حَشْوِه أحرف تغير من وزنه وصيغته سماه اللغويون العرب: الجمع السالم. ولما كانت الزيادة تتخلّل أحرف الثاني فيتغيّر بها وزنه: سموه: جمعَ تكسير. فالمقابلة بين «السلامة» و«التكسير» إنما تتعلق بلفظ المفرد لا بلفظ الجمع.

---

(١) شرح السبع الطوال: ١٦.

والجمع السالم نفسه نوعان: نوع يدل على جماعة الذكور العقلاء، ويقال له: جمعُ مذكرٍ سالمٌ. ونوع آخر يدل على جماعة الإناث العاقلات، وعلى جمع ما لا يعقل، ويقال له: جمعُ مؤنثٍ سالمٌ، من باب التغليب.

أ ـ جمعُ المذكرِ السالمُ

١ ـ ما هو:

يدل جمع المذكر السالم على أكثر من اثنين بزيادةٍ تلحق به، هي: (وُنَ) في حالة الرفع، و(ينَ) في حالتي النصب والجر. ويسلم بناء مفرده إلا من تغيرات صوتية يسيرة سنتحدث عنها بعد قليل، غايتها تخفيف النطق، ومن أمثلته: محمدُونَ ومحمدِينَ، عاكفُونَ وعاكفِينَ، طيّبون وطيِّبينَ، أفضلون وأفضلين.

وتتعدد الدلالة الصرفية لهاتين اللاحقتين: وُنَ، وِينَ. فهما تدلان على الجمع، وعلى التذكير، وعلى العدد القليل.

٢ ـ ما يُجْمَعُ عليه:

وتستخدم اللغة العربية هذا الجمع مع نوعين من الأسماء المفردة: الأول اسم جامد، والثاني اسم مشتق.

أ ـ الاسم الجامد:

وهو ما كان اسم علمٍ لمذكر عاقلٍ، ويشترط فيه أن يكون غير مركب تركيباً مزجياً أو إسنادياً، وخالياً من تاء التأنيث، ومن علامة التثنية والجمع، مثل: أحمدون، أيمنون، عَمّارُون، عُمَرون، عَلِيّون، عثمانون، مصطفون.

أما «كتاب» فلا يجمع هذا الجمع لأنه ليس بعلم، وأما «زينب، وسَحَر» فلا يجمعان عليه كذلك لأنهما علما أنثيين. ولا يجمع عليه: تأبط شراً، وسيبويه، ومعديكرب لأنها أعلام مركبة تركيب مزج أو تركيب إسناد، ولا:

طلحة، وحمزة، ومعاوية، وحُذَيفة، وضَمْرة، لأنها أعلام رجالٍ ليست خالية من تاء التأنيث، ولا: حسنَيْن، ومحمدَيْنِ، وزيدون، ونَصِيبين، لأنها تنتهي بعلامة التثنية أو بعلامة الجمع.

ب ـ الاسم المشتق:

وهو ما كان صفةً لمذكرٍ عاقلٍ، خاليةً من التاء، ولكنها قابلة لها إذا أريد تأنيثها، أي ليست من الصفات التي يستوي فيها المذكر والمؤنث، كأن تكون على «فَعيل» بمعنى «مفعول»، أو «فَعول» بمعنى «فاعل» أو «مِفْعال» من صيغ المبالغة، أو تكون من الصفات الخاصة بالنساء ولا يوصف بها الرجال، أو من الصفات التي لا تؤنث بالتاء، مثل: أفعل، وفَعْلان، ويستثنى من هذا اسم التفضيل، والصفات الخاصة بالذكور.

ومما استوفى الشروط: راكبون، عالمون، جاهلون، طيبون، راضون، معترفون، معالجون..

أما «حائض» فلا تجمع هذا الجمع لأنها صفة خاصة بالأنثى، وليست صفة لمذكر، وكذلك لا يجمع هذا الجمع: عَلّامةٌ، وفَروقة، لأن فيه تاء المبالغة، وإن لم تكن للتأنيث الحقيقي، ولا: جريح، وصبور، ومِذكار، لأنها مما يستوي فيها المذكر والمؤنث. ولا: أحمر، وأشقر، وعطشان، وسكران، لأنها لا تؤنث بالتاء(١). ولكن يقال في أسماء التفضيل: الأكرمون، والأسفلون، والأعَلَوْن، وإن كانت تؤنث بغير التاء: كُرْمى، وسُفْلى، وعُلْيا. ويقال أيضاً: مَخْصِيّون، لأنها صفة خاصة بالرجال، وإن كان لا يقال: مَخْصِيَّة.

على أنك إذا عاملت ما لا يعقل معاملة العقلاء، فنسبت إليه صفات آدمية، جاز أن تجمع صفاته جمعَ مذكرٍ سالماً، كما ترى في قوله تعالى:

---

(١) شذ ما جاء في قول حكيم بن عياش:

فما وُجِدَتْ نساءُ بني تميمٍ ... حَلائلَ أَسْوَدِينَ وأَحْمَرِينا

(إني رأيتُ أحدَ عشر كوكباً والشمسَ والقمرَ رأيتهم لي ساجدين) (يوسف: ٤). وفي قوله: (فقال لها وللأرضِ ائتيا طوعاً أو كَرْهاً قالتا: أتينا طائعين) (فصلت: ١١).

٣ ـ طرائق الجمع:

أ ـ وههنا تظهر لنا بعض التغيرات التي تطرأ على بنية الاسم المفرد، فإذا كان صحيحاً لا ناقصاً ولا مقصوراً ولا ممدوداً، ولم تحذف لامه حذفاً اعتباطياً، لم يطرأ على مفرده شيء، مثل: صالح←صالحون وصالحين. تائب←تائبون وتائبين. كاره←كارهون وكارهين. مخرج←مخرجون ومخرجين.

ب ـ أما إذا كان منقوصاً مثل: الداعي، والغازي، والقاضي، والرامي، فإنه يطرأ عليه تغير صوتي، هو حذف الياء، فنقول: الداعُون والداعِين، الغازُون والغازِين، القاضُون والقاضِين، الرامُون والرامِين. ونلحق ضمة بالحرف الذي قبل الواو، وكسرة بالحرف الذي قبل الياء.

وسبب حذف الياء الأصلية هو التقاء الساكنين، إذ الأصل: القاضيُون. بضمة على الياء، والقاضِيِين، بكسرة على الياء الأولى. ولما كانت الياء تُسَكَّن إذا كانت مضمومة أو مكسورة، فقد التقى ساكنان هما: الياء بعد تسكينها، والواو أو الياء، فحذفت الياء الأصلية لأنها لا وظيفة صرفية لها، وبقيت الواو أو الياء، وذلك تخلصاً من التقاء الساكنين.

ج ـ وإذا كان الاسم مقصوراً مثل: مُستَدْعَى، ومُصْطفى، والأعلى، حذفت الألف المقصورة، لالتقائها ساكنةً مع الواو أو الياء الساكنة، فيقال: الأعلَوْن، مستدعَوْن، ومصطفَوْن. ولا بد من فتح الحرف الذي قبل الواو أو الياء: مستدعَيْنَ، مصطفَيْنَ، الأعلَيْنَ.

د ـ وإذا كان الاسم ممدوداً بقيت همزته إن كانت أصلية أو منقلبة، مثل: قُرّاءُون، ضِياءُون، عَدّاءون، بَنّاءون. أما إن كانت زائدة فإنها تقلب واواً، مثل: زكرياوون.

هـ - وإذا كان الاسم ثنائي المظهر لحذف لامه اعتباطاً فله وَجْهان:

- فإن كان في الأصل يجمع جمعَ مؤنثٍ سالماً، كُسِر أوله، مثل: سنة: سِنُون وسِنِين، مئة: مِئون ومئين. قُلة: قِلون وقِلين. ثُبة: ثِبون وثِبين[1].

- وإن كان لا يجمع في الأصل جمع مؤنث سالماً لم يغير فيه شيء، مثل: هَنٌ: هَنون وهنين، وابن: بَنون وبَنين.

و- وإذا كان الاسم مركباً تركيباً إضافياً فغالباً ما يغني عنه جمع التكسير، مثل: عباد الله، وسيوف الدولة. ومع ذلك يمكن أن يُجمع مثل هذين جمعاً سالماً، فيقال: عبدو اللَّهِ، وسيفو الدولة. إلا إذا كان الجزء الأول من المركب الإضافي لا يجمع جمع تكسير، كأن يكون مصدراً مثل: صلاح الدين، أو صفة مثل: محيي الدين. فحينئذ يجمع جمعاً سالماً، فيقال: صلاحو الدين، ومحيو الدين. وإذا كان الجزء الأول لا يجمع هذا الجمع إلا في النادر كان لا بد من الاستعانة بجمع التكسير، أو بـ «ذوو»، فيقال: آباء خالد، أو: ذوو أبي خالد.

وإذا كان الاسم مركباً تركيب مزج، أو تركيبَ إسناد، عمدت إلى «ذوو» أو «ذوي»، تقول: ذوو تأبط شراً. أي: المسمون بهذا الاسم. وذوو برق نحره. وذوو سيبويهِ، وذوو نَفْطَويه.

٤ - ملحقات هذا الجمع:

وملحقات هذا الجمع كثيرة جداً، إنها أسماء تعرب إعرابه، بالواو رفعاً، وبالياء نصباً وجراً[2]، ولكنها لم تستوف الشروط التي تؤهلها أن تكون جمعاً أصيلاً، وهي ست زمر:

(١) وبعضهم يقول: مُئون وقُلون وبُرون. انظر سيبويه: ٣/٥٩٨ - ٥٩٩.

(٢) خرج على ذلك «سنين» وبعض العقود، فهناك نصوص لزمت فيها هذه الملحقات الياء، وأجريت الحركات على النون نفسها، كقول الصمة القشيري:

دعانيَ من نجدٍ فإن سنينَهُ ... لعبْنَ بنا شيباً وشيبننا مُرْدا

وقول سحيم بن وَثيل الرياحي:

وماذا يبتغي الشعراءُ مني ... وقد جاوزتُ حَدَّ الأربعينِ

أ ـ الزمرة الأولى: ما ليس له واحد من لفظه، وهي: أولو، وألفاظ العقود من «عشرين» إلى «تسعين»، وما جاء من صفات الله مثل: ماهدون، وعالِمون، ووارثون، وقادرون.

أما «أولو» فمفردها «ذو»، وهو ليس من لفظها. وأما «عشرون» وأخواتها فليست بجمع صريح، لأنها ليس لها مفرد، ثم إنها تدل على عدد ثابت، والجمع قد يدل على ثلاثة، أو أربعة، أو خمسة، أو، إلخ... ولكنه لا يدل على عدد محدد، لأن ذلك ليس بدلالة صرفية، ومعنى هذا أن دَلالة ألفاظ العقود على الجمع عُرفية ذاتية لا صرفية، وبهذا تختلف عن الجمع.

وأما صفات الله أو أسماؤه فإنها تدل على واحد لا على جماعة، فليس له أمثال متعددون. ويمكن أن نحمل عليها أيضاً عبارات التفخيم أو عبارات التقدير في عصرنا الحاضر، مثل: ونحن متابعون هذه المسألة بأنفسنا. والمتكلم واحد. ومثل: وأنتم مادّون يد العونِ لكل من يطلبه. والمخاطب واحد.

ب ـ الزمرة الثانية: ما ليس بوصف ولا علم، ولا تزيد هذه الزمرة على اسمين، هما: أهلون. وعالَمون. فالأول جمع «أهل»، والثاني جمع: عالم. وكل منهما لم يستوف شروط هذا الجمع، لأنه ليس باسم علم لمذكر عاقل، ولا هو بوصفٍ له يمكن أن تلحق به التاء[1].

ج ـ الزمرة الثالثة: ما ليس بمذكر ولا عاقل، وتضم هذه الزمرة كثيراً من الأسماء، مثل: أرَضون، سِنون، ثِبون، قِلون، مِئون، عِزون، بُرون، ظِبون، إوَزّون، حَرّون. وهي جمع: أرض، وسنة، وثبة، وقُلة[2]، وعِزة[3]، وبُرة[4]، وظُبة، وإوَزّة، وحَرّة.

(١) ذهب بعضهم إلىٰ أن (عالمون) علم للمخلوقات. وقيل: خاص بالعقلاء.
(٢) القُلة: عُودان يلعب بهما الصبيان.
(٣) العِزة: عصبة من الناس.
(٤) البُرة: الخلخال.

د ـ الزمرة الرابعة: وتتضمن ما كان علماً لغير مذكر عاقل، مثل: عِلّيّون، وهو اسم لمدينة.

هـ ـ الزمرة الخامسة: وتشتمل على ما لم يسلم مفرده في الجمع، يضاف إلى ذلك أنه ليس بعلم ولا مشتق، مثل: بنون، جمع: ابن. وأبون، جمع: أب، وأخون، جمع: أخ. فأصول هذه الكلمات: بَنَوٌ، أَبَوٌ، أَخَوٌ.

و ـ الزمرة السادسة: وتشتمل على اسمين ليسا بوصفين لمذكر عاقل، ولا يؤنثان بالتاء، هما: ذوو، جمع: ذو. ووابلون، جمع: وابل[٥].

ب ـ جمع المؤنث السالم

أ ـ ما هو:

هو وسيلة تعبيرية عريقة في اللغة العربية، ورثتها عن أمها اللغة السامية، لتدل بها على جمع الإناث العاقلات، أو جمع ما لا يعقل من الأشياء، وذلك بإضافة لاحقةٍ على آخر الاسم المفرد، هي «اتْ»، وغالباً ما يسلم بناءُ مفرده إلا من بعض العوارض الصوتية أحياناً طلباً للخفة، مثل: (مؤمنات، قانتات، تائبات، عابدات، سائحات) (التحريم: ٥)، ومثل: منتديات، تصرفات، مطارات، واجبات، بيانات، حمامات.

والدلالة الصرفية لهذه اللاحقة متعددة، إذ تدل على: جمع، وإناث، وعلى العدد القليل. على أنه قد يتدخل السياق فيزيل معنى القلة فيه، كقول حسان بن ثابت:

لنا الجفَناتُ الغُرُّ يَلْمَعْن في الضحى   وأسيافُنا يقطرْنُ من نجدةٍ دما

فالجفنات هنا ليست قليلة، إذ لا معنى لأن يفخر الشاعر بقلة جفان قومه. غير أن هذا ليس معنىً صرفياً، بل سياقيّ مَقاميّ.

---

(٥) ذكر اللغويون أيضاً الأعلام المنتهية بعلامة الجمع مثل: زيدون، وخلدون، وعابدين، وسعدون، وحمدون.

ومن المهم أن نميز بين هذا الجمع وما يشبهه في الصورة اللفظية من المفردات أو الجموع الأخرى، مثل: رُفات، وفُتات، وحُتات. فكل من هذه الكلمات الثلاث مفرد لا جمع، والتاء فيها أصلية لا زائدة، وكذلك: أبيات، وأصوات، وأموات. إنها جموعُ تكسير على وزن: أفعال. والتاء أصلية لا زائدة. وكذلك: غزاة، ورماة، وبناة، هي جموع تكسير، وألفها أصلية، ووزنها «فُعَلَةٌ»، أي أن أصولها: غزَوَة، ورُمَيَة، وبُنَيَة.

ب ـ ما يُجْمَعُ عليه:

تُجَمع هذا الجمعَ أسماءٌ كثيرة تفوقُ في كثرتها ما يجمع جمعَ مذكرٍ سالماً، وهي مع ذلك توزع في زمرتين كبيرتين: ما كان اسماً جامداً، وما كان اسماً مشتقاً.

١ ـ الاسم الجامد:

أ ـ الأعلام: وهي أعلام الإناث مثل: زينب وزينبات، كوثر وكوثرات، نبيلة ونبيلات، أميرة وأميرات، وسَحَر وسحرات. ويستثنى منها ما كان على وزن «فَعالِ»، مثل: قطام، وحَذام.

وكذلك تجمع هذا الجمع أعلام الذكور المنتهية بتاء التأنيث مثل: طَلْحة وطَلَحات، حمزة وحَمَزات، حُذَيفة وحذيفات، معاوية ومعاويات.

ومثل ذلك أعلام ما لا يعقل، مثل: سامٌّ أبرصَ وسامات أبرص، أم حبين وأمات حبين، ابن آوى وبنات آوى، ذو الحجة وذوات الحجة.

وتلحق بها أسماء الحروف الهجائية، نقول: ألفات، باءات، تاءات، جيمات، حاءات، خاءات، دالات، إلخ...

ب ـ المصادر: وتجمع هذا الجمع أيضاً مصادر الأفعال إذا كانت منتهية بتاء التأنيث، مثل: بطولة وبطولات، صعوبة وصعوبات، صَناعة وصناعات. أو إذا كانت فوق الثلاثية ولا يراد منها التوكيد، مثل: استثناءات، واعتمادات، وتعليمات، وتصرّفات، وبيانات.

ج ـ أسماء الذوات: وإذا كان اسم الذات منتهياً بتاء التأنيث أو تاء الوحدة جمع هذا الجمع، مثل: عمارة وعمارات، جفنة وجفنات، صفحة وصفحات، ودجاجة ودجاجات، وذئبة وذئبات، وناقة وناقة. وكذلك يجمع اسم الذات هذا الجمع إذا زادت أحرفه على أربعة ولم يكن له جمع آخر يجمع عليه، مثل: سُرادق وسرداقات، حَمّام وحمّامات، إصطبل وإصطبلات، ولكن «دار» لا تجمع على «دارات» لأنها غير منتهية بتاء، وأقل من خمسة أحرف. وكذلك طريق، وشارع، وجامع، أما: عندليب، وسفرجل، وفرزدق، فلا تجمع هذا الجمع وإن كانت فوق الرباعية، لأن لها جمعاً آخر تجمع عليه هو جمع التكسير، تقول: عنادل، وسفارج، وفرازد.

ويلحق بهذا الضرب من الأسماء ما كان أجنبياً، مثل: مِهرجانات، وتلفزيونات، وتليفونات، وكوندشنات.

د ـ الأسماء الممدودة: وإذا كان الاسم المفرد منتهياً بألف ممدودة للتأنيث أو للإلحاق جمع هذا الجمع، مثل: صحراوات، وبيداوات، وأربعاوات، وحرباوات، وعلباوات.

وشذ من ذلك: شمالات، وسِجلات، ورجالات، وجِراحات، وجِمالات.

٢ ـ الاسم المشتق:

أ ـ صفات الأنثى: وتجمع صفات الأنثى هذا الجمع إذا كان فيها علامة من علامات التأنيث الثلاثة: التاء، أو الألف المقصورة، أو الألف الممدودة مثل: عالمات، وشاردات، ومربيات، وكبريات، وحبليات، وحوراوات، وحسناوات[1].

وكذلك تجمع هذا الجمع الصفات الخاصة بالنساء وإن خلت من

(١) إلا إذا كانت (فَعْلى) مؤنث (فعْلان) مثل: عطشى، وَظمأى، وكسْلى.

علامة التأنيث مثل: حائض وحائضات، مُرْضِع ومرضعات، حامل وحاملات.

ب ـ بعض الصفات الصرفية: إذا كانت صفة لما لا يعقل، مثل: أيام معدودات، وأسود ضاريات، وكلاب عاويات، وقضايا مشكلات، وجبال راسيات، وصواريخ عابرات.

كما تجمع هذا الجمع صفات صرفية أخرى ولو لم تكن صفات لما لم يعقل، مثل: مطارات، ومَجالات، ومنتجعات، ومنتديات، وقطارات، ومعجزات، وحسنات، وسيئات، ومشروبات، ومنسوجات.

ج ـ الأسماء المصغرة: وإذا كان الاسم المصغر لما لا يعقل من الرجال والنساء جمع هذا الجمع أيضاً، مثل: قميرات، وكتيِّبات، وشويرِعات، وأُرَيِّضات، وأذينات.

جـ ـ طرائق الجمع:

ويتبع في جمع الأسماء هذا الجمع القواعد التالية:

١ ـ إذا كان الاسم صحيح اللام لم يطرأ عليه أي تغيير غير إلحاق الألف والتاء في آخره، مثل: زينبات، وهندات. وإذا كان في آخره تاء حذفت، مثل: فاطمات، وعائشات. إلا إذا كان ثلاثياً ساكن الوسط، وهذا سنتحدث عنه في فقرة خاصة.

٢ ـ وإذا كان مقصوراً عادت ألفه إلى أصلها إن كانت ثالثة، مثل: مَها ومَهَوات، رنا ورنوات، ندا وندوات، نُهى ونهيات، هدى وهديات، منى ومنيات.

ويلحق به ما كان منتهياً بتاء، مثل: فتاة وفتيات، وفاة ووفيات، صلاة وصلوات، قناة وقنوات.

أما إذا كانت ألف المقصور فوق الثالثة فإنها تقلب ياء مهما كان أصلها،

مثل: مستشفيات، وذِكريات، ومنتديات. ويلحق به أيضاً ما ينتهي بتاء مثل: مصطفيات، ومنتقيات(١).

٣ ـ وإذا كان الاسم ممدوداً، وهمزته أصلية أو منقلبة بقيت في الجمع، مثل: إنشاءات، إضاءات، ابتداءات، واعتداءات، اقتناءات، استثناءات. أما إذا كانت همزته زائدة للتأنيث أو للإلحاق فإنها تقلب واواً مثل: صحراوات، أربعاوات، علباوات، حركباوات.

٤ ـ وإذا كان ثلاثياً ساكن الوسط لم يطرأ عليه تغيير إذا كان صفة مثل: سَهْلَةٌ، أو كان مضعفاً مثل: جَدَّة، وقِطة، وجُبّة، أو كان معتل العين، مثل: دَوْلة، وخَيْمة، وناقة، وديمة، وقيمة، وصورة، وسورة. تقول في جمع هذه الكلمات وأمثالها: سَهْلات، وَعْرات، صَعْبات، ومَرّات، جَدّات، رَجّات، وقِمّات، شِدات، هِرّات، وجُبّات، مُدّات، حُجّات، ودَوْلات، عورات، ثورات، وخيْمات، صَيْحات، بيضات(٢)، وصُورات، سُورات.

ـ وإذا لم يكن كذلك وكان مفتوح الفاء صحيح اللام فتحت في الجمع عينُه، مثل: هَمَسات، نفَحات، زفَرات، زهَرات، سَجَدات، نَظَرات، دَعَدات. وإذا كان معتل اللام جاز مع الفتح التسكين مثل: دعَوات ودَعْوات، شهَوات وشهْوات، رمَيات ورمْيات، ظَبيات وظبْيات.

ـ وإذا كان مكسور الفاء صحيح اللام مثل: هِند، ودِمْنة، جاز كسر العين اتباعاً لحركة الفاء، وجاز التسكينُ والفتحُ، مثل: هِنْدات، وهِنِدات، وهِنَدات. دمْنات، ودِمِنات، ودِمَنات، وكذا تجمع: ضِحكة، وطفلة، وفِقرة، ورِحلة، وقردة، ومِهْنة. وإذا كان معتل اللام مثل: رِشْوة، لم يجز الاتباع، بل التسكين والفتح فقط: رشْوات ورشَوات، ذرْوات وذرَوات، فِدْيات وفِدَيات، لِحْيات ولِحَيات.

---

(١) إذا اجتمع من جراء الجمع ثلاث ياءات مثل: ثُرَيِّيات. جاز حذف ألف المفرد فلا تقلب ياءً، وحينئذٍ يبقى ياءان، فيقال: ثُرَيات.

(٢) كانت هذيل في الحجاز تقول: بَيَضات، وغيمَات، وجَوَزات. سيبويه: ٣/٦٠٠.

ـ وإذا كان مضموم الفاء غير يائي اللام جاز ضمّ العين اتباعاً لحركة الفاء وجاز أيضاً فتحها وتسكينها، ولكن ذلك أقل استعمالاً من الضم، مثل: ظُلْمة: ظُلُمات، وظُلَمات، وظُلْمات. وعلى هذا الشكل تجمع: قُدْرة، وخُطْوة، وعُروة، وجُذْوة، وحُظوة، ولعبة، ولقمة، وزُمْرة. أما إذا كان يائي اللام مثل: دُمْية، فلا يجوز ضم العين في الجمع، بل يجوز التسكين والفتح فقط، مثل: دُمْيات، ودُمَيات. وكذا تجمع: كُلْية، وزُبْية، ومُنْية، ونُهْية.

٥ ـ وإذا كان الاسم مما حذفت لامه حذفاً اعتباطياً وعُوّض عنها تاء، مثل: سنة، وأمثالها، غلب على مفتوح العين أن تعود إليه لامه في الجمع مثل: سنوات، شفوات، هَنوات. وغلب على ما لم يكن كذلك أن يجمع من غير إعادة اللام مثل: فِئات، مِئات، لغات، ظُبات، ثُبات، قُلات، بُرات. وقيل: هَنات، من غير إعادة الواو، وقيل: عِضَوات، بإعادتها.

د ـ ملحقات هذا الجمع:

ملحقات هذا الجمع ليست بالكثيرة إذا قيست إلى ملحقات جمع المذكر، وهي:

١ ـ ما لا مفرد له من لفظه: هو «أولات»، فمفرده: ذات.

٢ ـ ما لا يسلم بناء مفرده: مثل: بنات، وأخوات.

٣ ـ ما كان اسمَ ذاتٍ خالياً من التاء وأقل من أربعة أحرف مثل: أَرْض وأرَضات.

٤ ـ أعلام فُرِّغت من الدلالة على الجمع، مثل: عرفات، وأذرعات[1]، وعطيات، وعنايات، وزينات، وبركات.

(١) اسم بلد في الشام، وهي جمع: أذرعة. وأذرعة جمع: ذراع.

جمع التكسير

الجمع في اللغة العربية نوعان: جمعُ سلامةٍ وجمع تكسير. أما الأول فسمي جمعَ سلامة لأن المفرد فيه يحافظ على عدد أحرفه، وبناءه، ويلحق به حرفان هما الألف والتاء في المؤنث، والواو والنون، أو الياء والنون، في المذكر. أما النوع الثاني فيتغير فيه بناء المفرد، فيزيد أو ينقص، أو تختلف الحركات، كما يتضح في الأمثلة الآتية: صدر صدور، علم أعلام، مسجد مساجد، ففي كل جمع زاد حرف أو غُير حرف في الجمع، أما: زمرة زمر، صحيفة صحف، وعندليب عنادل، فقد نقصت أوزان الجمع فيها عن أوزان المفرد، أما تغيّر الحركات فيتضح في جمع أسد، على: أسْدٍ.

هذا هو المبدأ العام، وأحياناً يكون لفظ المفرد والجمع سواء، مثل: الفُلْك وشِمال، بمعنى السجايا والطباع، وهِجان، لكرام الإبل، و. . .

١ - جمع القلة والكثرة

وقد لاحظ اللغويون أن لهذا الجمع أوزاناً كثيرة، بعضها يستعمل للعدد القليل الذي لا يتجاوز العَشَرة، وبعضها يستعمل للعدد الكثير الذي يزيد عليها ولا تُحْصَر نهايته، فإذا قلت: لهذه الكلمة عدة أوجه من الإعراب، دلت الكلمة «أوجه» على العدد القليل، ولكن انظر كيف جمع وجه على «وجوه» في قوله تعالى: (وعنت الوجوهُ للحي القيوم وقد خاب من حمل ظلماً) (طه: ١١١) وفي قوله: (كأنما أغشيت وجوهُهُم قطعاً من الليل مظلماً)

(يونس: ٢٧)، ففي الآية الأولى عرفت «وجوه» بأل الجنسية التي تفيد الاستغراق، وفي الثانية يتحدث عن كثيرين، ولهذا كان الجمع جمع كثرة.

وقد اتفق النحاة على أن أربعة أوزان تأتي للقلة، هي: أفْعُل، وأفعال، وأفْعِلَة، وفِعْلَة. ويذهب بعضهم إلى أن جمع السلامة، مذكراً أو مؤنثاً، يدل على القلة أيضاً، على حين يراه آخرون لمطلقِ الجمع، أي: لا يراد منه قلة ولا كثرة.

إلّا أن هذا التقسيم ليس مستقيماً في كلاب العرب كله، ويعترض عليه بما يلي:

١ ـ هناك أسماء ليس لها إلّا نوع واحد من الجمع، قد يكون جمع قلة، وقد يكون جمع كثرة، مثل «رِجْل» التي تجمع على: أرجُل. ومثلها: عنق أعناق، وفؤاد أفئدة، ورجل رجال، وقلب قلوب. وعلى هذا اجتمع في آية واحدة جمع القلة وجمع الكثرة والعدد واحد، قال تعالىٰ: (إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهَكم وأيدِيكم إلى المرافِق، وامسحوا برؤوسكم وأرجُلكم إلى الكعبين) (المائدة: ٦) فقد اجتمع هنا وجوه، ومرافق، ورؤوس، وهي جمع كثرة، وأيْدٍ، وأرجُل، وهما جمعا قلة، والعدد واحد لم يختلف، بل إن جمع القلة هنا يزيد عدداً على جمع الكثرة لأن الأيدي والأرجل أكثر من الوجوه والرؤوس.

٢ ـ لم يكن العرب الفصحاء يراعون هذا في كلامهم، فكثيراً ما يجتمع عندهم جمع القلة والكثرة في موضع واحد، ويكون للمفرد غيرُ جمع، كما في قول عنترة:

يدعون عنترَ، والرماح كأنها أشْطانُ بئرٍ في لبانِ الأدهم

فقد شبه الرماح، وهي كثيرة، بالأشطان، وهي قليلة، مع أن «رمح» يجمع على أرماح.

وقال امرؤ القيس:

ثيــاب بني عــوف طهــارى نقِيّــةٌ   وأوجُهُهم عنــد المشــاهــد غُـرّان

فالثياب جمع كثرة، والأوجه جمع قلة، مع أن الشاعر يمدح بني عوف، ولا يريد أن يقلل عددهم، ثم إنه وصف الأوجه القليلة، بأنها «غُرّان» وهو جمع كثرة.

٣ ـ وفي لغة القرآن دليل آخر، فكلمة «عيْن» إذا دلت على الباصرة، جمعت على «أعين» في القليل والكثير، وإذا دلت على الينابيع جمعت على «عيون» كقوله: (يعلم خائنةَ الأعين وما تُخفي الصدور) (غافر: ١٩) (لهم قلوب لا يفقهون بها؛ ولهم أعين لا يبصرون بها) (الأعراف: ١٧٩) ففي الآية الأولى أغنت أل الجنسية عن جمع الكثرة، وفي الثانية استعمل كلمة «قلوب» وهي للعدد الكثير، وأردفها بأعين، وهي للعدد القليل.

وكذلك لم يجمع «وجه»: إلاّ على «وجوه»، وثوب: إلاّ على: ثياب، في القليل والكثير.

٤ ـ وكثيراً ما نرى جمع القلة يستعمل في موضع الكثرة، وجمع الكثرة يوضع للقلة، من ذلك قوله تعالى: (ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام) (لقمان: ٢٧) إذ استعمل فيه جمع القلة «أفعال» والمقام يستدعي التكثير، وعكسه ما جاء في قوله: (يتربَّصن بأنفسِهن ثلاثةَ قُروء) (البقرة: ٢٢٨). فالعدد ثلاثة قليل، و«فُعول» من جموع الكثرة.

٥ ـ على أن من النحاة من يذهب إلى أن جموع القلة تفيد الكثرة إذا اقترنت بأل التي تفيد الاستغراق، أو إذا أضيف إلى ما يدل على الكثرة، ويحتجون لذلك بيت حسان بن ثابت:

لنا الجَفَناتُ الغر يلمعن في الضحى   وأسيافُنا يقطرنَ من نَجْدةٍ دِمَا

فالأسياف حين أضيفت إلى الضمير دلت على الكثرة.

٢ ـ جمع التكسير بين السماع والقياس

والنحاة مختلفون في حقيقة هذا الجمع أمقصور هو على السماع، أم له قياس ذو اطراد، فمنهم من يذهب إلى هذا، ومنهم من يذهب إلى ذاك، وعلة ذلك أن بعض صيغه تطرد وتنقاس بيسر، وأن بعضها الآخر تكثر شواذها، ولا تنقاس ظواهرها، ولكن معظمها ينقاس في أشياء، ولا ينقاس في غيرها.

خذ على سبيل المثال صيغة: فُعْل. فإنها قياسية مطردة، لأنها جمع لـ: أفْعَل وفَعْلاء، إذا دلّا على لون أو عيب أو جمال ظاهر، مثل: أحمر حمراء حُمْر، وأعرج عرجاء عُرج، وأحور حوراء حور. أما أفعال، فيذهب بعض النحاة إلى أنها لا تكون جمعاً لما كان على: فَعْل غير المعتل فلا يقال في جمع «صدر» أصدار، ولا في جمع، «شهر» أشهار، ولا في جمع «ضخم» أضخام. غير أن هذا القياس لا يطرد، إذ سُمع جمع فرخ على أفراخ، وسطر على أسطار، وفرد على أفراد وزند على أزناد.

وعلى هذا معظم صيغ هذا الجمع، تراها قياسية في أشياء، وسماعية في أشياء أخر.

هذا إذا نظرنا إلى السماع والقياس نظرةَ النحوي القديم، أما إذا قرنا لغة العرب إلى غيرها من لغات العالم، فإننا نجد جمع التكسير كله بعيداً عن القياس، لأن طبيعة التعبير عن الجمع أن يزاد على المفرد صوت أو أكثر في آخر الكلمة، وإذا شذ شيء فإنه قليل.

أما في العربية فجمع التكسير يُربِي على جَمْعَيْ السلامةِ ثم لا يخضع لقياس، فبعض الصيغ المفردة تُجمع على أكثر من وزن للجمع فـ «سطر» يجمع على: أسطُر، وسُطور، وأسطار. «وساق»، تجمع على: سوق، وأسْوُق، وسِيقان وهكذا. كما أن صيغة واحدة للجمع تجمع عليها أوزان كثيرة للمفرد، معظمها شاذ.

٣ ـ أشهر أوزان جمع القلة

أ ـ أفْعُلْ:

ينقاس هذا الوزن في شيئين: فَعْل، وما كان مؤنثاً بلا علامات على أربعة أحرف.

١ ـ أما (فَعْل) فيشترط فيه أن يكون اسماً لا وصفاً، وأن يكون صحيح العين لا معتلها، كجمع كف على أكف في قول كعب بن مالك:

تَـذَرُ الجماجم ضـاحيـاً هـامـاتُهـا   بَـلْهَ الأكُفّ كـأنـهـا لـم تُـخـلَقِ

ومثله: بحر وأبحر، وفَلْس وأفلس، ونهر وأنهر، ودلو وأدْلٍ، وظبي وأظْبٍ، ووجه وأوجه.

أما ضَخْم وكهل فلا يجمعان عليه، لأنهما وصفان لا اسمان، وأما بيت وثوب فلا تجمعان قياساً عليه أيضاً، لأنهما معتلتا العين، إلّا أنه شذ من هذا جمعهم (عبد) وهو وصف، على أعْبُد، لغَلَبة الاسمية عليه، وجمعهم (عين) وهي معتلة العين، على (أعين).

٢ ـ ويجمع قياساً عليه ما كان على أربعة أحرف، .ويشترط فيه أن يكون مؤنثاً بلا علامة، وأن يكون الحرف قبل الأخير مداً، مثل: ذراع أذرع، عقاب، أعـقب، وعناق (وهي أنثى الجَدْي) أعنق.

ولكن لا يجمع عليه: شجاع؛ لأنه وصف، ولا حمار، لأنه مذكر، ولا خنصر، لأنه يخلو من حرف المد قبل آخره. ولا سحابة لأن فيها علامة تأنيث.

وقد شذ جمعهم: طِحال، وهو مذكر، على أطحل، وغراب على أغرب.

٣ ـ وقد جمع على هذا أيضاً أسماء أخرى، إلّا أن ذلك ليس قياساً،

فقد جمعوا جبلاً على أجْبُل، وضِلَعاً على أضْلُع، وأكَمَة على آكُم، ونِعمة على أنْعُم، وذئباً على أذؤب.

ب ـ أفعال:

١ ـ يجمع عليه «فَعْل» الذي لا ينقاس جمعه على: أفْعُل، كأن يكون معتلّ العين، نحو جمع ذَيْل على أذيال، في قول امرىء القيس:

فقمتُ بهـا أمشي تجـرّ وراءنـا على إثْـرنا أذْيـالَ مِـرْطٍ مُـرَحّـلِ

وجمع حَوْل على أحوال في قوله أيضاً:

وهل يعمِنْ مَن كان أحدثُ عَهْدِهِ ثـلاثين شهـراً في ثـلاثَـةِ أحـوال

وجمع صوت على أصوات في قول ذي الرمة:

أنيخت فـألْقَتْ بلدةً فـوقَ بـلدةٍ قليـلٍ بهـا الأصـواتُ إلّا بغـامُهـا

ومثله: يوم أيام، وثوب أثواب، وسيف أسياف.

وجعل الفراء وابن مالك جمع ما كان معتل الفاء قياساً على هذه الصيغة، مثل، وقت أوقات، وصف أوصاف، وهم أوهام(١) وقف أوقاف. وكذلك جعلا ما كان مضافاً، مثل: جد أجداد، عم أعمام، رب أرباب، بر أبرار. فذ أفذاذ.

هذا هو القياس ـ على اختلاف في الأخيرين ـ إلّا أن هناك شذوذاً، فقد جمع على هذا الوزن ما استوفى شروط الجمع على (أفْعُل)، من ذلك جمعُ نَهْر على أنهار، في قوله تعالى: (أولئك لهم جنـات تجري من تحتهـا الأنهار)(٢) (الكهف: ب ٣١)، وزَنْد على أزناد في قول الأعشى:

---

(١) الوهم: هنا ضد الواقع، أما (الوهم) الذي يعني الخطأ، فمفتوح الهاء، وهو على وزن فعل.

(٢) يقال: نهر، ونهر، والجمع «أنهار» قياس على الثاني، كما سنرى، وشذوذ على الأول، وقد وردت في القرآن غير مرة بفتح الهاء، ولم تجمع فيه إلا على «أنهار» فلعلها جمع لما فتحت فيه الهاء.

وُجِــدْتَ إذا اصطلحــوا خَيْـرَهُمْ   وزَنْــدُكَ أثْــقَــبُ أزْنــادِهــا

وفرخ على أفراخ في قول الحطيئة:

مـاذا تقـول لأفـراخٍ بِـذِي مَـرَخ   زُغْب الحواصلِ لا ماء ولا شجرُ[1]

٢ ـ ويجمع على هذه الصيغة أيضاً ما كان على وزن «فَعَل» من الأسماء لا الصفات، كجمع قلم على أقلام. في قوله تعالى: (وما كنت لديهم إذ يلقون أقلامهم أيّهم يكْفُلُ مريم) (آل عمران: ٤٤) وكجمع زمن على أزمان في قول امرىء القيس:

قفا نبكِ من ذكرى حبيب وعرفانِ   ورَبْــعٍ عَفَتْ آثـارُهُ منــذُ أزمــانِ

ومثل ذلك: علم أعلام، جبل أجبال، باب أبواب، مال أموال، ناب أنياب، إلخ... أما حَسَنَ فلا يجمع على: أحسْان، لأنه صفة، وسُمع جمع بطل على أبطال.

٣ ـ وسُمعت جموع على هذا الوزن غير ذلك، مثل: فِعْل، كجمع حِلْف على أحلاف في قول زهير:

ألا أبلغ الأحــلاف عني رسالــةً   وذُبيـان هـل أقسمتم كــلَّ مقْسَمِ

وجمع حِزب على أحـزاب في قولـه تعالى: (ولمـا رأى المؤمنون الأحزاب قالوا: هذا ما وعدنا اللّهُ ورسولُهُ) (الأحزاب: ٢٢). وكذلك جمع صُلْب على أصلاب، وعُنُق على أعناق، وإبل على آبال، وعَجُز على أعجاز، وأصيل على آصال، ويَمين على أيمان.

وسمع جمع بعض الصفات عليه، مثل: عدو أعداء، وجِلْف أجلاف، وحر أحرار، وميت أموات، وهذا كله سماعي.

---

(١) وذكر ابن السكيت: أحمال، جمعاً لـ «حمل». إصلاح المنطق ٣.

جـ ـ أفْعِلَة:

وهذه صيغة يجمع عليها قياساً ما كان على أربعة أحرف، وما قبل آخره حرفُ مَدٍ، ويشترط فيه أن يكون اسماً لا صفة، ومذكراً لا مؤنثاً كجمع حِمار على أحْمِرة في قول الراعي أو القتال الكلابي:

هُنّ الحرائرُ لا رباتُ أحْمِرَةٍ   سودُ المحاجِرِ لا يقرأنَ بالسّوَرِ

وكجمع فؤاد على أفئدة في قوله تعالى: (لا يرتد إليهم طرفُهم وأفئدتهم هواء) (إبراهيم: ٤٣). وسِنان على أسِنّة في قول جُوَيْرِيَة بنِ زيد:

وقد أدركتْني والحوادثُ جمّةٌ   أسنةُ قومٍ لاضِعافٍ ولا عُزْلِ

وكثيب على أكْثِبَةُ في قول ذي الرمة:

فقلتُ لها: لا، إن أهلي جيرةٌ   لأكْثِبةِ الدَّهْنا جميعاً، وماليا

ومثل ذلك رغيف أرغفة، وطعام أطعمة، ونَدِي أندية، وحزام أحزمة، وعمود أعمدة، وزمام أزِمّة، وزمان أزمنة، وبناء أبنية، وقناع أقنعة.

أما كريم وبليد وعظيم وشجاع وجبان وصبور وعجوز فلا تجمع على هذه الصيغة لأنها صفات لا أسماء، ولا تجمع عليها ذِراع، لأنها مؤنثة، ولا إصبع لأنها تخلو من حرف المد.

على أن هناك شواذً عن هذا القانون، فثمة صفات تجمع على هذه الصيغة، كجمع إمام على أئمة في قوله تعالى: (وجعلناهم أئمة يهدون بأمرنا) (الأنبياء: ٧٣)، وعزيز على أعزة، وذليل على أذلة. في قوله أيضاً: (إن الملوك إذا دخلوا قرية أفسدوها وجعلوا أعزة أهلها أذلة) (النمل: ٣٤) ومثله: حبيب أحبة، وشحيح أشحة، ونجي أنجية، وشذ أيضاً جمع وادٍ على أودية، ونَجْد على أنجدة وهما ليسا على القياس، وشذ جمع عقاب على أعقبة، وهو مؤنث.

وإذا استعملت الكلمة اسماً مذكراً مرة، ومؤنثاً مرة أخرى، جمعت على

أفْعِلة في حال التذكير، وعلى أفْعُل في حال التأنيث، وذلك نحو كلمة «لسان» فإذا أريد بها العضو جمعت على ألسنة، كما هو القياس، وكما هو السماع في مثل قوله تعالى: (فإذا ذهب الخوف سلقوكم بألسنةٍ حِداد) (الأحزاب: ١٩)، وإذا أريد بها اللغة أو الكلمة، أو المقالة، جمعت على أفْعُل، قياساً على أذْرُع تقول: هذه مدرسة الألسن، أي: مدرسة اللغات. وقال العجاج أو رؤبة:

* أوْ يُلْحِجُ الألسنَ فينا مُلْحجا *

أي: يميل الكلماتِ من الحسن إلى القبيح.

د ـ فِعْلَة:

وهذه الصيغة قليلة إذا قيست إلى الصيغ السابقة، ثم ليست بذات قياس، حتى إن نحوياً قديماً هو أبو بكر ابن السراج، كان لا يعدها من صيغ الجموع، بل يجعلها اسم جمع، وغيره من النحاة على أنها جمع يُعْتَمَد فيه على السماع دون القياس.

وقد سُمع منها وِلْدة، وفتية، جمعاً لولد وفتى، وغِلْمة جمعاً لغلام، وصِبْية، جمعاً لصبي، وجيرة جمعاً لجار، وقِيعة جمعاً لقاع، وإخوة جمعاً لأخ.

٢ ـ أوزان جموع الكثرة

أحصى النحاة اللغويون هذه الأوزان، فوجدوها ثلاثة وعشرين وزناً، سبعة منها تختص بصيغ منتهى الجموع، وستة عشر لغيرها. وسنبدأ بالصيغ الأخيرة، ثم نرجع إلى صيغ منتهى الجموع.

ـ فُعْل:

هذه الصيغة قياسية في جمع الصفات المشبهة التي على وزن

(أفْعَل) في المذكر، و (فَعْلاء) في المؤنث وغالباً ما تدل على لون، أو عيب ظاهر، أو جمال ظاهر أيضاً، كجمع سوداء على سود في قول عنترة:

فيها اثنتان وأربعون حَلوبةً سوداً كخافية الغراب الأسْحَم

وجمع أعزل على عزل في قول عمرو بن شَأس:

ألِكْني إلى قومي السلامَ رسالةً بآيةِ ما كانوا ضعافاً ولا عُزْلا

وجمع صماء على صُمّ في قول طَرَفَة بنِ العبد:

تَرى جثوتين من تراب عليهما صفائحُ صُمّ من صفيحٍ مُنَضَّدِ

ومثله: أخضر خضراء خُضْر، وأعرج عرجاء عُرْج، وأحور حوراء حُور، إلخ...

ويحدث لهذا الجمع تسيير يسير في حركة فائه حين تكون عينه ياء، إذ تكسر الفاء محافظةً على الياء، لأنك إذا ضممت ما قبلها قلبت واواً لسكونها وكسر ما قبلها، نحو: أبيض بيضاء بيض، وأشيب شيباء شيب، وأعين عيناء عِين.

ذاك هو القياس، ولكن سُمع جمع أسد على أُسْد، وبَدْنة[1] على بُدْن، وعائذ[2] على عوذ قال الأعشى:

الواهبَ المئةَ الهجانَ وعَبْدَها عُوذاً تُزَجِّي خلفَها أطفالَها

وهناك أمر آخر، فأحياناً تخرج الكلمة من الوصفية إلى الاسمية، فلا تجمع على (فُعْل) بل على: أفاعل، كما جمع جرير أدهم على أداهم في قوله:

هو القينُ وابنُ القينِ لاقينَ مثلهُ لفَطح المساحي أو لجدْلِ الأداهم[3]

(١) البدنة: الناقة أو البقرة التي تنحر بمكة، لأنهم كانوا يسمنونها.

(٢) العائذ من النوق، الحديثة النتاج.

(٣) فطح الحداد الحديدة: إذا سواها وعرضها. والمساحي: جمع مفرده مسحاة وهي المجرفة.

فقد عنى بالأداهم القيود، ولم يعن بها اللون، ومعنى هذا أنها جردت من الوصفية، فلم تجمع على (فُعْل).

وكذلك جمع نبهان بن عكي العبشمي أسْوَد على أساوِد في قوله:

وأُلْصِقُ أحشائي ببَرْدِ ترابِهِ وإن كان مخلوطاً بسُمّ الأساوِدِ

لأنه أراد به الثعابين، ولم يُرِدْ به اللون أيضاً، وجمع العرب أجْدَل على أجادِل حين أرادوا منه الصقر، ولو أن هذه الكلمات أريد بها الوصف لجمعت على: دُهْم وسود وجُدل.

ولفُعْل في ضرورة الشعر حكم تُضَم عينها فيه، إذا كانت أحرفها من الحروف الداخلة في القافية، ويشترط هنا أن تكون اللام والعين صحيحتين فيقال مثلاً: النُجُل، والحُمُر، والعُرُج، إلخ..

٢ ـ فُعُل:

وهذه الصيغة يجمع عليها أحد شيئين:

الأول: ما كان وصفاً على وزن فَعول ومعناه فاعل، كجمع غَفور على غُفُر، وفَخور على فُخُر، في قول طرفة:

ثم زادوا أنهم في قومهم غُفُرٌ ذنبَهُمُ غيرُ فُخُرْ

ومثل ذلك صبور صُبُر، وغيور غُيُر.

وجُمع فَعول على فُعُل وهو بمعنى مفعول لا فاعل، كجمع رسول على رُسُل في قوله تعالى: (واتخذوا آياتي ورُسُلي هُزُواً) (الكهف: ١٠٦)، وجمع زَبور على زُبُر في قول لبيد بن ربيعة:

وجلا السيولُ عن الطلول كأنها زُبُرٌ تُجِدّ متونَها أقلامُها

ويبدو أن رسول وزَبور جُرّدا من معنى الوصف وصارا اسمين، لكثرة الاستعمال.

والثاني: ما كان اسماً رباعياً، لامه صحيحة، وقبل آخره حرف مدّ،

وغير مختوم بتاء التأنيث، وذلك كجمع سبيل على سُبُل في قوله تعالى: (وجعلنا فيها فِجاجاً وسُبُلاً لعلهم يهتدون) (الأنبياء: ٣١) ومثله: سرير سرر، وكتاب كتب، وقضيب قُضُب، وأتان أُتُن، وقَلوص قُلُص، كقول الراجز:

متى تقولُ القُلُصَ الرواسما
ينجينَ أُمَّ قاسمٍ وقاسما

وسمع جمع فعيلة على فُعُل، كجمع صحيفة على صحف في قوله تعالى: (إن هذا لفي الصحف الأولى، صحف إبراهيم وموسى) (الأعلى: ١٨ ـ ١٩) ونجيبة على نجب، وسفينة على سفن، ونذير على نذر، وخَشِن على خُشُن.

٣ ـ فُعَل:

ويجمع على هذه الصيغة قياساً نوعان:

الأول: الاسم الذي يكون على وزن «فُعْلَة»، سواء أكان صحيحاً أم معتلاً أم مضاعفاً، كجمع سورة في قول الراعي أو القتال:

* سود المحاجر لا يقرأنَ بالسّورِ *

وجمع لُجّة على لُجَجٍ في قول أبي ذؤيب الهذلي:

شربْنَ بماءِ البحرِ ثمّ ترفّعَتْ   متى لجَجٍ خضرٍ لهنّ نَئيجُ

وجمع كُلْية على كُلى في قول قسام بن رواحة:

عسى طيّئٌ من طيّئٍ بعد هذه   ستطفىء غلات الكُلى والجوانحِ

وهذا كثير، منه: صورة صور، وزمرة زمر، وغرفة غرف، ومدية مدى، وحُجة حجج، وقوة قوى، وقربة قرب، ومدة مدد، وزلفة زلف، و. . .

والثاني: الوصف الذي يكون على وزن «فُعْلى» تأنيثاً للوزن: أفعل، كجمع كبرى على كُبَر، في قوله تعالى: (إنها لإحدى الكُبَرِ) (المدثر: ٣٥). وكذلك تجمع صغرى على صغر، وعظمى على عظم.

أما «حُبلى» فلا تجمع على: حُبَل: لأنها لا مذكر لها، وشذ جمعهم: رُؤيا على رؤى، مع أنها لا مذكر لها.

وشذ في هذا ما سُمع من جمع قرية على قرى، ونَوْبة على نوب، وتُهْمة وتُخمة على تُهَم وتُخَم، وجُمْعه على جُمَع.

٤ ـ فِعَل:

ويجمع عليه الاسم الذي على وزن «فُعْلة» كجمع ديمة على دِيَم في قول زهير:

قف بالدّيارِ التي لم يعْفُها القِدَمُ   بلى وغيرها الأرواحُ والدّيَمُ

وجمع لِبْدة على لِبَدٍ في قوله أيضاً:

لدى أسدٍ شاكي البنان مقاذف   له لِبَدٌ أظْفارُهُ لم تُقَلَّم(١)

وجمع بيعة على بيع في قوله تعالى: (ولولا دَفْعُ اللَّهِ الناسَ بعضهم ببعض لهدمت صوامعُ وبِيَع..) (الحج: ٤٠)، ومثله: شيعة شيع، ولحية لحى، وحِجة حجج.

وسمع جمع ذِكرى على ذِكَر، وضَيْعة على ضِيَع، وقَصْعة على قِصَع، ومَعِدة على مِعَد.

٥ ـ فُعَلة:

وهذه صيغة يجمع عليها قياساً ما كان على وزن «فاعل». ويشرط فيه أن يكون معتل اللام، ووصفاً لمذكر عاقل كجمع حافٍ على حُفاة في قول الأعشى:

إمّا تَرينا حُفَاةً لا نعال لنا   إنّا كذلك ما نحفَى وننتعلُ

---

(١) هذه رواية ابن الأنباري في شرح السبع الطوال، وللبيت رواية أخرى.

وكجمع بانٍ على بُناة، وآس على أُساة، في قول القاسم بن حنبل المري:

بُنَـاةُ مـكـارمٍ وأُسَـاةُ كَـلْمٍ دِمـاؤهـمُ من الـكَـلَبِ الـشـفـاءُ

وهذا كثير، مثل: غاز غزاة، وقاض قضاة، ورام رماة، وباد بداة، وداع دعاة، وناح نحاة، وساع سعاة، إلخ...

وفي هذه الصيغة إعلال بالقلب، فأصل: بناة، مثلاً، بُنَيَةٌ، تحركت الياء وما قبلها فتحة أصلية، فقلبت ألفاً، وكذلك أصل غزاة غُزَوَةٌ، تحركت الواو وما قبلها مفتوح فتحة أصلية، فقلبت ألفاً.

وإذا أردت أن تجمع: وادٍ، على وُداة، لا يجوز، لأنه اسم لا وصف، وكذلك لا يجوز أن تجمع حامل على هذه الصيغة، لأنه غير معتل اللام، ولا يجوز أن تجمع سارية عليها لأنها مؤنثة، ولا يجوز لك أن تجمع: ضارٍ، عليها، لأنه وصف لمذكر غير عاقل كالكلب والأسد.

ولكن شذ جمع بازٍ على بزاة، وهو غير عاقل، وأريد به الاسم لا الوصف، وشذ جمع كَمِيّ، على كُماةٍ، وهو ليس على فاعل، كما في قول الشاعر القديم:

إنّا لمن معشرٍ أفنى أوائلَهُمْ قيلُ الكُماةِ ألا أينَ المحامونا

٦ ـ فَعَلَةٌ:

تطرد هذه الصيغة في جمع ما كان على وزن «فاعل»، ويشترط أن يكون صحيح اللام، ووصفاً لمذكر عاقل، كجمع ساحر على سَحَرة في قوله تعالى: (فألقي السَحَرَة سُجّداً) (طه: ٧٠) ووارث على وَرَثَةِ في قوله: (واجعلني من وَرَثَةِ جنةِ النعيم) (الشعراء: ٨٥)، ومثله طالب طَلَبة، قاتل قتلة، كاتب كتبة، إلخ...

أما حَذِرٍ، فلا يجمع على «فعلة» لأنه وصف على غير «فاعل»، وكذلك لا يجمع عليه وادٍ. لأنه ليس وصفاً لمذكر عاقل، ولا قاض لأنه ليس صحيح

اللام، ولا حائض لأنه وصف لمؤنث، ولا ضارٍ، لأنه وصف لغير العاقل.

غير أن العرب جمعوا سيداً على سادة، كما في قول طرفة:

فأصبحتُ ذا مالٍ كثيرٍ وعادني بنونَ كرامٌ سادةٌ لمُسَوَّدِ

وجمعوا أيضاً سرِي على سَراة، كما في قول الأعشى:

وآسِ سَراةَ الحيّ حيثُ لقيتهمْ ولاتَكُ عن حمل الرباعَةِ وانيا

فسادة وسراة، وزنهما: فعلة، لأن الأصل فيهما، سَوَدة، وسَرَوَة، ولكن تحركت الواو وما قبلها مفتوح فقلبت ألفاً في كلتيهما.

وكذلك شذ جمعهم: غراب ناعق على غِرْبان نَعَقَة، وخبيث على خبثة، وبَرّ على بَرَرَة.

٧ ـ فَعْلَى:

وهذه صيغة يجمع عليها قياساً ما كان على «فعيل»، يشترط فيه أن يكون وصفاً بمعنى مفعول، وأن يدل على موت، أو توجع، أو تشتت، كجمع قتيل على قَتْلى في بيت جرير:

وما زالت القَتْلى تمج دماءها بدجلةَ حتى ماءُ دجلةَ أشكلُ

ومثله: صريع صَرْعَى، وجريح جَرْحى، وأسير أسْرى.

وحمل عليه ما كان في معناه وإن خالف بعض شروطه، من ذلك قالوا: مريض مَرْضى، وهو فعيل بمعنى فاعل، لا بمعنى مفعول، ولكنه يدل على توجع، فهو إذن بمعناه، وقالوا أيضاً: ميت مَوْتى، وميت على وزن: فَيْعِل. وقالوا: هالك هلكى، وأحمق حمقى، وسكران سكرى. وشذ جمعهم: كَيِّس على كيسى، وذَرِب على ذَرْبَى، وهما لا يحملان المعانيَ السابقة.

٨ ـ فِعَلَة:

تقاس هذه الصيغة في كل اسم صحت لامه، من وزن «فُعْل»، نحو: دُبّ دِبَبَة، وقُرْط قِرَطة.

وسُمع جمع غَرْد (وهو الكَمْأَةُ) على غِرَدة، وقِرْد على قِرَدة.

٩ ـ فُعَّل:

يجمع على هذه الصيغة جمعاً قياسياً ما كان على وزن «فاعل» أو «فاعلة» ويشترط أن يكونا وصفين، صحيحي اللام، كجمع ساجد على سُجّد في قوله تعالى: (إذا تتلى عليهم آيات الرحمن خروا سُجّداً وبكيا) (مريم: ٥٨) وجمع راكع على رُكّع في قوله: (وطهر بيتيَ للطائفينَ والقائمين والركّع السجود) (الحج: ٢٦)، وجمع عائد على عوّد في قول طرفة:

ولولا ثلاثٌ هُنّ من عيشةِ الفتى　　وجَدّكَ لم أحْفِلْ متى قام عُوَّدي

ومثله: عاذل أو عاذلة: عُذَّل، صائم أو صائمة: صُوَّم، ونائم أو نائمة: نوّم...

أما حاجب، فلا يجمع عليها، لأنه ليس بوصف، وكذلك حائط، وندر جمع أعزل على عزّل، وغاز على غُزّى.

١٠ ـ فُعّال:

وهذه الصيغة تشبه سابقتها، إلاّ أنها تنفرد من دونها في جمع ما كان وصفاً على «فاعل» صحيحَ اللام، كجمع آلف على ألآف في قول الأخطل:

كانت منازلَ ألآفِ عهدْتُهُمْ　　إذ نحن إذ ذاك دونَ الناسِ إخوانا

وجمع حاكم على حكام في قولِ ذي الرمة:

بحورٌ وحكّامٌ قضاةٌ وسادةٌ　　إذا صار أقوامٌ سواكُمْ مواليا

ومثله: كاتب كتاب، وقارىء قراء.

وندر جمع «فاعلة» على فعّال، وقد سُمع منها جمع صادّة على صُدّاد في قول القَطامِيّ:

أبصارهنّ إلى الشبّانِ مائلةٌ　　وقدْ أراهُنّ عني غيرَ صُدّادِ

١١ ـ فِعَال:

هذه صيغة يكثر استعمالها في جموع التكسير، إذ تجمع عليها أسماء وصيغ تفوق بها غيرها من الصيغ، وإليك قياسيّها وشاذّها:

أ ـ يجمع عليها «فَعْل» ومؤنثة «فَعْلَة» سواء أكانا اسمين أم وصفين، كجمع نَعْل على نِعال، في قول الأعشى:

إمّا تَرَيْنا حفاةً لا نعال لنا إنّا كذلك ما نحفى وننتعلُ

وكجمع نَعْجة على نِعاج في قولِ امرىء القيس:

فعَنَّ لنا سرْبٌ كأن نِعاجَهُ عذارى دُوارٍ في مُلاءٍ مُذيّلِ

على أنه يقل مما كانت فاؤه أو عينه ياء، منه جمع خيمة على خيام في قول جرير:

متى كان الخيام بذي طلوحٍ سُقيتِ الغيثَ أيتُها الخيامُ

وجمع قينة على قيان في قول زهير:

رَدَّ القيانُ جمالَ القَوْمِ فانصرفوا إلى الظهيرةِ أمرٌ بينهم لَبِك

ومنه أيضاً: يَعْر، يِعار[١]، وضَيْعة ضِياع.

ب ـ ويجمع عليها أيضاً ما كان على «فَعَل» و«فَعَلَة» اسمين لا وصفين لامهما صحيحة، وغير مضعفة كجمع جمل على جمال في قول زهير السابق، ومثله جبل جبال، وثمرة ثمار، ورقبة رقاب، أما بطل فلا يجمع عليها لأنه وصف، ولا يجمع فتى عليها لأنه معتل اللام، ولا طلل لأنه مضعف اللام.

ج ـ ويجمع عليها ما كان على «فُعْل» أو «فِعْل» إذا كانا اسمين ويشترط في «فُعْل» وحده ألّا يكون واويَ العين، ولا يائي اللام، وقد جمع عنترة «رمح» على رماح في قوله:

---

(١) اليعر: جدي يوضع في حفرة عميقة ليصاد به الأسد، ومن أمثال العرب، أذل من يعر.

يدعون عنتر والرماح كأنها   أشطان بئر في لبان الأدهم

وكذلك يجمع ذئب على ذئاب، أما حوت فلا يجمع على هذه الصيغة لأن عينه واو، ولا يجمع عليها مُدْي[1] لأنه يائي اللام.

د ـ ويجمع عليها فعيل ومؤنثه، إذا كانا بمعنى فاعل، على أن يكونا وصفين وصحيحي اللام، كجمع حريص على حِراص في قول امرىء القيس:

تجاوزتُ حُرّاساً عليها ومَعْشَراً   عليّ حِراصاً لو يسرّونَ مقتْلي

وكجمع سمينة على سِمان في قوله تعالى: (إني أرى سبع بقراتٍ سِمان) (يوسف: ٤٣).

أما جريح فلا يجمع عليها، لأنه فعيل بمعنى مفعول، وكذلك قتيل، ولا يجمع عليها غني وغنية لأنهما معتلا اللام.

هـ ـ ويجمع كذلك على هذه الصيغة ما كان على وزن «فَعْلان» أو على أحد مؤنثيه، لأن فعلان يؤنث على فَعْلى، غضبان غَضْبى، أو على: فَعلانة، كندمان نَدْمانة، وذلك جمع غضبان على غضاب في قول جرير:

إذا غَضِبَتْ عليكَ بنو تميمٍ   حسبتَ الناسَ كلّهُمْ غِضابا

و ـ ويجمع عليها ما كان على «فُعْلان» أو «فُعْلانة» مثل: خُمْصان وخُمْصانة وخِماص[2]، وهناك كلمات تجمع على هذه الصيغة وهي ليست مما ذُكِر، كجمع جَواد على جِياد في قولِ امرىء القيس:

سَرَيْتُ بهم حتى تَكِلَّ مطيّهم   وحتى الجيادُ ما يُقَدْنَ بأرْسانِ

وكجمع راع على رِعاءٍ في قوله تعالى: (حتى يَصْدُرَ الرّعاءِ) (القصص: ٢٣)، وقائم على قِيام، في قوله تعالى: (فإذا هم قيامٌ ينظرون)

---

(١) المدي: نوع من المكاييل، وهو غير المد.

(٢) الخمصان: الجائع.

(الزمر: ٦٨) وأعجف عجفاء على عجاف في قوله: (يأكلهن سبعٌ عِجاف) (يوسف: ٤٣).

١٢ ـ فُعُول:

تَطّرِدُ هذه الصيغة فيما يلي:

أ ـ في جمع الأسماء التي تكون على وزن «فَعِل» على أن يكون صحيح العين، مثل كَبِد كبود، ونَمِر نُمور، وفَخِذ فخوذ.

ب ـ وما كان على وزن «فِعْل»، كجمع حِلْم على حلوم في قول جرير:

ولـو وُزِنَـتْ حُلُومُ بـنـي نَـمـيْـرٍ … على الميـزان ما ورنتْ ذُبـابـا

ومثله: عِلْم علوم وضِرْس ضروس.

جـ ـ وما كان على وزن «فُعْل» على ألّا يكون معتل العين بالواو، ولا معتل اللام بالياء، ولا مضعف اللام، وذلك مثل: جُنْد جنود، وبُرْد برود. ولا يجمع عليها حوت، أو مُدْيٌ، أو مُدّ، لأن عين الأول واو، ولام الثاني ياء، ولام الثالث مضعفة.

د ـ وما كان على «فَعَل» وخالياً من حروف العلة، كجمع أَسَد على أُسود في قول زهير:

عليهـا أُسـودٌ ضـاريـاتٌ لَبـوسُهُمْ … سـوابِغُ بيضٌ مـا تُخَـرّقُهـا النبْـلُ

ومثله: شَجَن شُجون.

هـ ـ وما كان على «فَعْل» من الأسماء، غيرَ معتلِ العين بالواو، كجمع بَطْن على بطون في قول جرير:

أَلَسْتُمْ خيـرَ مَن رَكِبَ المـطايـا … وأنْـدى العـالمـينَ بُـطونَ راحِ

وجمع صَدْر على صدور في قول جعفر بن عُلّبة:

فقـالوا لنـا: ثِنْتـانِ لا بـد منهمـا … صـدورُ رِماحٍ أشْـرِعَتْ وسـلاسـلُ

ومثله: خطب على خطوب، وأمر على أمور، وكعب على كعوب.

وسمع جمع شاهد على شهود، وواقف على وقوف، وماثلة على مثول، كما في قول أبي الغول الطُّهَوِي:

كأن وقد أتى حولٌ كَميلٌ أثافِيهَا حماماتٌ مُثولُ

١٣ ـ فِعْلان:

تقاس هذه الصيغة في جمع ألفاظ خاصة هي:

أ ـ اسم على وزن «فُعال»، نحو: غُراب غِربان، وسمع جمع الصفة على هذا الوزن كجمع غُلام على غِلمان في قول زهير:

فَتُنْتَجْ لكم غِلمانَ أشأم كلّهم كأحمرِ عادٍ ثم تُرْضِعْ فتفطمِ

ومثل ذلك: شُجاع شِجْعان.

ب ـ اسم على وزن «فُعَل» مثل: صُرَد صِرْدان[1]، وجُرَذ جِرْذان.

ج ـ اسم على وزن «فُعْل» على أن يكون واويَّ العين، مثل: حوت حيتان، وعود عيدان

د ـ اسم على وزن «فَعَل» ويغلب أن يكون معتل العين، مثل نار نيران، وتاج تيجان، وقاع قيعان، وجار جيران.

هـ ـ ويقل جمع غير هذه الأوزان على هذه الصيغة، إذ سمع مثلاً غَزال على غِزلان وأخ على إخوان، وشيخ على شِيخان.

١٤ ـ فُعْلان:

وتنقاس هذه الصيغة في ثلاثة أوزان للاسم المفرد، هي:

أ ـ فَعْل: مثل: ظَهْر ظُهْران، وبطن بُطْنان.

---

(١) الصرد: طائر كبير الرأس يصطاد العصافير.

ب ـ فَعَل: على أن يكون صحيحَ العين، مثل جمل جُمْلان، وذَكَر ذُكْران، وحمل حُمْلان، وبلد بُلْدان.

جـ ـ فعيل: مثل رغيف رغفان، وكثيب كُثْبان.

د ـ وسمع جمع صفات على وزن «فاعل وأفعل وفعلاء». كجمع راهب على رُهْبان في قول كثير عزة:

رُهْبَانَ مَدْيَنَ والذين عهدتُهُمْ   يبكون من حَذَرِ العَذابِ قعودا

وفارس على فُرْسان، وراكب على رُكْبان، في قول قُرَيْطِ بنِ أُنَيْفٍ:

فليتَ لي بهِمُ قوماً إذا ركبوا   شنّوا الإغارةَ فُرساناً ورُكبانا

وكجمع أعمى على «عُمْيان» في قوله تعالى: (لم يخرّوا عليها صُمّاً وعُمْياناً) (الفرقان: ٧٣)، ومثله: أسود سُودان.

١٥ ـ فُعَلاء:

ويجمع على هذه الصيغة ما يلي:

أ ـ فعيل: إذا لم يكن معتل اللام أو مضعفاً، وكان وصفاً له أحد معاني ثلاثة: الأول: فاعل: مثل شريك شُركاء، وشفيع شُفَعاء في قوله تعالى: (ولم يكن لهم من شركائهم شفعاء) (الروم: ١٣) والثاني: مفعول، مثل: سميع سمعاء، وأليم ألماء، وخصيب خصباء، والثالث: مُفاعِل، مثل: جليس جلساء، وقريع قرعاء، وخليط خلطاء.

ب ـ فاعل: إذا كان وصفاً يدل على غريزة وسجية فطرية غير مكتسبة، مثل: عاقل عقلاء، وشاعر شعراء.

وهذا ـ أي الأخير ـ لا يقاس، وإليك ما قاله ابن خالويه[١]، وهو من لغويي القرن الرابع الهجري: «ليس في كلام العرب (فاعل) وجمعه فعلاء إلّا

(١) في كتابه: ليس في كلام العرب ص ٧٠.

شاعر وشعراء، وإنما جاز أن يجمع شاعر على شعراء، و«فُعَلاء» جمع فَعيل لا «فاعل»، لأن من العرب من يقول: شَعُر الرجل، إذا قال شعراً، كما يقال: شَعَرَ، ومن قال شَعُر، فالقياس أن يجيء الوصف على «فعيل»، فتجنبوا ذلك لئلّا يلتبس بشعير، ثم أتوا بالجمع على ذلك الأصل. وهذا دقيق جداً فاعرفه لأني ما أعلم أنه استحرجه أحد. ثم قال: «وأما علماء، فليس جمعاً لعالم، ولكنهم قالوا: رجل عالم وعليم وعلامة. فعلماء: جمع عليم».

١٦ ـ أفْعِلاء:

وهذه الصيغة متممة للصيغة السابقة، إذ يجمع عليها ما كان وصفاً على «فعيل» بمعنى فاعل، على أن يكون مضعفاً أو معتل اللام، فمن المضعف جمع شديد على أشداء في قوله تعالى: (أشداءُ على الكفارِ رُحَمَاءُ بينهم) (الفتح ٢٩). ومثله: عزيز أعزاء. ومن المعتل اللام جمع غني على أغنياء في قوله تعالى: (يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف) (البقرة: ٢٧٣) ومثله: نبي أنبياء، وكَفي أكْفياء، وولي أولياء، وسخي أسخياء، وقوي أقوياء.

وشذ جمع صديق على أصدقاء، لأنه ليس مضعفاً ولا معتل اللام، وظنين على أظناء، لأنه بمعنى مفعول لا فاعل، فهو يعني مظنون فيه، أي: متهم، ونصيب على أنصباء، لأنه اسم لا وصف.

صيغ منتهى الجموع

يَرِدُ ذكر هذه الصيغ في الدرس النحوي، كما يرد في الدراسات اللغوية الصرفية، ويقصد منها كل جمع تكسير يأتي بعد ألف تكسيره حرفان أو ثلاثة أحرف، على أن تصير الكلمة بعد الجمع على خمسة أحرف أو ستة، والحرف الأول منها مفتوح أو مضموم، وبهذا يكون الحرف الثالث منها هو ألف التكسير، وهذه الصيغ سبع هي: فواعل، وفعائل، وفَعالي، وفُعالى، وفَعالى، وفعاليّ، وفعالل، وملحقاتها. ويكتفي النحاة في بحث الممنوع من الصرف أن يذكروا أن صيغ منتهى الجموع ما شابه «مَفاعل» أو مَفاعيل، ويشترط النحوي أن يكون الحرف الأول منها مفتوحاً، أما ما كان مضموماً مثل: سُكارى، وأسارى، فلا يمنع الصرف لهذه العلة به لأنه منتهٍ بألف التأنيث المقصورة. أما الصرفي اللغوي فيجعل ما ضم أوله كمفتوحه.

١ ـ فواعل:

تطرد هذه الصيغة في جميع المفردات الآتية:

١ ـ ما كان على وزن «فاعلة»، سواء أكان اسماً أم صفة، عاقلاً أم غير عاقل، فمن جمع الاسم قولك في جمع ناصية نواصٍ، ومنه قوله تعالى: (يُعرفُ المجرمون بسيماهم فيؤخذُ بالنواصي والأقدام) (الرحمن: ٤١). ومن الثاني جمع نادبة ونائحة على نوادب ونوائح في قول معن بن أوس:

وفيهنّ والأيام يعْثُرْنَ بالفتى نوادبُ لا يمْلَلْنَهُ ونوائحُ

ومثله: راجعة ورواجع، وشاعرة وشواعر، وكاتبة وكـواتب، وغانيـة وغوان، وحاملة وحوامل، ورانية وروان.

٢ ـ وما كان على وزن «فاعل» سواء أكان اسماً أم وصفاً، كجمع حاجب على حواجب في قول الراعي النُّميري:

إذا مـا الغـانيـاتُ بـرزْنَ يـومـاً وزجـجن الـحـواجب والـعيـونـا

ومثله: في الأسماء كاهل وكواهل، وشارب وشوارب (لشعر الشفة).

أما في الوصف فيطلب أن يكون للمؤنث، كحائض وحوائض، وطالق وطوالق، وقاعد وقواعد، ومنه قوله تعالى: (والقواعدُ من النساء) (النور: ٦٠). وسمع منه في جمع الوصف المذكر: فارس وفوارس، كقول زيد الخيل:

ويـركب يومَ الـروعِ منـا فـوارسٌ بصيرونَ في طَعْن الأباهر والكلى

وناكس ونواكس في قول الفرزدق:

وإذا الـرجالُ رأوا يـزيـد حسبتَهُمْ خُضُـعَ الـرقـابِ نـواكِس الأبصـارِ

وغائب على غوائب في قول عتبة بن الحارث:

أحـامي عن ديـار بني أبـيكـمْ ومـثلي فـي غـوائـبكـم قـليـلُ

وغافل على غوافل في قول حسان:

حَصَـانٌ رَزَانٌ مـا تـزنّ بـريبـةٍ وتصبح غرثى من لحـوم الغوافـل

وباسل على بواسل، في قول وائل بن صُريم:

وكَتيبـةٍ سُفْـعِ الـوجـوهِ بـواسـلٍ كـالأسْدِ حين تـذبّ عن أشبْـالهـا

وقالوا في المثل: «هو هالك في الهوالك» وفي شعر العرب الفصيح: سابق وسوابق، وسابح وسوابح، وقارٍ وقوارٍ (وهو الشاهد الأمين)، وفي النثر الدارج سميت فرقة معروفة في الإسلام باسم: الخوارج ـ ولا شك أن الكلمة جمع للمفرد: خارج.

وقد أكثرت الشواهد هنا خاصة، لأن الصرفيين يزعمون أن جمع «**فاعل** على فواعل» شاذ، حين يكون وصفاً، يقول ابن مالك في الألفية:

وحائض وصاهل وفاعلهْ   وشذ في الفارس مع ما ماثلهْ

والكثرة في الظاهرة اللغوية لا تعد في الشذوذ.

٣ ـ ما كان على وزن «فَاعَل» مثل: خاتَم خواتم، قالَب قوالب، طابَع طوابع.

٤ ـ ما كان على وزن «فاعلاء» مثل نافقاء، نوافق، وقاصِعاء، قواصع، وراهطاء رواهط (وهي جميعاً تعني جحر اليربوع).

٥ ـ ما كان على وزن «فَوْعل أو فَوْعلة» كجمع كوكب على كواكب في قول النابغة:

كليني لهم يا أميمَة[1] ناصبِ   وليلٍ أقاسيه بطيء الكواكب

وجمع صومعة على صوامع في قوله تعالى: (ولولا دفعُ الله الناس بعضَهم ببعض لهُدِّمت صوامعُ وبَيَعٌ) (الحج: ٤٠) ومثل ذلك: زورق زوارق، وكجمع حوصلة على حواصل في بيت الحطيئة:

ماذا تقولُ لأفراخٍ بذي مَرَخٍ   زُغْبِ الحواصل لا ماء ولا شجَرُ

وجوهرة جواهر، وكوثر كواثر، وزوبعة زوابع.

٢ ـ فعائل:

ويطرد هذا البناء في كل ما كان على أربعة أحرف، وقبل آخره حرف مد، ويستوي فيه ما كان مختوماً بتاء التأنيث مثل مدينة، وبألف التأنيث مثل: حُبارى، وبالألف الممدودة مثل: جَلولاء، وما كان مجرداً من ذلك كله مثل: عجوز. وشواهد هذا كثيرة، من ذلك جمع وقيعة على وقائع في قول زهير:

---

(١) كذا يروى، وقد تأوله النحاة على وجوه كثيرة.

إنّ ابنَ وَرْقــاءَ لا تُخشى بــوادِرُهُ   لكنْ وقــائعُــهُ في الحـــربِ تُنْتَـظَرُ

ومثله: جمع صفيحة على صفائح في قـول توبـة: «ودوني جندل وصفائح» وكتيبة على كتائب في قول النابغة: «بهن فلول من قراع الكتائب»، ومنه: سحابة سحائب، وذؤابة ذوائب، وحلوبة حلائب، ورسالة رسائل، وشِمال (اليد اليسرى) شمائل، وشَمال (الجهة) شمائل، وعقاب عقائب وحريق حرائق.

ويشترط فيما كان مجرداً من التاء أن يكون مؤنثاً تأنيثاً معنوياً، أما إذا لم يكن كذلك فيجمع على «أفعلة» كما مر، وذلك مثل: حصان أحصنة، وعمود أعمدة، ورغيف أرغفة، ولكن شذ جمعهم ضمير على ضمائر، وأصيل على أصائل، ووشاح على وشائح، و. . .

ويلاحظ في الأمثلة السابقة أن بعض هذه الكلمات صفات، وبعضها أسماء، فما كان من ذوات التاء يشترط فيه أن يكون اسماً لا صفة، ما عدا ما جاء على وزن «فعيلة»، ولذلك لا تجمع جبانة على جبائن، ولا شجاعة على شجائع.

أما «فعيلة» فيجب ألّا تكون بمعنى «مفعولة»، فجريحة لا تجمع على جرائح، وكذلك قتيلة، وأسيرة[1]، وشذ جمعهم ذبيحة على ذبائح، وذخيرة على ذخائر، ووديعة على ودائع.

وثمة شذوذ آخر في هذا البناء، وهو أن يجمع عليه ما لم يكن على أربعة أحرف، وقبل آخره حرف مد، كجمع ضرة على ضرائر في قول أبي الأسود أو عبيد الله العبسي:

كضرائر الحسناء قلن لوجهها   حسـداً وبغضـاً إنــه لـدميمُ

---

(١) فعيل: إذا كانت بمعنى مفعول لا تلحقها التاء في التأنيث، إذا أمن اللبس، أما إذا لم يؤمن فيجب أن تلحقها التاء.

وكجمع حرة على حرائر في قول القتال الكلابي:

هن الحرائر لا ربات أحْمرة سود المحاجر لا يقرأن بالسور

٣ ـ فعالي:

يجمع على هذه الصيغة مفردات كثيرة، معظمها من موات الكلمات، ولذلك سنقتصر فيها على الكلمات الحية فقط، وهي:

١ ـ اسم أو صفة على وزن فعلاء، ويشترط ألّا يكون له مذكر، مثل: صحراء، وعذراء: صحارٍ وعذارٍ.

٢ ـ اسم على وزن فَعلى، مثل: فتوى فتاوٍ.

٣ ـ اسم على وزن فِعلى، مثل: ذِفْرى ـ وهي العظمة التي خلف الأذن ـ ذَفارٍ.

٤ ـ صفة لأنثى على وزن «فُعْلى» ليس لها مذكر، مثل: حُبلى حَبالٍ.

٤ ـ فعالى:

يشترك مع الوزن السابق في الكلمات السابقة، كجمع عذراء على عذارى في قول امرىء القيس:

ويوم عقرت للعذارى مطيتي فيا عجَبًا من رحلها المُتَحمّل

وتقول: صحارى، فتاوى، ذفارى، حبالى.

ولكن هذا الوزن ينفرد بما يلي:

يجمع عليه الوصف على وزن «فَعْلان» ومؤنثه، مثل: عطشان عطشى عطاشى، وكجمع ندمان على نَدامى في قول طرفة:

ندامايَ بيض كالنجوم وقَيْنَةٌ تروح إلينا بين بُرْدٍ ومجسد

وبعض هذه الكلمات يجوز في جمعها ضم الفاء، مثل: سكران سكرى سُكارى، وكسلان كسلى كُسالى.

وهناك كلمات سماعية جمعت على «فعَالى» غير مقيسة، مثل جمع يتيم على يتامى في قول أبي طالب:

وأبيض يُستسقَى الغمام بوجهه ثِمال اليتامى عصمة للأرامل

أما فُعالى فقد سمع فيها قديم على قُدامى، وأسير على أُسارى، وفرد على فُرادى، كقوله تعالى: (وإن يأتوكم أُسارى تفادوهم) (البقرة: ٨٥) وقوله: (ولقد جئتمونا فُرادى كما خلقناكم أول مرة) (الأنعام: ٩٤).

ولا يجوز في هذه الكلمات أن تجمع على «فَعالى»، لأن «فُعالى» قد أغنت فيها عنها.

٥ ـ فَعاليّ:

يطرد هذا الوزن في جمع كل ثلاثي ساكن العين، زيدت في آخره ياء مشددة لغير النسب، مثل: كرسيّ، كراسي، وقُمْريّ قَماري.

ويلحق بهذا كلمات كانت في الأصل منسوبة، ولكنها كثر استعمالها، فتطور مدلولها، وتُنوسي فيها معنى النسب، فصارت الياء المشددة في نهايتها لا تدل على نسبة، فهم يقولون: مهري، ويقصدون الجمل النجيب، ولكن الكلمة في الأصل كانت تعني الجمل المنسوب إلى قرية مهرة اليمنية التي اشتهرت بإبلها النجيبة، ولذلك تجمع مهري على مَهاري، بعد أن تنوسي فيها معنى النسب.

أما إذا لم ينس فيها معنى النسب فلا يجوز الجمع على هذه الصيغة، فلا يجمع مثلاً مصري، أو تركي، أو بصري، عليها، لأن النسب واضح فيها.

ويحفظ في جمع هذه الصيغة سماعاً: أناسي جمعاً لإنسان، وقباطي جمعاً لقبطي، ومكاكي جمعاً لمُكّاء، وهو اسم لطائر.

٦ ـ فعالل:

الأصل في هذا الجمع أن يكون للأسماء الرباعية المجردة، سواء

ألحقت بها تاء التأنيث، أم لم تلحق ، كجمع جمجمة على جَماجم، في قول كعب ابن مالك:

تَذَر الجماجمَ ضاحياً هاماتُها ... بَلْهَ الأكفَّ كأنها لم تخلق

وجمع جعفر على جعافر، فيما أنشده المفضل الضبي:

من للجعافِرِ يا قَومي، فقد صُرِيَتْ ... وقد يُساق لذات الصَّرية الحَلَب

ومن ذلك جمع بُرْثُن على براثن، وزِبْرِج على زبارج، وقَسْطَل على قساطل.

ويجمع عليه أيضاً الاسم الخماسي المجرد، ولكن بعد حذف الحرف الخامس منه، حتى يصير على صورة الرباعي المجرد، وذلك كجمع سفرجل على سفارج، وفرزدق على فرازد.

وإذا كان الرباعي والخماسي مزيداً فيهما، حذفت الزوائد، وحذف الخامس من الخماسي حتى يبقى الاسم على صورة الرباعي المجرد، وجُمعا على: فعالل، وذلك كجمع مدحرج أو متدحرج على: دحارج، وعنكبوت على: عناكب، وعندليب على: عنادل، وهكذا.

٧ ـ ملحقات فعالل:

وهناك أوزان لصيغة منتهى الجموع تماثل: فعالل، في عدد الأحرف، والهيئة، وذلك نحو: مفاعل، وأفاعل، ومفاعيل، وأفاعيل، وفعاول، وغير ذلك، مما يشبه فعالل أو تشبع كسرة عينه فتستحيل إلى مدة تمثلها الياء.

وهناك أسماء كثيرة تجمع على هذه الصيغ، منها المشتقات التي تبدأ بميم زائدة، كأسماء الزمان والمكان والآلة، وذلك كجمع منزل على منازل، في قول الأخطل:

كانت منازل ألّافٍ عهدتُهُمُ ... إذ نحن إذ ذاك دون الناس إخواناً

وجمع محجر على محاجر، في قول الراعي أو القتال الكلابي:

هن الحـرائـر لا ربـات أحمـرَةٍ   سـود المحاجـر لا يقرأن بـالسـور

وجمع مئزر على: مآزر، في قول الأخطل:

قـوم إذا حـاربـوا شـدّوا مـآزرَهُم   دونَ النسـاءِ ولـو بـاتَتْ بـأطْهـار

وجمع مصباح على: مصابيح، في قول امرىء القيس:

يضيءُ سَنـاهُ أو مصـابيـحُ راهبٍ   أهـانَ السليطَ في الذُّبـال المُفَتَّـل

وجمع مقدار على: مقادير في قول الأعور الشنّي:

وهَـوِّنْ عـليـك فـإن الأمـورَ   بـكـفّ الإلـه مـقـاديـرهـا

ومما يجمع على هذه الصيغ أسماء أخرى سماعاً حيناً، وقياساً حيناً آخر، كجمع أنملة على أنامل، في قول عبيد بن الأبرص:

قـد أتـرك القِـرنَ مصفـراً أنـامِلُه   كـأن أثـوابـه مُجّتْ بفِـرصـادِ

وجمع أرملة على: أرامل، في قول جرير:

هذي الأراملُ قد قضيَّتْ حاجتَهـا   فمن لحـاجة هـذا الأرملِ الـذَّكرِ

وجمع أبهر على أباهر، في قول زيد الخيل:

ويـركبُ يـوم الـرَّوْع منـا فـوارسٌ   بصيرون في طعن الأباهر والكُلى

وجمع رهط على: أراهط، في قول سعد بن مالك:

يـا بـؤس للحـرب الـتي   وضَعتْ أراهط فـاسـتـراحـوا

وجمع أنبوب على: أنابيب، في قول أبي داود الإيادي:

كهـز الـرُّدَيْنـيّ تحـت العـجـاج   جـرى في الأنـابيب ثم اضْطَرب

ويمنع علماء اللغة أن يجمع على هذه الصيغ ما كان اسم فاعل، أو اسم مفعول، مبدوء بميم زائدة، فلا يقال مثلاً: موضوع، مواضيع، بل: موضوعات، ولا مشكلة مشاكل، بل: مشكلات، كما لا يقال: معضل معاضيل، ولا مجروح مجاريح، إلّا أنه سمع من العرب في الشعر والنثر جمع بعض

الكلمات من هذا القبيل، كجمع ميسور على مياسير في قول بعض بني عذرة:

استقـدرِ اللَّهَ خيـراً وارضينَّ بـه   فبينمـا العسـر إذ دارتْ ميـاسيـر

وجمع ميمون على: ميامين، في قول محمد بن وهيب:

لا يـذكرون علياً في مشاهـدهم   ولا بَنيـه بني البيض الـميـامـين

ومن ذلك جمع مرضع على مراضع، كقوله تعالى: (وَحرَّمنا عليه المراضِعَ) وجمع مُطْفِل على مطافيل في قول أبي ذؤيب:

مـطافيـل أبكـار حـديث نتـاجهـا   تشـاب بماءٍ مثـل مـاء المفـاصـل

اسم الجمع واسم الجنس الجمعي

هناك أسماء تشارك الجمع في بعض الوجوه، وتختلف عنه في بعضها الآخر، وهي نوعان: أولهما ما يسمى باسم الجمع، وثانيهما ما يقال له: اسم الجنس الجمعي.

- اسم الجمع:

أما اسم الجمع فهو من حيث المعنى يدل على الجمع، ولكنه يأتي على صيغة لفظية تخالف ما وقفنا عليه من أوزان الجمع، وذلك مثل: إبل، وخيل، وركب، وسَفْر.

وهذا الضرب من الأسماء يختلف بعضه عن بعض من حيث التصريف، فثمة أسماء جموع لا مفرد لها من لفظها، بل يكون مفردها من جذر لفظي آخر، يؤدي المعنى نفسه، وذلك نحو: إبل، فإن مفردها جمل، وخيل ومفرده فرس، وقوم ومفرده رجل.

وثمة نوع آخر له من لفظه مفرد، ولكنه أقل من النوع الأول، وذلك

مثل: ركب ومفرده راكب، وصحب ومفرده صاحب، وشرب ومفرده شارب، ووفد ومفرده وافد، وهكذا.

وأسماء الجموع بنوعيها كثيرة، ودونك بعضاً منها، غير ما ذكرناه قبل قليل: فئة، رهط، فريق، شعب، نفر، ملأ، حزب، نسوة، أولو بمعنى أصحاب، الألى (الذين)، أولاء (اسم إشارة)، غنم، ركب، ذَوْد، عِير.

ب ـ اسم الجنس الجمعي:

وهناك ضرب آخر من الأسماء يدل على معنى الجمع كما يدل على معنى المفرد والمثنى، لأنه في الحقيقة يدل على «ماهية» المسمى، فإذا قلت: نخل أو تمر أو عرب أو إنكليز، تدل على معنى الجنس و«الماهية».

ويعرف هذا الضرب من الأسماء بأن واحده يختلف عنه بزيادة التاء، أو بزيادة ياء النسب، فإن واحد النخل نخلة، وواحد التمر تمرة، وواحد العرب عربي، وواحد الإنكليز إنكليزي.

ودونك بعضاً من أسماء الجنس الجمعي غير ما ذكرناه: دجاج، زهر، تفاح، بعوض، دوح، جمر، ترك، زنج، روم، جند[1]، إلخ...

* * *

والحمد لله رب العالمين

(١) تركنا جمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم، والمقصور والممدود، ليحضرها الطالب بنفسه، من مراجع عامة.

فهــرس الموضوعــات

* * *

دار المأمون للتراث